

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكسى (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

كم من الشموع ستحترق بعد؟!



● تصوير: فيصل يعسوب

اعتصام السويداء تحية لشهداء درعا والوطن..

سورية على مفترق طرق.... ص ٦ - ١١

تصريح للناطق الرسمي باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

الأخرى مستهدفة وحدتنا الوطنية، وقد وصلت بها الوقاحة إلى حد دعوة مجلس الأمن للتدخل في شؤوننا الداخلية قياساً على النموذج الليبي.

إن كل المؤشرات تؤكد أن هنالك قوى متناغمة وجوقة منظمة من الداخل إلى الخارج، تستهدف في نهاية المطاف دور سورية الممانعة والداعمة للمقاومات في لبنان وفلسطين والعراق.. وبناء على ذلك فإن كل القوى الوطنية والشريفة داخل النظام وخارجه، مدعوة اليوم إلى ممارسة أقصى درجات الحذر واليقظة وضبط النفس من أجل تفويت الفرصة على أعداء الوطن.

إن المحاسبة السريعة والفورية والقاسية لكل من سولت له نفسه التلاعب بمصير البلاد ومخالفة التوجهات الرئاسية بعدم التعرض للمتظاهرين بإطلاق الرصاص الحي، هو مطلب وطني ملح، ويفتح الطريق واسعاً أمام المعالجات السياسية، وليست المعالجات الأمنية القاصرة. إن شعارنا جميعاً في هذه اللحظة، لا لإراقة الدماء.. نعم للوحدة الوطنية..

٢٠١١/٣/٢٥

إن الأخبار المتواردة من محافظات سورية عديدة، وبالأخص من محافظة درعا، ترفع من مستوى القلق على مصير البلاد ومستقبلها.

فالرصاص الحي الذي أسقط شهداء جدد في محافظة درعا اليوم، هو رصاص موجه بالدرجة الأولى ضد استقرار البلاد ووحدتها الوطنية، بغض النظر عن إطلاقه، وعن إصدار الأوامر بإطلاقه..

كما أن هذا السلوك جاء متناقضاً مع مضمون المؤتمر الصحفي الذي أعلن القرارات المختلفة على لسان السيدة د. بثينة شعبان الناطقة باسم رئاسة الجمهورية... وكان هناك أحداً في مكان ما، لا يريد لهذه القرارات أن تأخذ طريقها إلى التطبيق، ويريد إجهادها قبل أن ترى النور، مما يستدعي - على العكس تماماً - تطبيقها السريع والفعلي دون تأجيل أو تسويق، وخاصة رفع قانون الطوارئ وإعلان قانون الأحزاب والإعلام، والشروع الفوري بمحاربة الفساد وخاصة الكبير منه بكل جدية وإصرار.

ومن جهة أخرى تستغل الوضع الناشئ قوى مشبوهة من خارج البلاد، تسعى إلى رفع مستوى الشحن الطائفي وأدوات الفتنة

درس أساسي

◀ د. قدري جميل

أحداث الأشهر الأخيرة في البلدان العربية بما فيها سورية، أثبتت حقيقة جديدة تدخل مسرح الأحداث بقوة لا يجوز القفز فوقها ولا التعامل معها باستخفاف ولا تجاهلها ولا الخوف منها.. ألا وهي الحركة المتصاعدة المستقلة نسبياً للنشاط السياسي للجماهير الشعبية الواسعة..

وهذه الحالة تتكرر في التاريخ بشكل دوري تقريباً، وهي ليست جديدة، ولكن تفصل بين دورة وأخرى فترات زمنية طويلة، من ٥٠ إلى ١٠٠ عام كما لاحظ الباحثون، ما يجعل الأمر مفاجئاً وغير معتاد بالنسبة لمن يعاصر موجة كهذه.. وتعبئها بعد انتهائها فترة هدوء ما هي في نهاية المطاف إلا فترة كمون لنهوض ونشاط سياسي واسع جديد للجماهير..

وخلال فترة الهدوء والكمون، تتراكم المشكلات التي تتطلب الحل، وتتراكم المطالب التي تبقى دون حل، وتتراكم درجة شحن المجتمع لانفجاره اللاحق، وكل ذلك يخلق سراباً ووهماً بأن كل شيء بخير ويتعود أولو الأمر على التعاطي بعدم جدية، وباستخفاف مع مطالب المجتمع، وتزداد ثقتهم بأنفسهم مقتنعين أن جهاز دولتهم القومي القوي قادر على حل كل المشكلات..

ولكن عندما تأتي الموجة الجارفة التي يعبر عنها النشاط السياسي المستقل للجماهير، المستقل عن جهاز الدولة، والمستقل عن البنى السياسية التقليدية، فإذا بها لا تبقى ولا تذر، لأن طاقتها المخزونة خلال الكمون تكون هائلة وقادرة على صنع المعجزات.

وهي بجوهرها تعبير عن نضج موضوعي لضرورة إحداث تغييرات عميقة في المجتمع وفي بناء الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية..

إن وعي هذه الحقيقة، في هذه اللحظة بالذات، يرتدي أهمية كبيرة لفهم ما يجري في طول العالم وعرضه، وخاصة في العالم العربي، وفي بلدنا سورية.

إن عدم فهم واستيعاب هذه الحقيقة يمكن أن يدفع البعض في اتجاهات لا تحمد عقبائها، وهذه الاتجاهات عبرت عن نفسها في الفترة الماضية بالأشكال التالية:

- اعتبار ما يجري مجرد مؤامرة خارجية أو داخلية..

- اعتبار ما يجري مجرد مطالب بسيطة آتية..

- اعتبار ما يجري أمراً بسيطاً يحل ببعض التجميلات الإصلاحية..

والحقيقة، أن هذا التيار المتصاعد الجارف للحركة الجماهيرية تحاول قوى عديدة التعامل معه محاولة الاستفادة منه وتجييره لمصلحتها ولصالح أهدافها الضيقة.

فالإمبريالية الأمريكية تحاول ولم توفق حتى هذه اللحظة، والكيان الصهيوني يحاول ولم ينجح إلا زيادة الخوف على مستقبله (مثال مصر وتونس).

إن سورية ليست خارج الزمان والمكان، والموجة الحالية لصعود النشاط الجماهيري ليست عابرة أو مؤقتة، ولن تنتهي موضوعياً دون تحقيق أهدافها التي كانت السبب في إقلاعها.

فكيف التعامل معها؟

بالذهاب إلى ملاقاتها والاستماع لها بانتباه واحترام، والتفاعل معها بشكل إيجابي كي تتحول طاقاتها المتفجرة إلى طاقة إيجابية تدفع المجتمع والبلاد في لحظات إلى عشرات السنين للأمام، أم بالخوف والتوجس منها شراً، وإغماض العين عنها واعتبارها رجساً من فعل الشيطان والتعامل معها بالنار والرصاص؟!

إن التأخر عن ملاقات حركة الجماهير المتصاعدة يوماً بعد يوم، إضافة إلى الشك فيها وعدم احترامها، يخلق مصاعب إضافية، وأهمها خلق فراغ يسمح للقوى التي لا تريد الخير للبلاد ومجتمعنا من امتطاء هذه الموجة وتوجيهها بالاتجاه الغلط، ولو مؤقتاً..

إن هذه الموجة الجديدة التي تغير وجه التاريخ في منطقتنا والعالم، هي تعبير عميق عن أزمة الرأسمالية كنظام عالمي بكل تطبيقاته المحلية، والتي فقدت عملياً كل مبررات وجودها تاريخياً.. والتي أتت الثورات، قابلة التاريخ، لكي تخرج المولود الجديد إلى الوجود..

إن آلام الولادة ستكون أخف كلما استطعنا أن نفهم أكثر إيقاع حركة الجماهير التي تسير حتماً في الاتجاه الصحيح في نهاية المطاف.

وستكون آلام الولادة أكبر، إذا أغلقنا آذاننا عن هذا الإيقاع ولم نتفاعل معه بشكل إيجابي وإبداعي.

إن الأحزاب التي تلعب دوراً في التاريخ، وكذلك القادة، هي تلك التي تفهم هذه الحقيقة بعمق وتعبر عنها، وعندها تدفعها الجماهير إلى الواجهة.. أما الآخرون فإنها تقذف بهم على قارعة طريق التاريخ..

الجماهير تعود إلى الشارع، وهذا الأمر أصبح حقيقة واقعة، وهي سائرة نحو المستقبل.. إن فهم ذلك والتكيف معه بسرعة، ضماناً لتحقيق كرامة الوطن والمواطن..

بهرارة

الحركة النقابية

وخياراتها المحدودة

◀ عادل ياسين

أُلقت الأحداث الجارية بظلالها على الحركة النقابية، وأصبح هناك كلام يدور بين أعضائها وكوادرها حول الأسباب العميقة التي دفعت إلى اندلاع الاحتجاجات وسقوط الشهداء، وهل هي مؤامرة خارجية أم داخلية؟ أم الاثنان معاً؟ أم أن هناك أسباباً أخرى إضافية لعبت دور التربة الخصبة في إنبات التذمر والاستياء؟ واستنفادت منها إلى حد بعيد القوى المعادية الداخلية والخارجية، ضمن مخطط التغيير الذي تسعى له، والبعيدة عنه الجماهير الشعبية عامة، والجماهير التي احتجّت خاصة، والتي لها مطالب وحقوق حرّمت منها لعشرات السنين، والتي منها السياسات الليبرالية الاقتصادية ـ والاجتماعية التي انتهجتها الحكومة، واتسعت فيها مؤشرات الفقر والبطالة والفساد، هذا الثلاث الذي تعمقت جذوره في الحياة العامة للشعب السوري، مما أدى إلى توسع حالة التذمر والاستياء والغضب مما يجري ويمارس على الأرض، وخاصة تمكين قوى السوق ورأس المال من الاستيلاء والتحكم بالمفاصل الرئيسية للاقتصاد الوطني، على حساب القطاع العام، والسير باتجاه تحقيق وتأمين مصالح تلك القوى على حساب مصالح وحقوق الملايين من الفقراء الذين ازدادوا فقراً واتسعت شرائحهم.

وضمن هذا الواقع وتطوره، لم تكن الحركة النقابية وكوادرها بعيدة عن رؤية المخاطر الحقيقية التي تحيط بالبلاد والعباد، والتي أنتجت السياسات الحكومية، وقد أشاروا لها في المؤتمرات والمذكرات والتقارير السنوية، وبالرغم من هذا فإن الحركة النقابية لم تستطع أن تقدم حلولاً وإجراءات عملية لمواجهة تلك المخاطر، بل كانت في أحيان كثيرة تصفق لما تقوم به الحكومة، وتعتبر ذلك إنجازاً وانتصاراً لحقوق ومطالب الطبقة العاملة السورية، بينما في الواقع يجري الهجوم على مكاسبها وحقوقها .

إن هذا السلوك المشترك بين الحكومة (السابقة)، والحركة النقابية، قد جعلها أمام خيارين لا ثالث لهما، مهما جرى الحديث عن أن الحركة تعمل ما عليها تجاه تحصيل حقوق العمال والدفاع عنها: الخيار الأول: أن تنحاز إلى الطبقة العاملة السورية، وهذا يتطلب حزمة من المبادرات، وعلى رأسها تأمين استقلالية قرار الحركة النقابية باعتبارها منظمة نقابية مستقلة للطبقة العاملة تعبر عن مصالحها الوطنية والسياسية والاجتماعية، بغض النظر عن الانتماءات الحزبية لأعضائها، وهذا سيؤسس لتأمين الحريات النقابية والديمقراطية للطبقة العاملة، وسيمكنها من تأمين حقوقها والدفاع عنها، وذلك بتبني حق الإضراب والتظاهر السلمي. إن الواقع يتطلب الآن، دون تأخير، الدعوة إلى عقد مؤتمر عام للحركة النقابية تجري فيه مراجعة الآليات والخطاب والممارسة النقابية، وفي مقدمة تلك المراجعة، لابد من إعادة النظر في قانون التنظيم النقابي، لأن هذا القانون أصبح متخلفاً ولا يليق، ولا يعطي القدرة للحركة النقابية على القيام بهامها المطلوبة، وهذه الخطوات ستقطع الطريق تماماً على الداعمين والعاملين على تهميش دور الحركة النقابية في القضايا الوطنية والطبقية، والمفترض أن يكون لها دور أساسي وفاعل في هذا الحراك الجاري الآن.

والخيار الثاني: المراوحة في المكان والإبقاء على الأوضاع كما هي، دون التقدم إلى الأمام باتجاه القطع الكامل مع السياسات الليبرالية ورموزها، الذين كانوا يعملون بكل قواهم على إضعاف الحركة النقابية وإضعاف علاقتها بالطبقة العاملة السورية، بجميع الوسائل المتاحة لها، وأهمها إظهار الحركة النقابية على أنها غير قادرة على الدفاع عن حقوق العمال ومكاسبهم، وهذا إن استمر سيضعف وحدة الحركة النقابية، وسيدفع للبحث عن أماكن أخرى تؤمن الدفاع عن حقوق العمال، وهذا ما لا نريده، ولا نريده كل القوى الوطنية الشريفة في هذا الوطن.. ■■

نقابة عمال الخدمات والسياحة؛

تطلب توضيحات عن المراسيم الجديدة



هذا السؤال الذي طرحته نقابة عمال الخدمات والسياحة ووجهته إلى اتحاد دمشق والاتحاد العام لتوضيح ما تحدث به وزير المالية، طرحه العديد من العاملين في الدولة بمرارة وأسى، وبإحساس الجندي المنتصر في المعركة لكنه عاد خالي الوفاض، جميع العاملين في الدولة لم تدم فرحتهم طويلاً بالزيادة الأخيرة على رواتبهم، إذا سرعان ما اكتشفوا الوهم الكبير الذي طبلت له وسائل الإعلام، وكذلك وزير المالية محمد الحسين فمبلغ (١٥٠٠ ل س) التي أعلن عن زيادتها في مرسوم زيادة الأجور الذي كان ينتظره العمال بفارغ الصبر، عادت وأخذتها وزارة المالية باليد اليمنى خلسة وعن سابق الإصرار والترصد، وذلك عندما قامت بإلغاء تعويض التدفئة الذي لم يدم شهر على قراره، وبالتالي غلاء الأسعار البالغة ١٥٠٠ل س، وبقيت الزيادة المفترضة عند حدود التي كانت الحكومة تنوي بزيادتها (طبعاً بعد اللف والدوران والماطلة)، والمتمثلة الـ ٢٠٪ و ٢٠٪ فقط، بينما بقيت لنا في ذمة الحكومة العتيدة ٢٥٪، من حسابات زيادة الأسعار في الآونة الأخيرة بـ ٣٠٪، لبعض المواد الغذائية، نعم جاءت هذه الزيادة دون حساب مبلغ الـ ١٥٠٠ل س، التي استردتها وزارة المالية عن طريق إلغاء تعويض التدفئة المذكور.. والمفارقة المضحكة ومن باب الالتفاف على مرسوم الزيادة، ولتخفيف الأمر على العاملين المصدومين صرح وزير المالية بالقول: أن «دمج تعويض

التدفئة بالراتب يسهم في زيادة التعويضات، ورفع سقفوف أجر الفئات والراتب التقاعدي»، حيث يبدو واضحاً محاولة الوزير المكشوفة لتبرير إلغاء تعويض التدفئة. والتفافاً على مرسوم زيادة الأجور الذي أصدره رئيس الجمهورية مؤخراً وتفريغه من مضامينه وأثاره الإيجابية كافة.

يقول عمال نقابة الخدمات والسياحة في كتابهم إنه وبتاريخ ٢٤/٣/٢٠١١ أصدر المرسوم التشريعي رقم ٤٠/ لعام ٢٠١١ القاضي بزيادة الرواتب والأجور الشهرية بمبلغ وقدره ١٥٠٠/ ل س للراتب المقطوع يضاف إليها زيادة وقدرها ٣٠٪/ للرواتب والأجور المقطوعة دون مبلغ ١٠٠٠٠/ ل س و ٢٠٪/ للرواتب والأجور المقطوعة مبلغ ١٠٠٠٠/ ل س وما فوق.

متى سيتم تشميل العاملين

بالقطاع الخاص بالمرسوم؟

بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١١ صدر عدد من المراسيم التشريعية المتعلقة بتحسين الواقع المعيشي والاقتصادي للإخوة العاملين في الدولة والمتقاعدين، ومنها المرسوم التشريعي رقم ٤٠/ القاضي بزيادة الأجور والرواتب للعاملين في الدولة كما يلي:

يضاف إلى الراتب والأجر الشهري المقطوع مبلغ وقدره ١٥٠٠/ ل س، وزيادة قدرها ٣٠٪/ للأجر الشهري دون ١٠٠٠٠/ ل س، و ٢٠٪/ للأجر الشهري الذي يزيد عن ١٠٠٠٠/ ل س، وما فوق.

ولما كان هذا المرسوم لم يشمل العاملين في القطاع الخاص بالكامل، ولما كان الهدف من إصدار هذا المرسوم هو تحسين الوضع الاقتصادي والمعاشي لأبناء الوطن العاملين، لمساعدتهم في تحمل الصعوبات، وغلاء المعيشة والارتفاع الجنوني على أسعار المواد التموينية والسلع.

ولما كان هذا المرسوم لابد وأن ينعكس على الواقع الاقتصادي، وتحريك عجلة السوق، ويحرك بعض التجار الجشعين صغار النفوس للاستفادة من فورة زيادة الأسعار مما ينعكس سلباً بالتالي على العاملين في القطاع الخاص ليسببين هامين:

الأول: عدم شمولهم بهذه الميزة وهم جزء من عاملي هذا الوطن.

الثاني: تعرضهم لمصاعب وتذبذب فورة أسعار السوق التي تتكرر عند كل زيادة تصدر. وعليه استناداً لأحكام المادة ٦٩/ من قانون العمل رقم ١٧/ الفصل الثالث الخاص بالأجور والتي أقرت تشكيل لجنة بقرار من رئيس الوزراء ويرأسه تسمى اللجنة الوطنية للحد الأدنى العام للأجور.

واستناداً إلى أحكام الفقرة ب/ من المادة

٧٠/ من قانون العمل رقم ١٧/ التي أناطت باللجنة المذكورة في أداء مهامها مراعاة الأزمات الاقتصادية، وهبوط النقد وسعر صرف العملة الوطنية، والقوة الشرائية والمستوى العام للأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

ولما كان صدور المرسوم المشار إليه أعلاه، ووضعه موضع التنفيذ لابد وأن ينعكس بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار، ويحدث متغيرات اقتصادية وشرائية مهمة مما يؤثر بشكل مباشر على العاملين في القطاع الخاص الذين لم تشملهم هذه الزيادة.

وعليه، فإننا نأمل بالتنسيق مع القيادة النقابية في الاتحاد العام لنقابات العمال والقيادة السياسية في مكتب العمال القطري، للدعوة مباشرة لانعقاد اللجنة الوطنية للأجور المشار إليها أعلاه، للنظر في إمكانية تشميل العاملين بالقطاع الخاص، واستناداً للفقرة ب/ من المادة ٧٠/ بهذا المرسوم الصادر عن الرئيس أو بإصدار قرار عن وزيرة العمل بالتوافق مع اللجنة التي تمثل جميع أطراف الإنتاج، وذلك وفق نسب محددة ومقطوعة على الأجر والراتب، بما يحقق الغاية التي صدر من أجلها هذا المرسوم، بالاستناد إليها مشيرين إلى أن هذا الإجراء لابد وأن ينعكس بالإيجابية على نفوس وأسر العاملين في القطاع الخاص الذين يتجاوز عددهم الثلاثة ملايين عامل من أصل العاملين في الوطن.

والسؤال المهم هو: هل سيتم تشميل العاملين في القطاع الخاص بالمرسوم، ويستفيدون مثل غيرهم من العمال؟ أم سيكون كما هي العادة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رأي آخر ومنفذ جديد له للالتفاف عليه؟

■ ■

عمال القطاع الخاص: لا زيادة في أجورهم!

عمال القطاع الخاص، هذه الشريحة المهمشة من الطبقة العاملة، والمنسية حقوقها، بما في ذلك حقها بأجور عادلة تسد جزءاً من الحاجات المعيشية الضرورية التي تتطلبها الحياة، خاصة وأن موجة الأسعار في ارتفاع متزايد بالرغم من الحديث عن هبوط بعض أسعار المواد الغذائية الأساسية، التي لم تهبط ولم يتبدل شيء من جشع التجار والمتحكمين بقوت الشعب.

لقد تجاوز المرسوم رقم ٤٠/ القاضي بزيادة الأجور للعاملين في القطاع العام عمالَ القطاع الخاص، ولم ينص على وجوب عقد اجتماع للجنة الأجور الخاصة بعمال القطاع الخاص، والتي نص عليها قانون العمل الجديد رقم ١٧/، القاضي بضرورة أن تقوم اللجنة المكونة من النقابات وأرباب العمل والحكومة، بعقد اجتماع كلما اقتضت الضرورة الاقتصادية والمعيشية، لزيادة أجور عمال القطاع الخاص.

إن زيادة الأجور الآن ضرورة ملحة ومطلب عاجل، وتتحمل النقابات مسؤولية خاصة تجاه عمال القطاع الخاص المحرومين من حقوقهم بزيادة أجورهم زيادة مجزية متناسبة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وإن التأخر في إصدار الزيادة المقررة يعني مزيداً من الإفقار ومزيداً من تسلط وتحكم أرباب العمل بمصير الملايين من عمال القطاع الخاص.

شؤون عمالية

١٩٨٠، وتعديلاته والمراسيم التشريعية المتممة له، والخاص بتعويض التدفئة وتعديل الأسعار، وهم يتقاضون هذا التعويض إضافة لأجورهم، فإن إنهاء العمل بهذا القانون على العاملين في القطاع العام قد تم ليس بسبب حرمانهم من هذا التعويض، بل تم لضم هذا التعويض لأساس أجر العاملين في القطاع العام.

واستباقاً لأية تفسيرات مغلوطة لبعض أصحاب العمل، وإدارات العمل في القطاع الخاص أو من يمثلهم مما يسددون لعاملمهم هذا التعويض، وباعتبار أن قانون هذا التعويض قد أنهى العمل بأحكام القانون الخاص به نهائياً بعد أن تم ضمه لأساس الراتب، فإننا نأمل العمل بالسرعة الممكنة على مخاطبة الجهات الوصائية والوزارية المختصة لتوضيح مفهوم نص المادة ٧/ من المرسوم التشريعي رقم ٤٠/ المتعلقة بإنهاء العمل بأحكام القانون رقم ٦٥/ وتعديلاته، والخاص بمنح تعويض التدفئة وغلاء الأسعار بأنها لا تعني إنهاء هذا المكسب والغاء بشكل كامل، بل إن ذلك تم لإضافة هذا المبلغ على أساس الراتب لمستحقه، ومن كان مستفيداً منه على اعتبار أن هذا التعويض أضحى حقاً مكتسباً، وجزءاً من الأجر يعول عليه العامل كثيراً، وذلك ليتم ضمه لأساس رواتب العاملين في القطاع الخاص والذين يستفيدون من هذا التعويض أساساً.

■ ■

رسالة عامل:

هل من المنطق أن يدفع

العمال فاتورة العجز الناجم؟

من أهم أولويات النقابات الدفاع عن حقوق العمال، وحماية مكتسباتهم، والعمل الدائم على تحسينها وتطويرها نحو الأفضل، بما ينعكس إيجاباً على حياة العمال، ومن الخطأ الجسيم أن يكون هناك قرار نقابي ظالم بحق العمال، وهذا ما حصل في مؤتمر نقابة عمال المواد الغذائية بحمص المنعقد بتاريخ ١/١٢/٢٠١١، حين أقر المؤتمر تعديل بدل الاشتراك بصندوق المساعدة إلى نسبة ٢/٪ من الراتب المقطوع، كما تم تعديل الشرائح الواردة بالمادة ١٥/ الفقرة أ/، حيث أصبح العامل الذي لديه ٣٠/ سنة خدمة يحصل على مبلغ ٩٥٠٠٠/ خمسة وتسعين ألف ليرة سورية، في حين كان الاقطاع وحسب قرارات المؤتمر السنوي ٢١/٢/٢٠٠٩، مبلغاً مقطوعاً مقداره ٢٠٠/ ل س، ويحصل العامل الذي لديه ٣٠/ سنة خدمة على تعويض مقداره ١١٠٠٠٠/ مئة وعشرة آلاف ليرة سورية، وقبلها كان الاقطاع ١٥٠/ ليرة، وتعويض للعامل قدر بنحو ٧٠٠٠٠/ سبعين ألف ليرة سورية، وقبلها كان الاقطاع بنسبة ١٪ من الراتب والتعويض ٢٥٠٠٠/ خمسة وعشرون ألف ليرة سورية.

ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أنه وقبل المؤتمر الأخير ازداد التعويض مع زيادة نسب الاقطاع، وهذا طبيعي وإيجابي لكن «الغير» طبيعي القرار الذي اتخذه المؤتمر الأخير الذي عقد ٢١/١/٢٠١١، حيث ازداد الاقطاع ونقص التعويض، وهذا يتناقض تناقضاً كبيراً مع أساسيات وجوهر عمل التنظيم النقابي، واللافت أن مكتب النقابة سارع فوراً بتنفيذ هذا القرار، وهذا بحد ذاته مخالفة للنظام الداخلي، خاصة وأن تقرير المؤتمر لم يتم المصادقة عليه من الاتحاد العام بدمشق، وقد فوجئنا بهذا الإجراء الذي تم دون معرفتنا به، وبما أننا غير معنيون بالعجز المالي (وهو له أسبابه ومن واجبكم دراستها)، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن يدفع العمال فاتورة العجز الناجم، الذي سببه حتماً من الإنفاق غير المدروس ولسنوات طويلة، مما راكم هذا العجز الذي كان كما جاء في التقرير إنه ميرر لهذا التعديل. وليسعم لي أصحاب الشأن اقترح مايلي: إعادة الشرائح وفقاً لما جاء في مؤتمر ١/٢/٢٠٠٩. إعادة الاقطاع كما كان وهو أكثر عدالة (اققطاع متساو = تعويض متساو).

العمل وفق المادة ٢٤/ من النظام الداخلي، والتي تنص على (أنه في حال وجود عجز بالصندوق يتم حسم أجرة يوم عمل وليرة واحدة في السنة من كل الأعضاء المنتسبين للصندوق)، بالإضافة لضبط المصاريف وتقليصها بشكل فعلي لتخفيف العجز الموجود .

أعتقد إن اتحاد العمال لديه المقدرة (وهذا أملنا كعمال فيه) لمساعدة مكتب نقابة عمال المواد الغذائية في العمل على تخفيف العجز المالي الموجود، والمرشح للزيادة في السنوات القادمة كما جاء في التقرير، والذي سينعكس وبشكل سلبي على العمال.

ميراس الداغستاني

من عمال شركة سكر حمص

مجانين عامودا يتكلمون في السياسة

نادرأ ما كان مجانين عامودا يتحدثون في السياسة لأن شعارهم: «لا تتكلموا فالحيطان لها أذان»، ولكن في الوقت الحاضر بدؤوا يتكلمون في كل قضايا الكون. لماذا؟ لست أدري. وهاكم بعض الأمثلة.

❖الفيلسوف..

«أعترف انه أذكى وأشجع مني»!:

هو أحد مجانين عامودا وعدا لقب «الفيلسوف» كان يسمونه أحياناً العبقرى، وأحياناً «عنتره»، لأن كل الأعمال الخارقة كان يدعي أنه هو من قام بها .. فعندما نتحدث في السياسة فإنه يفهم كل قضايا الكون، لدرجة تشعر وكأنه سوف يتقب حنجرة ماركس..

وعندما نتحدث عن الكرم فهو أكرم من حاتم الطائي وعندما نتحدث عن الشجاعة فهو أشجع من عنتره بن شداد .. وعلى سبيل المثال عندما تم الهجوم على البرجين في الولايات المتحدة الأمريكية، سأله أحدهم: من دمر هذين البرجين؟ أجاب على الفور: أنا من دمر البرجين!. وحين سألوه: وهل غادرت عامودا؟ أجاب: كلا، ولكن أعطيت الأوامر بذلك من هنا!. في العموم، لسنا بصدد ماضي هذا الرجل ولكن سنتحدث عن واقعه في هذه الأيام.. بعد صدور قرار رقم ١٩٧٣من مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا وتدخل القوات الأجنبية. وبينما كانت الاشتباكات بين المحتجين وقوات الأمن والجيش الليبي على أشدها، وعندها سمعنا لأول مرة في التاريخ بأن القوات المسلحة في دولة ما تضرب شعبها بالطيران والمدفعية الثقيلة وبقذائف مضادة للدبابات، وفي نفس الوقت كان القائد يدعي بأنه لم يستخدم السلاح بعد، رغم أنه كان قد أمر بزحف الملايين على «الجرذان والجراثيم عبر الصحراء» «لتطهر البلاد شارع شارع، بيت بيت، دار دار، زنقة زنقة، سألنا صاحبنا الفيلسوف: متى سيترف القائد باستخدام السلاح ضد شعبه؟ فأجاب على الفور: عندما يرمي عليهم قنبلة ذرية أي نووية!! ولهذا أعترف بأن هذا القائد أشجع مني!». وسألناه: كيف يكون القائد أذكى منك؟ أجاب أموال القائد حتى الآن بلغت ١٣٢ مليار دولار، ومع ذلك يدعي أنه ليس رئيساً للدولة، ولا مسؤولاً!! وعندما تبلغ أمواله في الخارج من ٣٠٠-٤٠٠ مليار دولار ربما يعترف أنه رئيس للدولة، وهذا ذكاء خارق لم أجده عند أحد .. أعترف انه أذكى مني!.

❖سوف أذهب إلى بيت الله الحرام (الحج): كلما التقى بشخص طلب خمس ليرات، وعندما تسأله ماذا ستفعل بها يجيب على الفور: سوف أذهب إلى الحج.. فسأله أحدهم: سوف تزور الحج كي تدخل الجنة؟ أجاب: كلا فدخلولي الجنة مؤمن ١٠٠٪، ولكن أريد أن أؤمن لي جنّة في الدنيا. فسأله: كيف؟ قال: أريد أن اذهب إلى السعودية لأن خادم الحرمين الشريفين قد أصدر عدة أوامر بتقديم منح بمليارات الدولارات للمواطنين السعوديين وإتاحة المزيد من فرص العمل للعاطلين، وتقديم المنح المالية للموظفين في الدولة منح لطلاب الجامعات للعاطلين عن العمل، وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد برئاسة الملك، وبناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية. وعندما سألناه ما علاقتك بهذه المنح؟ قال سوف أذهب إلى السعودية وأصبح من أهلها!! فسألناه كيف؟ فأجاب: الفرق بين السعودي والسوري يكمن فقط (د) في سعودي و(ر) في سوري، والعين يا عين.. وإذا سألوني عندك حرف الرءاء سوف أقول لهم إن رئيس دائرة النفوس بعامودا أخطأ في الحرف، فبدلاً أن يكتب (د) كتب (ر) ..

وعندما سألناه أنت من مواليد عامودا فهل توجد عامودا في السعودية أيضاً؟

أجاب: أكيد هناك عامودتين أو ثلاث في السعودية. وعندما سألناه عن الفائدة من ذلك أجاب: ملك السعودية يعطي منح للعاطلين عن العمل وسوف أصبح مليونيراً، لأنني عاطل عن العمل وزوجتي عاطلة عن العمل وأولادي وبناتي كلهم عاطلين عن العمل، وهكذا سوف أدخل الجنة في الدنيا والأخرة!!.

عامودا- حمد الله إبراهيم

الثروة السمكية الفراتية لا تزال مهددة بالفناء..

أبناء الفرات: أوقفوا الصيد الجائر..!!



يعتبر نهر الفرات مصدرٌ ليس للثروة المائية والزراعية عبر التاريخ فقط... بل هو أيضاً مصدرٌ للثروة السمكية كغذاء أساس للإنسان، أي مصدر لثروة اقتصادية من ثروات المنطقة الشرقية، وتستوطن فيه أكثر من خمس وثلاثين نوعاً من الأسماك ومنها أنواع نادرة، وقد تعرض بعض منها للفناء وانقرضت كما انقرضت أنواع عديدة من الحيوانات البرية في المنطقة بسبب الصيد الجائر.. هذا عدا الأنواع الدخيلة التي زرعت فيه.

وقد تعرضت هذه الثروة لأخطار كبيرة ومتعددة منها تلوث النهر بالصرف الصحي والزراعي والصناعي لكن أخطرها الصيد العشوائي والجائر بسبب قلة الوعي والجشع والفساد وُضعف الأنظمة والقوانين النازمة لعملية الصيد والمراقبة والمحاسبة.. وفي هذا الشهر – آذار – تبدأ فترة الإخصاب للأسماك وتنتهي بشكلها الطبيعي في حزيران. وهذه الفترة حساسة وخطيرة لتكاثر الثروة السمكية التي يتوجب حمايتها بإيقاف كافة أنواع حتى الصيد المرخص..ناهيك بغيره .

ولعل أخطر أنواع الصيد الجائر التي تمارس بشكل غير قانوني هي الصيد بالكهراء والدynamيت بأنواعه بما فيه المحلي المصنع من الأسمدة الزراعية، وكذلك بالمواد السامة. فهذه الطرق لا تقضي على الأسماك كبيرها وصغيرها فقط، وإنما لا تبقى ولا تذر أي كائن حي في النهر أي تهدد الحياة الفطرية البيئية ناهيك عن خطورتها على الصيادين أنفسهم.. وكم ممن فقد يده أو عينه أو سمعه وحتى حياته..!

إن شعبة الثروة السمكية بدير الزور التي تغطي مساحةً كبيرة تمتد لحوالي ٢٠٠ كم وبسواثلها المحدودة وأمكانياتها القليلة بالإضافة لضعف قوانين المحاسبة،غير قادرة على حماية هذه الثروة من الصيد العشوائي والجائر، فكيف بتميتها لتصبح غذاءً في متناول المواطنين الفقراء لقيمتها الغذائية الطبيعية والصحية العالية.. والشيء الذي يثير السخرية والغضب أن بعض الموظفين الفاسدين والمرتشين في الشعبة ذاتها .. يترصبون ويراقبون حركة واتجاهات

حديقة برسم الإيجار!!

بين «العدوي» مستأجر كافتريا معرض الزهور وبين مجلس المدينة لاستئجار كافتريا حديقة معرض الزهور وفقاً لأحكام المرسوم ١١١ لعام ١٩٥٢ بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٨ مع العلم أن العلاقة استثمارية وليست ايجارية والقصد من الموافقة ليتمكن المستثمر من استغلال القرار بهدف التمديد للتقائي.

ولرئيس بلدية بصرى الشام واثل المفلح رأي خاص وهو أن العلاقة منذ البداية إيجارية أي أنها قبل وصوله إلى رئاسة البلدية في حين العقد الموقع أيام رئيس البلدية السابق قاسم الخليل مروس بكلمة عقد استثمار، وأكد المفلح أن مبلغ ١٧ ألف ليرة سورية شهرياً كإيجار من العدوي لا تضر البلدية وأما الخيمة والتي لا يوجد رخصة بها وغير مذكورة لا في عقد الاستثمار والإيجار يحصل من خلالها المستثمر أو المستأجر العدوي على بدل منامة ما يقارب ١٠٠٠ ليرة سورية فقط عن الليلة بحسب أهالي المنطقة، الخيمة والكافتريا أغلقت الحديقة أمام العامة كما تحدث الأهالي أيضاً لتتحول إلى منطقة جرداء خالية من الزهور والورود . ربما خلو الحديقة من الورود والزهور لا يعني أن الواقع المحيط أفضل منها فالشوارع تغزوها الحفر وتخرقها الأعشاب والأشواك وأشجار الرصيف وصلت أغصانها الأرض ونمت بكل اتجاه كأن البلدية لا تراها ولا تهتم بوجودها أساساً، أما الإنارة فتوجه إلى المنازل بدلا من الشوارع والبلدية تدفع شهريا ٧٠٠ ألف ليرة

معلومات سورية المتزوجات المنوعات من النقل والعيش مع أزواجهن:

نريد حكومة بلا وزير تربية لا يسمع ولا يرى!!

البلد ولتحقيق مطالب الناس المشروعة، بينما أنت تحاربنا فيلقمة العيش.. لا تسمع وترى أن وطننا الغالي اليوم بحاجة للتوقف ولو لأسبوع واحد عن استنزاف الناس وكسر أحلامهم وإحباطهم لكي نمر بسلام ونحقق الاستقرار والخير الذي تنماه كل المواطنين من أقصى البلاد إلى أقصاها، وأنت ممعن في قمع المعلومات ومحاربة الأسرة السورية.. كل ما نرجوه الآن أن يشملك التغيير الحكومي، وألا تكون في الوزارة الجديدة، وأن يتم تقديمك لمحكمة عادلة جزاء ما اقترفت يداك في تكريس البيروقراطية والترهل الإداري والاستقواء على الضعفاء»..

مطالبهم وحقوقهم .

-٢ حماية البيئة النهرية من التلوث بأنواعه لانعكاساته الخطيرة عليها وعلى الإنسان.

-٣ حملات توعية عامة لإشراك المواطنين ومساهمتهم في هذه المهمة عبر أماكن تواجدهم وفي منظماتهم كالجمعيات الفلاحية في الريف لتشكيل وعي ورقابة شعبية تقطع الطريق على الفاسدين والمتهاونين .

-٤ محاربة الفاسدين الكبار ومحاسبة المقصرين والفاسدين والمتواطئين ومن يدعمهم كائناً من كان .

إن حماية الثروة السمكية هي حماية لثروة اقتصادية مهمة وجزء من أمننا الغذائي وكذلك حماية لبيئتنا وصحتنا ..لذا هي مهمة وطنية وواجب لجميع الشرفاء. كما أنها تساهم في تحقيق كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

■ **زهير مشعان**

جرائم صحية أخرى..

أدوية مُسمّمة..

وأخرى غير مرخصة!

وآخرى غير مرخصة!

عطفاً على ما نشرته قاسيون في عددها ذي الرقم (٤٩٣) الصادر بتاريخ ١٢/٢/٢٠١١، والذي حمل عنوان: «فساد أم فضيحة أم جريمة»، والذي أشارت فيه إلى نفاذ أدوية فاسدة في الأسواق، وبعد أن وصلتنا أسئلة ملحة حول تفاصيل ذلك، وأسماء الجهات المتورطة بالجريمة، نبين التالي: لقد عممت نقابة الصيدالة مشكورة في كتابها رقم ١٧٦ تاريخ ٢٠١١/٢/١٧ إلى الصيدليات لسحب وإتلاف الأدوية التي تحوي مادة دكستروبوكسي فن dextroxyphen و إتلافها وذلك بسبب تأثيراته السمية الخطيرة على القلب..

وهذه المادة كما صرح بعض الصيدالة مضى على استخدامها أكثر من عشرين عاماً وهي موجودة فيما لا يقل عن ثمانية أصناف من الأدوية واحدة منها تُصنع في شركة تايكو، والبقية في الشركات الخاصة.. والشيء المستغرب هنا هو غياب وزارة الصحة من ذلك طوال هذه السنين، وتلكؤها بالتدقيق بتأثيرات هذه المواد ومدى خطورتها ٩٠.. وهو ما حدث منذ سنوات عندما جرى استيراد عبوات حليب فاسد مثقوبة من إحدى الدول الأوروبية لمنع استخدامها وللدلالة على فسادها وجرى إغلاق الثقب بمادة سامة أخرى وطلبها لتبدو أنها سليمة..

ويطالب كتاب النقابة الصيدالة بسحب مستحضر أمريزيم كبسول التحضيرية رقم ١٤٠ إنتاج معمل عمريت بسبب تسرب في الكبسولات.. وكذلك بعدم تداول عشرات المواد والمستحضرات الطبية وغير الطبية من تجميلية وغيرها من الأعشاب غير المسجلة ومرخصة وتأثيراتها الصحية تحرم الوطن مما يترتب عليها من رسوم وضرائب مقابل الأرباح الهائلة التي تحققها..فمن يحاسب ومن يراقب..٩٩ وأخيراً نؤكد أن اسم الشركة المتورطة في ما ورد بالمقال السابق هو «فارما سير» (الشركة السورية) في دمشق، واسم شراب الأطفال هو كريب ستوب، وقد نفذت كل العبوات الفاسدة من الأسواق... ■■

مكافأة على فسادها.. وزير المالية يعينها مديرة لفرع آخر

بدا غريباً القرار الذي أصدره وزير المالية محمد الحسين، والذي يحمل الرقم ٨٦ الصادر والمؤرخ بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥ الذي تجاهل فيه بشكل عجيب ما يدور في بعض فروع المصرف التجاري من فضائح ورائحة فساد، والأدهى من كل هذا أنه جاء بناء على اقتراح مدير المصرف التجاري دريد درغام وعلى حاشيته «مقتضيات المصلحة العامة» وذلك بتعيين (س د) مديرة للفرع رقم ١٢ أي وبالعامة» بدل ما يكفلها عماها» بحيث يبدو للعين أن اكتشاف أي فاسد لا تتم محاسبته على الأخطاء والسرقات التي ارتكبتها وإنما تتم مكافأته على ما اقترفه.

فعلى الرغم من أن المذكورة على ملاك الفئة الثانية أي انه لا يحق لها قانونياً «أسوأ الأحوال» تسلم هكذا منصب، بوجود العشرات من الخريجين الجامعيين الذين ينتظرون فرصة عمل، جرى كل هذا على من تناول أكثر من موقع الكتروني قضية الفساد التي كانت المديرة السابقة للفرع ٢/ للمصرف التجاري السوري طرفاً فيه، وذلك من خلال التلاعب بتحويل ملايين الدولارات بشكل وهمي وبالتواطؤ مع بعض موظفي الفرع عندها وبعض المتعاملين مع الفرع.

لقد أصبح من أبجديات المؤسسات والشركات السورية تكريم الفاسد بنقله إلى إدارة ومنصب آخر قد يكون أكثر ملاءمة له.

وقلنا في العدد السابق من «قاسيون» إن الخطأ الذي ارتكبه المصرف ولرتين متتاليتين وللمتعامل نفسه، وبمبلغ كبير يصل لأكثر من مليون دولار إنه إذا أردنا أن نعرف ماذا يدور في المصرف التجاري السوري بشكل عام، توجب علينا أن نعرف ماذا يدور في الفرع ٢/ منه على وجه الخصوص.

ومن هنا نجد المطالبة بتشكيل لجنة من الإدارة والقضاء لمحاسبتها على مجموعة الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبتها طيلة استلامها الفرع، والتحقيق فيما إذا كان هناك تعاملات واتفاقات أخرى مع متعاملين آخرين على حساب خزينة الدولة.

علما أن القرار الذي أصدره وزير المالية محمد الحسين في أوائل ٢٠١٠، كان يقضي بإلقاء الحجز الاحتياطي على كل من رئيسة شعبة الكفالات سابقا لدى المصرف التجاري السوري فرع ٢ بدمشق، ومديرة فرع المصرف التجاري رقم ٢ بدمشق، ومعاونها وزوجته، وذلك ضمنا لتسديد مبلغ ٢٣٨ ١٤٨ ألف يورو مع الفوائد القانونية المترتبة لحين التسديد بالتكافل والتضامن بينهم، والسؤال أيضاً لماذا لم يتم محاسبتها على أقل في هذه القضية؟ لكن السؤال الأهم هو كما قلناه سابقاً ونعيد عسى أن يسمعنا أحد ويتحرك ضميره وهو: ما سر العلاقة والشراكة بين المتعامل والإدارة في الفرع ٢/ ولماذا إضبارة الشكوى المقدمة على هذا الخطأ مغيبة ومخفية في الرقابة الداخلية؟ ومن الشخص الذي يدعم إدارة هذا الفرع لا تكتاب هذه الأخطاء؟ وأين المدير العام من كل هذا؟!

..

خيار وفقوس في مركز هاتف بيرود

وردت إلى «قاسيون» رسالة يشكو فيها مواطنون من مدينة يبرود التمييز الذي يعانون منه في حقهم بالحصول على اشتراك بخط هاتفي، حيث أن الخطوط الهاتفية متوفرة في مقسم المدينة والتركيب فوري، ولكن مدير مركز الهاتف يعطي من يشاء ويمنع على من يشاء، وهذا نص الرسالة:

«شكوى على رئيس مركز هاتف يبرود .. إلى من يهमे الأمر: نحن مواطنون من مدينة يبرود (تم ذكر الأسماء وتوافقها في نهاية الرسالة) نقدم شكوى على رئيس هاتف يبرود راجين نشرها في جريدتكم لتصل إلى المسؤولين عن هذه الظاهرة والرقابة والتفتيش. لقد سجلنا اشتراكاً ودفعنا رسوم الاشتراك وثمان الخط وتكاليف التركيب أيضاً منذ تاريخ ٢٠١١/٢/٢٠، ولم يتم التركيب حتى تاريخ ٢٠١١/٣/٢٢، مع أن رئيس المركز يعطي موافقات فورية وتركّب الخطوط عند أقاربه وأصحابه وذوي الشأن فوراً، وباقي المواطنين لا يحق لهم أن يطالبوا بحقهم في ذلك، لأننا حين راجعنا وسألنا متى يتم التركيب؟ قال إن شاء الله على العيد، وعندما قلنا له هل تفرق بالمعاملة بين المواطنين على مبدأ خيار وفقوس؟ قال نعم يمكنكم أن تفترضوا ذلك. ثم وصف مسألتنا له على هذا الشكل أنها قلة أدب، فهل يجوز له بحكم موقعه إهانة الناس بهذه الطريقة؟ وهل يحق له التصرف مع المواطنين بمكيايل؟ أسئلة نضعها برسم الرقابة والتفتيش ونسأل أين حقنا في معاملة عادلة؟ ومن يحقق ويصون لنا هذا المطلب المشروع؟»

تلك كانت رسالة مواطنين من مدينة يبرود يطلبون فيها إنصافهم بمعاملة عادلة ودون تمييز بالحقوق بعيداً عن الواسطات والمحسوبيات، وإن «قاسيون» تضم صوتها للشاكين وتطالب بمحاسبة أصحاب النفوس الضعيفة الذين يستخدمون وظائفهم ومواقعهم لتنفيذ مزاجيتهم وفرض شخصيتهم، وصولاً إلى التخلص من هذه الظاهرة نهائياً؟ ■■

من مسؤول إلى آخر..

فلا حو بصرصر ضحية المسح العقاري!



المهزلة الادارية تستمر في بلد أضحت ثقافته ثقافة (مسح)!! من مسح اجتماعي إلى مسح سكاني وزراعي وعقاري وصولاً إلى مسح الجوخ وغيره... حتى يخال المرء أنه في ورشة عمال نظافة.. ويبقى المواطن هو الضحية ودافع أثمان هذه المسوح الجائرة التي باتت نتائجها مسوخاً تقض مضاجع البسطاء والمعتاشين بقوة يومهم... واليكم قصة فلاحي قرية بصرصر مع المسح العقاري التي باتت قضية حق واحترام لأناس نذروا حياتهم في سبيل الأرض وتقديـم أشهى إنتاجها للوطن؛

بصرصر قرية جبلية في ريف طرطوس- منطقة

مشتى الحلو، وهبها الله كل مقومات الحياة

والخصوبة والجمال، وأراضيها مستصلحة للزراعة

بالكامل، وتتميز بنسبة التلّـيم والوعي العالية.. وقد

واجه فلاحوها منذ سنين جور أعمال المسح العقاري

والتّـجديد والتّـحرير في المنطقة العقارية/٨٠ التي

تمّت بموجب قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي

بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٨. وقد نجم عن هذا المسح كم

هائل من الأخطاء الفنية والقانونية وردت في التقرير

الفني الصّادر في ٢/٩/٢٠٠٠، ونذكر منها على سبيل

المثال:

١- لم يسجّل أثناء المسح أنواع النّـقاط والجهاز المستعمل واسم المسّاح وتاريخ الرّصد وأحياناً تمّ استخدام أدوات بدائية (الشّاحص) رغم توقّر قانس المسافات الالكترونية.

٢- يأخذ أكثر من ٨٢ عينة عشوائية تبين عدم مطابقة أشكال العقارات ما بين المخطّط وأرض الواقع ووجود العديد من التّـصحّـيحات موقع عليها من رئيس فرقة المسح.

٣- المارصد تقريباً مفقودة وغير موجودة على الطّـبيعة ومخالفة لأصول زراعتها.

٤- وجود عقارات تم إفرازها بشكل مخالف للأصول المتعلّقة بعمليات المسح الفني المعروفة بالإضافة إلى وجود عقارات مشمولة بالمسح ولا وجود لها على المخطّطات.١.

٥- مخطّطات المنطقة بحالة سيّئة يظهر عليها التّـلف والتّـداخل.

وقد طلب الموقعون على التّـقرير ومن بينهم الأستاذ (نايف الزين معاون مدير السجل العقاري) من القاضي العقاري في صافيتا إلغاء عملية المسح الفني، وتكليف فرقة مشهود بخبرتها ودقّتها بإعادته، وإبلاغ أصحاب الاعتراضات لمراجعته أصولاً، وإحالة الموضوع إلى مديرية الرّقابة الدّاخلية. هذا وقد بلغ عدد المحاضر التي اعترض أصحابها على نتائجها ١/١٩٣٥ من أصل ٢٠٦٨/ أي بنسبة ٩٣.٥ %/١.

إلّا أنّه ورد في كتاب موجّه من المدير العام للمصالح العقارية إلى المديرية في طرطوس في ٥/١٢/٢٠٠٠ أنّ مقترح إعادة المسح كاملاً له (أخطار) كبيرة على وثوقيّة أعمال التّـجديد ومردود سلبيّ على المصلحة العامّة وبادرة غير مرغوب بها!!! علماً أنّه وفي كتاب صادر عن المديرية العامة إلى مديرية طرطوس رقم/١٣٤٩/ في ٢٠/٩/٢٠٠٠ قد تبّنت المديرية العامّة كافّة المقترحات الواردة في التّـقرير الفني بعد وصول المعروض المقدّم من أهالي القرية المحال إلى القيادة القطرية بالكتاب رقم ٥٢٥١/ص في ٢٦/٤/٢٠٠٠، فلماذا جاء الكتاب الثّاني مناقضاً للأوّل وتراجعت المديرية العامّة عن قبول الاقتراحات؟؟ أمّا من جهة التّـشفيـذ فقد تمّ رفع تقرير كشف إلى المديرية العامة من لجنة مكلفة وبيـنهم (الأستاذ نايف الزّين) وذلك عام ٢٠٠١ زعموا فيه أنّ الأهالي يريدون إعادة أعمال التّـجديد بالكامل هروباً من الرسوم المتوجّبة عليهم نتيجة التّـغيّرات القانونية والفنية التي أجروها على عقاراتهم! كما اقترحوا تكليف لجنة تصحيح الأخطاء فقط، ودّلوا التّـقرير باقتراح مشبوه وهو عدم البحث في إعادة أعمال التّـجديد لعدم إمكانية ذلك كونه سيكون مقدّمة لنفس الأعمال في مناطق أخرى لا تتوفر إمكانيّات تحقيقها وتؤدي إلى اهتزاز الثّقة بأعمال التّـجديد والسّـجـيل العقاري.١. ودعماً لهذا أرسلت مديرية طرطوس إلى قيادة فرع الحزب بتاريخ ٢/٢/٢٠٠٢ أنّ عملية التّـصحّـيح تسير بشكل بطيء بسبب عدم تجاوب الأهالي بالشّكل اللازم كونهم يطالبون بالإلغاء، وما لبثت أن أرسلت المديرية العامة بتاريخ ١١/٤/٢٠٠٢ إلى مديرية طرطوس تطلب إبلاغ أصحاب العلاقة بأنّ أعمال المسح مختتمة وأغلب محاضرها اكتسبت الدّرجة القطعية ولا يجوز إبطال الأعمال بل تصحيحها.١. وجاء كتاب مكتب

شؤون محلية

الفلاحين القطريّ في القيادة القطريّة رقم/٣٥٤٦/ص بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٢ ليدعم مطالب الفلاحين وينصف حقّهم فاقترح إلغاء عملية المسح بالكامل، وتشكيل فرقة مسح تتمتّع بالنّزاهة والخبرة واتّخاذ ما يلزم بحقّ كلّ من ثبتت ضلوعه في الأخطاء. ورغم ذلك تمّ الإمعان في ظلم الفلاحين وتجاهل اقتراح القيادة القطرية، وما يؤكّد ذلك كتاب محافظ طرطوس السّابق(أرام صليبيا) إلى قيادة شرطة المحافظة بتاريخ١٧/٦/٢٠٠٢ الذي يبلغ فيه تعذّر إلغاء الأعمال وإعادة المسح كاملاً قانونياً وإدارياً وواقعياً وضرورة تعاون الأهالي مع الفرقة التي تقوم بالتّـصحّـيح، وعدم قبول الشّكاوى إلا من قبل القضاةين المدنيّ والعقاري.!!). وأما أصحاب القضية أيّ فلاحو قرية بصرصر فقد رفعوا عدّة كتب أكّدوا فيها عدم تسبّب أيّ شخص بعرقلة لجنة التّـصحّـيح التي لم تنجز سوى ٦ عقارات، واستغرابهم من قيام نفس الشّخص (نايف الزين) بإعداد تقريرين متناقضين،وكيفية تراجع مديرية المصالح العقارية عن قرارها بإلغاء المسح، وجميع الكتب الصّادرة عن الجهات المعنية، والألّـهـام الطّـالم بحقّ الأهالي بالتّـهرّب من ضرائب متوجّبة عليهم معتبرين أنّ من يهزّ الثّقة بأعمال المسح هم من ارتكبوا الأخطاء وليس الأهالي الذين أجمّلوا ملاحظاتهم ومطالبهم في كتاب إلى قيادة فرع الحزب بطرطوس أمّـلـين رفع الطّـلم وإحقاق الحقّ فهل من مجيب؟؟.

إنّنا نضمّ صوتنا إلى صوت أهالي وفلاحي قرية بصرصر لصون ملكيّتهم التي كفلها الدّستور في مواده: ١٤، ١٥، ١٦، التي تحمي الفلاحّ والعامل الزّراعيّ من الاستغلال والعبث في ملكيّته وتضمن زيادة الإنتاج.

عصام إسحق

■ ■ ■

محطة معالجة الصرف الصحي

في النبك مشكلة مزمنة

. أمنية أبناء المدينة أن يكون هناك توجيه رسمي نحو أن يكون المرشحون لمجلس المدينة أعضاء أكفاء ونزيهين ويحصلون على ثقة جميع أهل المدينة، إن كان من قائمة الجبهة أو المستقلين، لا أن يكون المرشح لتنفيذ مآرب خاصة.
. أهالي المدينة يصرحون أنه إذا تم ترشيح رئيس المجلس الحالي لدورة قادمة سيكون هناك إشكالات كثيرة وأثارة الخلافات بين أهالي المدينة وهذا ما لا يضمنونه.
.إذ تم العمل على وضع المحطة في المكان المقرر حالياً فإن ذلك سيثير إشكالات وخلافات بين أهالي المدينة والمنفذين، نطالب أن تكون المحطة إقليمية، وأن تكون لمدينتي النبك وبيرو، علماً أن في قرية ريماء وأجزاء من يبرود تم نقل مياه الصرف الصحي إلى النبك عن طريق الإسالة بالمجري الطبيعي. وإذا تعسر الأمر لهذا الاقتراح نطالب بإبعاد المحطة عن المدينة وعن المخطط التنظيمي ما لا يقل عن ٣ كم جنوباً نحو القسطل، ويكون هذا الحل وسطياً ومرضياً لكل الأطراف.
. نأمل من كل المسؤولين وعلى كل المستويات التعاطي مع الموضوع لما فيه مصلحة الجميع، ولتحقيق الراحة والاستقرار للوطن والمواطن. ■■

خطوات التنفيذ قريباً جداً، ولم يبق لنا إلا أن نرجو من فخامتكم أن تنظروا للموضوع بعين المنطق السليم التي تعودنا عليها من سيادتكم. ونناشدكم ونأمل من سيادتكم إيفاف العمل بالمشروع الحالي الذي سيبدأ فعلياً وتشكيل لجنة خبراء لدراسة إمكانية تنفيذ محطة إقليمية مركزية لدن المنطقة على حدودها الشمالية الشرقية مع محافظة حمص، علماً أن مياه الصرف لكل مدن المنطقة يمكن أن تصل لتلك الحدود بالإسالة الطبيعية ودون ضخ بحكم التضاريس الطبيعية للمنطقة، وبالتالي الاستفادة من المياه الناتجة في مكافحة التصحر في تلك المنطقة حيث أن المياه الناتجة عن تلك المحطة لا تصلح إلا لسقاية الأشجار الحراجية. نرجو التوجيه لاتخاذ الإجراءات الصحيحة».
وفيما يلي بعض آراء المواطنين حول الموضوع وما يتعلق به:

. رئيس البلدية مرفوض من قبل الغالبية العظمى من أبناء النبك ويتمنون التغيير نحو الأفضل وإلغاء الواسطات والمحسوبيات والتحكم بالقرار بحكم التنفذ.
. أخطاء رئيس البلدية تزداد يوماً بعد يوم دون حسيب أو رقيب، وأعضاء المجلس ليس لهم دور في تصويب الأمور.

على موقع المحطة المفترض حالياً بالنبك: تم توقيع عقد لإنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في موقع قريب جداً جنوب المدينة لا يبعد عن البناء السكني أكثر من ٥٠٠ ـ ٧٠٠ متر، وهو موقع مرتفع عن المصب الطبيعي لمياه الصرف بحيث يتم ضخ المياه للأعلى وعكس الإسالة الطبيعية بخطوط ضخ طويلة بمسافة ٦ كم وارتفاع عن المنسوب الأساسي ٦٥ متراً، مع ما يرافقها من مشاكل من جراء الضخ والأعطال والانقطاعات الكهربائية والروائح والتسريبات بين المنازل، وهو ما يفقد للمنطق والتخطيط السليم، وبالتالي استنزاف لموارد الدولة عبر مصاريف غير متناهية لتكاليف الضخ والصيانة وبنائة سياسة التنمية المستدامة التي تنتهجها الدولة، علماً أن مجمع ومصب مياه الصرف الصحي في مدينة البنك الآن هو بموقع بشمال النبك وبالإسالة الطبيعية المجانية.

ورغم الاحتجاجات والشكاوي المقدمة من جميع المواطنين وبكل أطرافهم وفتاتهم على الموقع القريب جداً للمخطط التنظيمي والذي سينشر الروائح والحشرات والأمراض التي تسببها، لم تستجب الجهات المسؤولة في المدينة وخارجها، وستتم

تعاني مدينة النبك منذ فترة طويلة من تداعيات وإشكالات كبيرة بسبب مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي للمدينة، وتوجد ثلاثة مواقع مقترحة لإقامة المحطة، أفضلها المكان الطبيعي والملائم جداً شمال مدينة النبك باتجاه الإسالة الطبيعية لمجرى المياه، وقد بينت الدراسات أن بناء المحطة في هذا المكان قليل التكلفة وذو جدوى اقتصادية كبيرة، ولكنه واقع بين مدينتي النبك وديرعطية وقد اعترض أحد المتنفذين في ديرعطية على إقامة المحطة في موقعها الملائم، وتم اقتراح مكان يقع جنوب شرق المدينة باتجاه العاكس للمسيل الطبيعي وبعيد عن مكان الصب مسافة ٦ كم، وبارتفاع منسوب +٦٥ متراً، وبيّنت الدراسات أن إقامة المحطة في هذا الموقع يتطلب تكاليف باهظة من مضخات وكهرباء وأقنية جر وغيرها.

قدم الأهالي الكثير من الشكاوى للمسؤولين في مجلس المدينة فلم تنفع الشكاوى، لالتزام أعضاء المجلس بأوامر المتنفذ من ديرعطية، فأرسلوا إلى «قاسيون» رسالة يطلبون توجيهها إلى رئيس الجمهورية، هذا نصها: السيد رئيس الجمهورية: نعرض على فخامتكم أسباب اعتراضنا

تهميش مقصود لأراض زراعية هامة؟!

أهالي ريف منبج يشكون إهمال وتجاهل الحكومة لتنمية منطقتهم

◀ يوسف البني

شكا أهالي القرى المترامية الأطراف في ريف منطقة منبج لـ«قاسيون» إهمال الحكومة وتجاهلها لهذه المنطقة الهامة، التي كانت يوماً سنداُ وداعماً للاقتصاد الوطني بمساهمتها بزراعة القطن والقمح والشوندر السكري، ولكن هذه المنطقة تعاني الآن، كما يعاني الريف السوري بمجمله من الجفاف وتغير المناخ، يضاف إليه إهمال الحكومة للمشاريع التنموية التي قد تكون بديلاً هاماً عن قصور المطر، وهذا يؤدي إلى خسارة جزء هام من منتوجاتنا الزراعية الاستراتيجية التي تساهم بدورها في تأمين وتعزيز الأمن الغذائي والاقتصادي.

وتلبية لطلب أهالي ريف منبج قامت «قاسيون» باستطلاع حول همومهم ومطالبهم وشكاواهم، ورصدت على أرض الواقع معاناتهم وقصور الخدمات اليومية والتنموية على حد سواء، والتقت ما يزيد عن ثلاثين فلاحاً ومربياً للمواشي، الذين صرحوا لنا بشكاواهم ومطالبهم المحقة التالية:

أراض خصبة أتلها الجفاف

. أحد الفلاحين قال: إن ريف منبج يمتد حوالي ٧٠ كيلومتراً في كل اتجاه بدءاً من منبج، وهو ريف واسع ومترامي الأطراف، وكله من الأراضي الزراعية الخصبة، التي كانت تنتج القمح والقطن والشوندر السكري، والموسم الأهم والأساسي الشعير، وكانت الأراضي مروية بالأبار منذ أكثر من ٢٠ سنة، وعندما بدأت مواسم الجفاف وقلة الأمطار نضبت الآبار، وأصبحت مواسمنا تنقطع في منتصفها، فيموت الزرع الهام والاستراتيجي جداً للمنطقة ولجزء من الاقتصاد الوطني، فانقلبت حياتنا وتدمرت زراعنا، وبدأ شبابنا بالهجرة والعمل في المغرب وتركوا أراضينا بوراً، مع أنها كانت رافداً هاماً للاقتصاد الوطني، فخسرنا زراعنا وخسرنا أولادنا، حيث أن المنطقة تخلو من الشباب، ولا يوجد فيها سوى النساء والأطفال والرجال العاجزين عن السفر، والفلاحون يبيعون أراضيهم ويهجرونها..

. تابع فلاح آخر: «من هنا فإن الهم الأكبر والمطلب الأساسي لكل قرى المنطقة هو جر مياه لري الأراضي من نهر الفرات الذي يبعد عنها فقط مسافة لا تزيد عن ٢٠ كيلومتراً، وهي مسافة غير عسيرة على الحكومة، وأسوة بمنطقة الباب المخدمـة بالري الحديث بالتقنيـط، مع أن المسافة تبلغ ٤٠ كيلومتراً، بينما منطقتنا يلزمها ساقية ري من الفرات تبدأ من الخفسة مروراً بتل أسود، رأس عين الحمر، أربعة كبير، أربعة صغير، مزبون الحمر، حيمرجيس، أبو كهف، وصولاً إلى المروح، مع أن هناك مجرى وادي طبيعي يمكن بكل بساطة تغذيته من مصرف صغير يخرج من الفرات شمال الخفسة، وهذا المشروع بسيط جداً ولا يستعصي على الدولة التي جرت مياه الري للأراضي الزراعية ومزارع الدولة عبر ساقية دير حافر الموازية لوادينا».

.أردف فلاح آخر:«هذا المشروع كان قد طُرح سابقاً، ولكن لا نعلم لماذا لم تهتم الحكومة بتنفيذه إنقاداً لزراعنا وغذائنا، وبمكنا لو نُقِّد هذا المشروع أن نستعيد شبابنا الذين يهاجرون خارج الوطن بحثاً عن لقمة العيش، لأنه سيكون لهم فرص عمل كثيرة في أراضي أهلهم وجدودهم المهجورة حالياً، مع أنها كما قلنا خصبة ومعطاء، وهي في ماضي السنوات قد حصلت بطولة الإنتاج الزراعي ولها فضل كبير في هذا المجال.ويجب أن تعود إلى دورها الفعال في خدمة الوطن وأهالي المنطقة».

وتربية المواشي أيضاً

. أحد المربين قال: «الرابطة الفلاحية في منبج تعاني من فساد كبير، وتتاجر بنا في السوق السوداء حيث يأخذ التجار الكبار الأعلاف من المصرف على أساس أن عندهم حيازة تربية مواشي وبأعداد كبيرة، ليعودوا ويبيعونها الأعلاف بأسعار مضاعفة، وقد تبين أن الرقم الحقيقي المربى في سورية من الأغنام يقل عن الرقم المسجل بأربعة ملايين رأس، والعلف المخصص لهذه الملايين الأربعة يأخذه تجار السوق السوداء ويبيعونه

للمربين الذين لا يجدون في الرابطة الفلاحية والمصرف الزراعي علفاً لحيواناتهم، وفي السوق السوداء نجد الأعلاف المسروقة من المصرف الزراعي حيث يبيعونها كيلوغرام النخالة بـ١٧ ل.س بينما سعرها الرسمي في المصرف ٥,٥ ل.س، ويبيعونها كيلوغرام الشعير البلدي بـ٢٠ ل.س والمستورد بـ١٣ ل.س».

.الفلاح أبو محمد قال:«لا تتسَ قصة السماد الكيماوي المستورد، الموجود بالسوق السوداء بنصف تركيز السماد الوطني الموجود بالمصرف الزراعي وبسعر أقل، ونشعر من هذه الظاهرة أن هناك مخططاً لضرب الصناعة الزراعية السورية، فسعر السماد الوطني غال جداً، وينافسه تجار السوق السوداء الذين يستوردون السماد خفيف التركيز ويبيعونه بسعر أقل، كي لا يشتري الفلاح السماد من المصرف الزراعي، وبالتالي يتوقف معمل السماد عن إنتاجه».

. فلاح آخر قال: «الأراضي الزراعية التابعة للجمعية الفلاحية في حيمر جيس تبلغ ٥٤ هكتاراً وثمانية دونمات، وكان لها رصيد مادي جيد لمساعدة الفلاحين يزيد عن مليوني ليرة سورية، استقراضهم اتحاد الفلاحين في حلب بحجة بناء معمل الخراطيم، وقالوا فيها بعد إن المشروع فشل، وهنا نتساءل، والسؤال برسم التفتيش والتحقيق: هل حقاً استُخدم المبلغ لبناء معمل الخراطيم وفشل المشروع؟ وهل اتحاد الفلاحين في حلب أساساً بحاجة لسحب رصيد الجمعية لبناء هذا المشروع؟ أم كان للمبلغ تصريف آخر؟

وللخبز قصة أخرى

. أحد المواطنين الموظفين قال: «بدلاً من أن يحرموننا من رصيد الجمعية كان أولى بهم استعمال المبلغ في بناء فرن خبز للقرية التي تحوي ما يزيد عن خمسة آلاف نسمة، ولا يوجد فيها فرن، ومثلها كل القرى في هذا الريف الواسع الممتد حول منبج، وكلها لا يوجد فيها أفران، والمواطنون يذهبون بالسيارات لمسافات طويلة لجلب الخبز، يجب حل مشكلة الخبز في قرانا هذه إما بالسماح بترخيص أفران وإعطائـها مخصصات من المواطن بالسعر الرسمي الذي حددته الدولة بـ٢٠ ل.س، وأحياناً بـ٢٥ ل.س، وأحياناً نضطر لشراؤها بهذا المبلغ حتى لو كانت باثثة لعدة أيام وجافة، وهناك حل أفضل من ترخيص الأفران هو بفتح منافذ بيع في كل القرى للأفران الآلية الموجودة في منبج، وبذلك نحقق هدفين هامين: أولهما وصول ربطة الخبز للمواطن بالسعر الرسمي، وثانياً تكون هناك فرص عمل لِبائعي الخبز الذين يمكن تعيينهم على عدد القرى التابعة لمنطقة منبج، والبالغ حوالي ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرية.

الطريق الرئيسية.. مجموعة أفخاخ!
رغم بعد المسافة عن منبج وطول الطريق، يفضّل سائقو السيارات سلوك طريق أبعد من الطريق الرئيسي المباشر من منبج إلى

المنطقة، ويزيد عنه بنحو ٢٥ كيلومتراً، بسبب سوء الطريق وكثرة الحفر فيه الناتجة عن سوء تنفيذ الزفت، وتقع على هذا الطريق قرى المزيونة، أربعة كبير، الحمر الكبير، الحمر الصغير، حيمرجيس وبامتداد ٨ كم، ويلاقي المواطنون مشقة كبيرة في الحصول على توصيلة سيارة لأن السائقين يرفضون السير على هذه الطريق، ويطلبون إيجار التوصيلة على الطريق الأطول حوالي ٣٠٠ ل.س، وهذا أمر شاق جداً على المواطنين، الذين يسمون الطريق الرئيسي طريق الموت، حيث تكثر الحوادث، ويسبب ليس فقط عبثاً مادياً بل خدماًياً أيضاً، والمريض عندما يحتاج للإسعاف فالفرص أمامه بالنجاة قليلة، وقد يموت قبل أن يصل إلى من يسعفه، ومن هنا ننقل إلى مطلب آخر وهو إيجاد مستوصفات في القرى، ففي كل هذه المناطق الممتدة الواسعة لا يوجد مستوصفات تقدم الخدمات الصحية للمواطنين، سوى في قرية أبو كهف، التي تحوي أيضاً إرشادية زراعية ومخفراً، وباقي القوى محرومة من هذه الخدمات».

تدمير متعمد للزراعة وتهجير الفلاح

.رئيس الجمعية الفلاحية قال:«منطقتنا هذه زراعية بامتياز، وجريمة كبرى بحق الوطن والمواطنين أن تبقى مواسمنا مهددة بالجفاف والخسارة، فإضافة إلى حاجتنا الشديدة للماء، وهو أمر سهل على الحكومة، المطلوب قبل كل شيء تنزيل سعر المازوت، وهو قاطرة تجر معها تخفيض تكاليف المعيشة وتكاليف الإنتاج الزراعي، ونريد مساعدتنا في تأمين وسائل ومستلزمات الإنتاج، فالمنطقة كلها لا يوجد فيها جرارات زراعية، وكان المصرف الزراعي يعطي القروض لشراء الجرارات والآن تم إلغاؤها، فمن أن سيحصل الفلاح على ٧٠٠ ألف ليرة سورية دفعة واحدة ثمناً للجرار؟

الفلاحون كذلك يطالبون بتوفير السماد للزراعة والعلف للحيوانات، وتخفيض أسعارها حسب قدرة الفلاح، والمطلوب تسهيل معاملات القروض الزراعية على الفلاحين المحرومين منها، بسبب أن أراضيها ما زالت باسم الجدد، حيث سجّلت بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي والتأمين، وإن نقل ملكيتها الآن يكلف مبالغ طائلة لا طاقة لنا بها، وبالتالي فإننا محرومون من القروض الزراعية، لأن أرضنا ليست باسمنا».

والتعليم أيضاً..

. قال مدير مدرسة القرية: «يوجد في قرية حيمرجيس مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية، ولكن مدرسون لا يوجد في الإعدادية والثانوية، فيمدرّس الفرنسي غير موجود نهائياً، ومدرّس الرياضيات حضر منذ عشرة أيام فقط، أي حوالي ١٥ آذار، ومدرسون فيزياء وكيمياء أيضاً لا يوجد، مع أن السنة قاربت على الانتهاء، وهذا الوضع ينطبق على كل قرى الجهة الجنوبية والشرقية من منطقة منبج، وأبنية المدارس بحاجة إلى توسيع، ويداوم الطلاب دوامين وبعض



الشعب في المرحلة الإعدادية فيها أكثر من ٥٠ طالباً، وبعض المدارس ما زالت مبنية من التراب واللبن حتى الآن، مثل مدرسة السفري ومدرسة البلوة ومدرسة المشيرفة».
. والد أحد الطلاب قال: «ابني في الصف الحادي عشر في مدرسة علي بن أبي طالب في منبج، وهو ورفاقه في المدرسة يكادون يفقدون مستقبلهم التعليمي بسبب وجود مدرّس لغة انكليزية متفند ومستقوي بأخيه في مجلس الشعب، فهو لا يداوم، محسوب على ملاك المدرسة ولكنه لا يخضع للأنظمة والقوانين، وتغلب مزاجيته اللامبالية على كل تصرفاته، وحتى المدير لا يستطيع إلزامه بالانضباط والدوام النظامي، وهو ينحني له ويقول: حاضر سيدي وأمرك سيدي».

مطالب بالجملة تدل على التهميش

. جميع القرى جنوب منبج معزولة عن العالم تماماً وتعيش في عصور الظلمات، لا يعرفون خدمة الهاتف، لا آلي ولا نصف آلي، وقد تم تمديد الأعمدة والكابلات عليها منذ أكثر من عام، ونام المشروع، وهذه القرى لا تعرف الاتصالات في عصر الانترنت والمعلوماتية.

. الكهرباء في قرية حيمرجيس ضعيفة جداً لتحميل القرية كاملة على محولة واحدة، علماً أنها أكبر قرية في ناحية أبو كهف، والمطلوب توسيع شبكة الكهرباء وإضافة محولتين أخريين.

. معظم أهالي المنطقة من الطبقة الفقيرة، وصندوق المعونة الاجتماعية لا يورّع إلا بالرشوة والفساد، حيث يوجد أمام مركز البريد في منبج كشك صغير (كولبة) توزع مبالغ المعونة، فيها موظف من معقبي المعاملات، يقبض ألف ليرة سورية ويحصل لك مبلغ المعونة فوراً، ومن لا يدفع يعود للمطالبة مرات عديدة، بتعب وذل وهوان، المطلوب زيادة مراكز توزيع المعونة الاجتماعية، حيث هناك مركز واحد في منبج لأكثر من ٤٠٠ أو ٥٠٠ قرية، ويتعرض المواطنون عند الازدحام للضرب والإذلال، ومؤخراً تم فتح مركز في أبو قلقل، ويبعد عن بعض القرى حوالي ١٠٠ كيلومتر، والذي يقطع المسافة لا يحصل على المبلغ إذ لا يدفع المعلوم».

على أمل الاهتمام

هذه هي حال قرى الريف الجنوبي من منطقة منبج، تشكو من الإهمال والتهميش والتأخير المتعمد أيضاً، طالب بأن يكون لها موقع بسيط في مخططات التنمية التي تضعها الحكومة، وأهم ما يطلبونه لاستعادة راحتهم وطمأنينتهم واستعادة دورهم في دعم الاقتصاد الوطني، جر قناة مياه من نهر الفرات عند منطقة الخفسة، وعلى بعد لا يزيد عن عشرين كيلو متراً، وهي مسافة ليست بالعسيرة على الحكومة، والمطلوب أيضاً قليل من الاهتمام بالنواحي الهامة من متطلبات الحياة المعيشية اليومية: كالكهرباء والهاتف والتعليم وغيرها، لتكون في مصاف القرى النامية، وليس النائية كما تسميها الحكومة.

■ ■

تحقيق العدد

إلى العلم

أشعر الآن أنني بكامل أهليتي الوطنية، وبكامل انتمائي إلى هذه الأرض، التاريخ البدوي الذي خلف ظهري وأمامي، الآن وبكامل قوة الإنسان الأزلية التي نعيد اكتشافها عند المحن..حينما نصير فوق حياتنا المتفردة، ونعيش كمخلوقات جماعية ضد لدائنا الأنانية، خوفنا الجماعي من صاعقة أو حريق، خوفنا الموزع بالتساوي، وذعرنا من ضياع هناة المرور في الشارع دون الثقافة، سطوة العتمة التي تترك فراغاً بارداً في الظهر..الآن فقط وبكامل أهليتي الوطنية التي لا أشكك أنا فيها على الأقل، أحس بانتمائي إلى من يشكل فقط هويتنا الجماعية..العلم، في هذه اللحظات التي لا عنوان لها إلا الخوف على مصافحاتنا العفوية، وتحياتنا التي لا هوية لها، وقبلاتنا التي لا نشتم فيها رائحة اختلافنا في التعبد ولمن نسجد، وتلويحاتنا غير المؤدلجة، وابتساماتنا التي لا تخفي الأنياب.

الآن وهنا.. تقاسمنا جميعاً من أعلن ومن أخفى الخيبات والآمال، جميعاً دون اصططاف من أي شكل وقفنا على أبواب المؤسسات محتاجين، نتأفف كثيراً ونسخر أكثر، ننتظر في طابور لم نفكر لحظة من يحوي، من يقف وراء من، أمام الكازيات حين طاردعمننا، على أبواب الدعم الوطني في مراكز البريد والهاتف، خسرنا جميعاً في معادلة السوق الاجتماعي، في انتقالنا من اشتراكنا إلى خصوصيتنا المفترضة..وجميعنا الآن نتقاسم الخوف على

الطوابير الآمنة، الطوابير التي لا تعترف سوى فقط باجتماعها على الحاجة.

الآن وهنا..نتقاسم رغبتنا الوحيدة بأبناء ليسوا هلعين، بأبواب آتنية مشرعة على الشوارع لا تخشى مرور أحد، ورحلات مشتركة، وقبل لا تميز الشفاء من لونها، وأسنة من كل اللهجات لا تصنفنا قبائل وعقائد..أمي تشبه أمهات كل الأصدقاء، أمهات كل من عايشوني في الجامعة، ووجبات الغداء السريعة في بيوت تضع على جدرانها صور آلهتها، ورجالها، القسيسين والشيوخ والأئمة.. وصور الآباء الموتى والزعماء التاريخيين.

الآن.. نتقاسم أوجاعنا وزحمانا، ألم ندفع جميعاً ثمن علبة محارم ورقية وطنية سنين من الحصار والحرمان، ألم نحلم جميعاً بصورة الموز الصومالي في صحنون أطفالنا، ألم يكن حليب الـ «نيدو» ذات يوم من كماليات وجبة صغارنا..جميعاً من كل جهات الوطن تقاسمنا لحظات الانتظار والحرمان والحصار.

الآن وأنا أكتب هذه القواسم ثمة شرفتان مغفلتان بالأنوثة، أربع نساء يتبادلن الدلال والفنج، ولا يلتفتن إلى ما يلبسن، كلهن نزعن حجاب التواصل، فيسبوك مفتوح دون إذن من أحد، ودون بروكسي سوى اتفاق على الثثرة المغناجة، أو ما هي مفردات غداء الرجال العائدين من العمل، أو لباس جديد لأطفال من السن نفسها، الشرفات هنا لا تعرف الفوارق التي توارثاها عنوة من تاريخنا الطويل العامر بالمأمرات وصراعات ملوك الطوائف، ومفردات الطوائف الزائلة.

ماتت أم فؤاد حميرة التي كانت تفاجئني بابتسامتها البدائية الرائعة، ولا تفاجئني بوجبة الفاصولياء بالبندورة على (طربيزة قديمة) عندما كنا نفتعل الكلمات، ولم تكن همزات فؤاد الممازحة عن الطوائف إلا وتزيدها سخطاً على الفكرة.

بكل حب اتقاسم معيعرب العيسى(سلطة دلا) وكل الأغاني السورية الأولى، والشعر، وعشقي لتبغ يديه التي تخطأ بـدع زاوية صحيفة سورية، ومع سلمان عز الدين وجهه الهادئ ولغته المهماز، ومع جورج كدر مثبولوجيا السوريين الأوائل، ومع راشد العيسى كل القضايا التي رفعت ضده، وشغب نبيل صالح، ونباتية عقبة زيدان وفلسفته.

تسحرني اللغة الشبكية لرائد وحش، واستطالات قيس مصطفى، ولكنة علي نمر، ومقامات (أبو نورس) العمالية.

أحترم إخلاص جهاد أسعد محمد لفكرة «الأفق»، وجلد المقاوم خلف طاولته.. جميعنا هنا الآن نتقاسم المارق التي لا توصلنا إلا للوطن..العلم وحده يحميننا.

■ **عبد الرزاق دياب**

سورية على مفترق طرق..

بصرى.. صورة على هامش الاحتقان



عائد لنقص الكادر الفني العلمي حيث لا وجود إلا لأربعة حراس على ملاك الدائرة وهناك مهندس معماري وحيد لا يعرف الكثير عن علمه بحسب تعبير العودة التي أكدت بأنها طالبت مدير عام الآثار والمتاحف برفد الدائرة بكادر جديد من عمال ومهندسين وخلافه ولكن لم تلق غير الرفض لعدم وجود الشواغر والميزانية الكافية لمثل هذه الخطوة، وتسأل العودة عن البعثات التي تخرجت من فرنسا؛ لماذا لم ينظف أو يرمم في بصرى؟ ويتفق المفلح مع العودة بأن اللوم يقع على عاتق وزارتي الثقافة والسياحة وخاصة مديرية الآثار التي لا تجد الكثير من العون من السياحة بحسب اتفاق غالبية الأثاريين في سورية.

أين الميزانية؟

ويبقى السؤال بأن التعاون المطلوب لا يقدم ولا يؤخر في حال أن الحاجة التي تحدثت عنها العودة لبناء المشاريع قرابة ٧ مليون ليرة سورية فقط ويصرف لمصلحة بصرى سنويا حوالي ٢٥ مليون ليرة سورية إضافة لمعونات الوزارات وغيرها، فأين تذهب كل تلك ١٩ ولماذا لا يزور مدير عام الآثار والمتاحف مدينة بصرى بعد انقطاع تجاوز عاما ونصف حسب تعبير العودة؟ ■■

إيفلين المصطفى

لو عاد «بحيرة» إلى مدينته القديمة اليوم لبكى حتى تقرحت عيناه حزنا عليها، «بحيرة» ليس المعلم الوحيد في بصرى الشام، فإذا ما مر القارئ في ذاكرته أيام الدراسة لوجد مدرج بصرى الأثري والأعمدة والتيجان التي تعود بالزمن إلى العصر الروماني وربما أقدم.

التجاوزات بقلم الحكومة

واقع بصرى اليوم بعيد عن ماضيها فهذه المدينة الأثرية تكاد تدفن نتيجة صوم عمليات التنقيب والترميم، وما يزيد الطين بلة، الإهمال الذي تتعرض له المدينة من القائمين عليها فالسائح لا يرى من بصرى سوى الأعمدة الملقاة على جوانب الطرقات والأشواك تفتش التيجان وتتغلغل بين الأعمدة عدا عن ذلك تقف الأوابد الأثرية صامدة بوجه الإهمال أملاً بعابر سبيل ينقذها من الموت تحت أكوام الأتربة.

لا تقف الحكاية عند الدفن بالتراب أو أكياس القمامة أو الصرف الصحي في النبع القديم ولكنها بحسب تقرير لجنة الكشف على الشارع المستقيم للسوق الروماني في بصرى، والتي اصطلح على تسميتها لجنة القرار ٤٥٠، يتبين وجود مجموعة كبيرة من المخالفات أهمها بحسب مارود بالفقرة الأولى من التقرير وجود فرق الارتفاع بين مستوى أرض الشارع ومستويات أرضيات المنازل الواقعة على جانبيه، وهو ما فرض وجود درج أمام مداخل تلك المنازل وأغرى بعض الأهالي في التجاوز والتعدي على الشارع المستقيم الذي يعد المحور الرئيسي للمدينة القديمة وواحد من أهم معالمها، تلك التعديات تمثلت بانتزاع جزء من الشارع على طول واجهة المنزل وعرض الدرج وتخصيصها للمنزل واستغلالها كتراس أو حديقة أو مستودع أو كراج، منها مخالفة العقار ٢٠٦ المستملك لمصلحة المديرية العامة للآثار والمتاحف وينضم لهذه المخالفة العقاران ٢٠٧ و٢٠٨ وهما مستملكان أيضاً لمصلحة المديرية ذاتها وبالطبع هناك مخالفة العقار ٨٩٠ والعقار ٢٠٥ إضافة للعقار ١٦٢٩ .

البوابة والمعبر

◀ محمد علي طه

لا شك أن المعركة التي يخوضها شعبنا ضد أعدائه هي حقيقة تفرضها طبيعة الصراع الإنساني ضد الظلم والقهر والاستغلال والاحتلال... ولا جدال في أن الوسيلة الضرورية لتحقيق الانتصار هي في السلاح القادر على إنجاز الانتصار، واتقان استخدام هذا السلاح شرط أساسي لا يقل أهمية عن السلاح ذاته، لذلك يسعى المخلصون الحريصون على وطنهم - حرصهم على أنفسهم - إلى توفير المطلوب ورعايته..

وقد عبرت عن كل ذلك الوثائق والأدبيات والندوات والنشاطات التي قامت بها اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وكانت صحيفة قاسيون ومنذ سنوات عديدة المنبر الذي أوصلها إلى جماهير واسعة من أبناء شعبنا، ولم تقتصر في التنبيه وبكل الصراحة والوضوح إلى أن إدراك هذه الحقيقة الناصعة قبل فوات الأوان يكتسب أهميته القصوى، فهو الهاجس الوطني الأول، وحذرت من أن بوابة العبور أمام أعدائنا إلى داخل الوطن لن تكون ذات قيمة وجدوى إلا إذا توفر لها المعبر الملائم والمتجسد في بؤر التوتر السياسية والاجتماعية التي يجب ردمها وإنهاؤها .

وشعبنا يعي أن صانعي هذه البؤر واللاهثين من أجل تفجيرها هم الطفيليون - بمن يحميهم، ومن يسير في ركابهم - الناهيون جهد وعرق الجماهير ولقمة عيش المواطنين، السارقون خيرات الوطن وثرواته، وهم المسؤولون عن هدر كرامة الوطن والمواطن، وعن التآمر الساعي إلى فل إرادة الشعب وإضعاف صمود الوطن في مجابهة كل أعداء الخارج والداخل... وهذا يدعونا إلى القول وبمنتهى الصدق والإخلاص للشعب والوطن: إن التلؤؤ أو التغاضي عن حسم الأمر في إطفاء فتيل بؤر التوتر سيفاقم من أخطارها المميتة، وسيزيد صعوبة مجابهتها، ويضيق إمكانية وفرصة حسمها ودرء تفجيرها القاتل. لهذا فإن ملاقاتها استحقاقها يستوجب الإسراع في ردم هذه البؤر الفتاكة، وبالشكل والأدوات الصحيحة والمناسبة. أي بالمعالجة السياسية والاجتماعية والديمقراطية الواعية. والرهان هنا الآن... وعند ذلك فقط لن يكون لأية بوابة عبور معبر إلى داخل الوطن.

■■

متى يتوقف تهديد الطلاب بـ«الأجهزة»؟؟

بإيقاع (طاسة) المازوت عمداً، وأدعى أنه رأى أحداً يحاول إحراق المقاعد بعد وضع المازوت عليها، ثم هددنا بضرع المخابرات!!! أعادونا إلى المدرسة، ولدى وصولنا بدأ المدير يكيل لنا الشتائم ويقول: بدكن حقكن يا خ.... يا كلاب..

قمنا بعدها بفك (الصوبيا) احتجاجاً ووضعناها عند المستخدم، وبالمناسبة لم نجد ولا نقطة مازوت على المقاعد كما ادعى المدير.

لكن بقي السؤال الذي يدور في رؤسنا: لقد كان أسلوبنا حضارياً في المطالبة بحقنا وفي التظلم، لكن يبدو أن مدرء المدارس والمسؤولين لم يتعلموا كيف يجب أن يعامل الشعب السوري وأبنائه، ونقول لهم: هذه المدارس للشعب، ونحن نأتي المدرسة لتتعليم لا لنهان.. ومن المعيب جداً التلويح بجهاز المخابرات في التعامل مع الطلاب، هل هذه هي السياسات التربوية التي توجه لها وزارة التربية؟

كل ذلك برسم وزير التربية (المقال).. مع يقيننا أنه لن يتم إنصافنا. ■■



التقصير في المنهاج الذي لابد سينتج عن هذا الفصل التعسفي، فاستقلينا باصاً، وذهبنا ثلاثون طالباً إلى المديرية، وقمنا بتوضيح ما حدث لنائب مدير التربية ثم لمدير التربية، ولما انتهينا قام هذا الأخير بشتما وهددنا بتفجيرنا بـ ٥٠٠٠ ليرة لكل طالب بدل المقاعد التي خربها المازوت، وانتظرنا ريثما حضر مدير المدرسة الذي اتهمنا على لسان الموجه بأننا كنا قد قمنا

وردتنا هذه الرسالة من الطالب م.ن:

نحاول كل يوم الوصول إلى مدرستنا في الوقت المحدد، رغم كل ما نعانيه من مشاكل المواصلات، ومع ذلك إذا تأخر واحدنا يحظى من الشتائم بما لا يطاق، ومن ينجو من (بهدة) الصباح قد لا ينجو من (البهال) الأخرى، وفي ذلك اليوم وأثناء الاجتماع الصباحي، طلب المدير من شعبتي أن تبقى في الباحة، وسألنا من الذي أوقع البارحة (طاسة) المازوت، ولقناعتي أنه ليس أحد طلاب شعبتي، تجرأت بالخروج من الصف لأخبره أننا لسنا الفاعلين لأننا خرجنا في الحصة السادسة بينما الصفوف الأخرى بقيت لتكمل الحصة السابعة، فانقض علي يضربني بشدة ويصرخ (يلاً علمني شغلي)..فتقدم زميلي ليؤكد كلامي، فنال نصيبه من الصفعات، ثم أصدر المدير قرار فصل لأسبوع كامل لكل الشعية، وطردنا من المدرسة.

صدمنا بما جرى، فقررنا أن نطالب بحقنا بطريقة حضارية، فذهبنا إلى مديرية التربية بوصفهم المسؤولين عن أي ظلم يلحق بنا، وعن

الرياضة والفساد والسياسة..

ومباراة الفتوة وتشرين



◀ زهير مشعان

لا شك أن الفساد تغلغل في كل مكان وفي كل القطاعات الإنتاجية والخدمية والقضائية، وحتى الثقافية والرياضية.. ويمكن القول إنه لكثرة الفساد انعكست المقاييس والقيم، فقد ظل الفاسد في تاريخ بلادنا وشعبنا يُشار له بالبنان لنبذ، وفجأة أصبح الفساد شطارة وفهولة، وأصبح وراء كل فاسد كبير مسؤول أكبر يحميه وربما أكثر. ناهيك عن الفاسدين الصغار الذين ولدوا من رحمهم..

لقد كانت الرياضة هي المتنفس الوحيد للشباب في التعبير عن طاقاتهم الكامنة.. وقد استغلها المسؤولون العرب ضمن سياسة واضحة لإبعادهم عن الالتفات لمختلف حاجاتهم واهتماماتهم الفكرية والثقافية التي تساهم في تنمية وعيهم.. إضافة لإتاحة المجال لانتشار العديد من الفرق الدينية التي تُغرق الشباب في سبات عميق كسبات أهل الكهف، وتحصن تفكيرهم بشكليات الدين بعيداً عن الاستنارة والوقوف في وجه الظلم والطغيان ومفهوم العدالة والمساواة والسعي لتحقيقها معتمدين على (أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم) متناسين وماعنين عن عمد التقويم والتغيير سلبياً أو التظاهر للتعبير عن الرأي أو المطالبة.. بالحقوق فكيف بحد السيف.. أي التقويم بالقوة.. كما قال أحد الأعراب ببساطة لأبي بكر..؟

وتلقى تلك الفرق الدعم والحماية.. كما لم يعترض أحدٌ على المسيرات والهتافات بفوز البرشة (برشلونة) ولم يعترض أحدٌ على المسيرات والهتافات المشجعة للأندية الرياضية بل كانت توفر لها الحماية.. لكن كل ذلك لم ولن يجدي مع تقامي حاجات الشباب ووعيهم لحقوقهم في الفترة الأخيرة.. والخطورة تكمن في إمكانية استغلالها من القوى المعادية التي يمكن أن تحرفها.. ومن قوى الفساد التي تغلغل فيها، ومن سوء التعامل معها أيضاً بالعنف وغيره.. فتحوّلت إلى بؤرة توتر.. وفي الوقت نفسه هي مؤشر في تعبيراتها وانفعالها عن احتقان لدى الظلم والغبن الذي يعانيه الشباب من حرمان وقلة فرص التعليم وفقر وبطالة وهيمنة وتهميش..

إنّ الفساد الذي تغلغل حتى في الرياضة لا حدود له، وخاصةً بعد انحرافها إلى الاحتراف.. ولا يخفى على أحد أن هذا المسؤول أو المتنفذ أو الضابط كان يتبنى هذا النادي أو ذاك.. وبالتالي كل الأمور تُجبر لمصلحته متجاوزاً كل القوانين بما فيها التحكيم.. وويل لمن يحتج أو يعارض.. ناهيك عن شراء المباريات واللاعبين والحكام، وكذلك وصل الفساد في رأس الهرم الرياضي وهو الاتحاد العام، فأربعة أندية ميزانيتها تتجاوز مائة مليون والبقية أقل من عشرة ملايين فخُذلت الأندية غير المدعومة.. وخُذلت الجماهير حتى في وصول منتخبها للتأهل لبطولة كأس العالم بكرة القدم ولو مرة واحدة.. بينما وصلت إليها دول أقل إمكانات من وطننا الحبيب سورية..

وكرة القدم الرياضة الشعبية عالمياً وشبه الوحيدة سورياً والوحيدة فراتياً.. لها مكانة عظيمة لدى الشباب وسابقاً كانت هناك مساحات من الأراضي تلعب فيها وكانت مباريات الأحياء الشعبية وبطولة المدارس تشد حتى الأهالي الذين يتابعونها باهتمام بما فيهم النساء اللواتي عُبن عنها منذ سنوات طويلة.. واليوم بعد أن غابت تلك المساحات أمام غابات الاسمنت ولم تعد في المدارس باحة للعب.. بل لم تعد فيها رياضة.. أصبحت الشوارع على خطورتها والأندية هي التعويض عن هذا الحب والعشق للرياضة ومع ذلك يجري اغتيالها من المسؤولين والفاسدين..

إنّ ما حدث يوم الجمعة أثناء مباراة الفتوة وتشرين من انحياز وسوء في التحكيم أدى إلى انفجار غضب جماهير الشباب التي تعشق الرياضة وتحب ناديها الفتوة.. وهذا الغضب هو تعبير عن معاناة متراكمة وخاصة تهميش المنطقة الشرقية حتى في الرياضة، فانهالت بالحجارة على اللاعبين والحكم.. وجاءت المعالجة غير الصحيحة في البداية.. إذ دخلت سيارة وسط الجمهور وفتحت أبوابها بسرعة وبدأ العناصر بإطلاق النار في الهواء مما استفز الجمهور فانصب الغضب عليها وأدى إلى إحراق سيارة لها على الأقل كما ذكر الكثيرون ممن حضروا المباراة.. وهذا الاستفزاز لو أنه تطور وأدى إلى سقوط ضحايا من يتحمل مسؤوليته..؟. وللعلم هذه الجهة زادت من دراساتها المستمرة والمتكررة حول الرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين..بل باتت تتدخل في أبسط الأشياء في المجتمع من غير اختصاصها.. وحتى في الشؤون العائلية، لذا يجب وضع حد لهذه الممارسات ومحاسبة المسؤولين عنها؟ وفي الوقت نفسه نشمن موقف عميد الشرطة المدنية الذي رغم قذفه بالحجارة وإصابته إلا أنه حيّاً الجمهور وهو يحمل العلم..!!!

إنّ ما حدث يؤكد أنّ المطلوب اليوم قبل الغد تلبية حاجات الشباب في العلم والعمل والسكن والزواج وبناء أسرة، وكذلك حقوقهم في التعبير عن آرائهم واختيار ثقافتهم التي تركز على حب الوطن والشعب وليس إلزامها وحصرها في أطر ضيقة.. وخاصة أن الشباب دائماً هم النبض الحي للمجتمع، ومجتمعنا من المجتمعات الفتية، وما حدث في تونس ومصر خير تعبير عن قدرات الشباب الجبارة التي لم تستطع الوقوف في وجهها أعتى الدكتاتوريات وأفتك طرق وأدوات القمع والكتب لها.. ومن يظن أنه سيبقى يماطل، ويتجاهل حقوقهم وكرامتهم التي هي من كرامة الوطن فهو واهم..

■■

سورية على مفترق طرق..

المطلوب تغيير مسار التوجهات الاقتصادية.. وليس فقط استبدال الحكومة!..

رحلت حكومة العطري التي استمرت لنحو سبع سنوات راسخة في موقعها دون حساب أو متابعة، لا بل إنها كانت تصف الصحافة التي تقضخ سياساتها بالمعادية، من منطلق أنها «كلية القدرة» ولا تخطئ، هذه الحكومة التي أرهقت سياساتها الاقتصادية السوريين على امتداد هذه السنوات السبع، متلطفة وراء الأرقام الخادعة التي تصاغ في دوائر الإحصاء السورية الحديثة التجربة والعهد، والمشكك في استقلالياتها أساساً، وهذه السياسات الاقتصادية الخاطئة هي التي أوصلت إلى احتجاجات اليوم المنطلقة من حاجات هذا المجتمع، لأنها عمقت الفقر، وفشلت في إيجاد حل للبطالة، وفوق كل هذا، أفلتت الاقتصاد، وتركت المواطن وحيداً في مواجهة مصيره مفرداً أمام اقتصاد منفلت لا ضوابط فاعلة له اقتصادية كانت أو حكومية، والمبرر أن المرحلة الانتقالية ستكون على حساب الطبقة الفقيرة، وكانت على حسابهم دون سواهم، ولكن دون أي أفق، أو أي حد أدنى من الأمل أن تكون المرحلة القادمة هي في مصلحتهم مستقبلاً...

إذاً، الحكومة الراحلة اليوم، لم تنصف السوريين، ولم تسع لتحسين أوضاعهم، وإفالتها تحمل بارقة أمل في الحد الأدنى، ولكن الأهم من شكل الحكومة القادمة وأسمائها، هو مضمونها وتوجهاتها، فالحكومة سارت على توجهات الخطة الخمسية العاشرة، وفريقها الاقتصادي ورموزه هم من أعدوا الخطة الحادية عشرة، هذه الخطة التي بعلامها العامة لم تلب طموح السوريين، لا بل إنها أعادت عقارب مؤشرات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والاقتصاد الوطني إلى الوراء، ولم تحدث أي اختراق جدي في أي من المؤشرات، إلا حجم الاستثمار القادم، والذي تشوبه الكثير من علامات الاستفهام حول شكله، والمواقع التي استثمر فيها، والتي أدت في النتيجة، لعدم القدرة على امتصاص العمالة الوافدة الجديدة إلى سوق العمل، وقلة عائدية هذا الاستثمار على الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن هذا التغيير الحكومي على أهميته الشكلية، لا يعني أن هناك تغيراً جدياً في السياسات التي ستستمر في مسيرتها بإلهام من الخطة العاشرة

واستكمالاً لتوجهاتها وسياساتها ..

فالسنوات الماضية من عمر الخطة تركت آثارها السلبية على معظم مؤشرات التنمية الاجتماعية، حيث ارتفع متوسط البطالة من ٨٪ في مطلع العام ٢٠٠٥ إلى نحو ٤, ٨٪ في العام ٢٠١٠ بحسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء، علماً أن اغلب الاقتصاديين يؤكدون أن معدلات البطالة في سورية تفوق حازج ١٥٪ اليوم.. وللفقر كان في العام ٢٠٠٤ بحدود ٣٠٪، أما هذا المعدل بحسب دراسة للأمم المتحدة المعتمدة من الحكومة السورية يصل إلى ٣٣٪، وهذا يعني أن حكومة تصريف الأعمال الحالية رفعت معدلات الفقر في سورية خلال سنوات وجودها بنسبة ٣٪ تقريباً ..

أما بالنسبة لمعدلات التضخم خلال الخطة الخمسية العاشرة، نجد أن التضخم الرسمي الإجمالي وصل إلى ٥, ٤٣ ٪، بينما التضخم الفعلي يصل إلى ٣٠٠٪ تقريباً، وبالمقابل ارتفعت الرواتب خلال هذه السنوات الخمس بنسبة ٧٨ ٪، أي أن الارتفاع الفعلي للأجور لم يستطع تغطية ارتفاعات الأسعار الحاصلة في الأسواق، وهذا كله بفضل السياسات التي انتهجتها الحكومة وفريقها الاقتصادي، حيث تضاعفت أسعار أغلب السلع

الانعكاسات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الليبرالية..

أمن الوطن واستقراره على المحك!



لفرد التي صاغها مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات للاتحاد العام لنقابات العمال عام ١٩٨٧، والتي من خلالها يحصل الفرد على السعرات الحرارية الكافية والضرورية التي تكفل له الحياة وإعادة إنتاج قوة عمله من جديد، وبحسب المكتب المركزي للإحصاء فإن متوسط الأجر الشهري العام للعاملين في القطاع العام والخاص هو ١٠,٦١٣ آلاف ليرة سورية، ومع وجود نفقات أخرى ضرورية لا تقل أهمية كالماء والكهرباء والمواصلات والاتصالات...الخ.

يبقى لنا أن نسأل كيف سيستطيع معيل الأسرة توفير التمويل اللازم لتربية أولاده تربية قادرة على تنمية مواهبهم وقدراتهم، وكذلك تلبية حاجاتهم الضرورية من التعليم والتثقيف والترفيه، بالشكل الذي تفرضه متطلبات العصر، والذي تزداد نفقاته يوماً بعد يوم مع استمرار السياسات الليبرالية؟

إن وجود حاجات روحية ملحة غير مشبعة سيزيد من حالات الشعور بالنقصان، وسيدفع الأبوبن للشعور الدائم بالتوتر بسبب عدم قدرتهم على توفير حاجات أولادهم، وبالتالي ستعكس آثاره في الفشل بتربية الأولاد وانعدام التفكير المشترك وضعف الألفة والود بين أفراد الأسرة والذي

والخدمات، وانخفضت القدرة الشرائية لليرة السورية وللمواطن السوري في المحصلة. وبالاتقال إلى الانجازات الحكومية على الصعيد الاقتصادي، نلاحظ أنه جرى التحول من الفائض في الميزان التجاري البالغ ٢٨ مليار ليرة في العام ٢٠٠٢ إلى عجز يصل إلى ٢٣٠ مليار ليرة سورية تقريباً، أي أن التراجع والعجز في الميزان التجاري بلغ نحو ٧٥٠٪ في السنوات السبع من عمر حكومة العطري..

كما كان القطاع الزراعي هو الأكبر المتضررين من السياسات الحكومية، حيث انخفضت قيمة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية من ٢٧٪ في العام ٢٠٠٢ إلى ما يقارب ١٥٪ في العام ٢٠٠٩، وهذا التراجع (١٢٪) يعني فقدان الناتج المحلي أكثر من ١٠٠ مليار ليرة بالأسعار الثابتة تقريباً، والحكومة كعادتها تذرعت بالجفاف لإبعاد مسؤولية إجراءاتها عن الواجهة، فهل الجفاف وحده كان قادراً على تخفيض حصة هذا القطاع الزراعي بهذه النسبة المخيفة؟ وما هو الدور الذي كان يجب أن يلعبه التخطيط الزراعي في مواجهة موجات الجفاف؟

إذا فالخطة الخمسية العاشرة قد فشلت، والقادمة تسير على نهجها وسياساتها، وهذا يعني

أن تغيير الحكومة شكلاً، والزمائها في الوقت عينه بخطة (الحادية عشرة) لن يساهم في تحسين الواقع المعيشي للسوريين، ولن يطور الاقتصاد الوطني، لأن «من جرب المجرب عقله مخرب»، لذلك فإن المطلوب تحرير هذه الحكومة القادمة –بالدرجة الأولى- من قيود الخطة الخمسية الحادية عشرة، أو صياغة خطة خمسية مغايرة بتوجهاتها وطموحاتها، لأن سقف طموحات هذه الخطة –إذا ما تحققت- فإن معدلات البطالة سترتفع بنسبة ١٪ سنوياً، وبالتالي ستزيد الفقر ومعدلاته أيضاً، ولكن الأهم من كل هذا، هو أن تحقيق أهداف هذه الخطة «الطموحة» يرتبط بالقطاع الخاص الذي يشكل ٦٥٪ من الاقتصاد، وهذا الدور إرشادي، ولا يمكن إلزام القطاع الخاص به عبر قرارات حكومية، بل إنه متروك لرغبة هذا القطاع ومزاجيته، كما ترتبط أهداف الخطة بحجم الاستثمار القادم، والذي يسيطر القطاع الخاص على ٥٠٪ منه (أكثر من ٢٠٠٠ مليار)، وإذا لم تتحقق هذه النسبة من الاستثمار فإن الخطة ستفشل.. وهذه هي النتيجة المرتقبة بتقديرنا بعد خمس سنوات إذا ما استمرت السياسات الحكومية على ذات التوجه!!..

إذا كان تغيير الحكومة لا يعني تغييراً في السياسة الاقتصادية المنفذة للخطة الحادية عشرة، وبالتالي تم الأصرار على الاستمرار في السير قدماً على نهج الحكومة السابقة، وإكمال خطوات الخصخصة، ومتابعة الانضمام إلى منظمة التجارة، واتخاذ الخطوات الأخيرة في مجال تحرير الاقتصاد، دون التأمين الأولي لشبكات الحماية الاجتماعية، فهذا يعني أن لا تغييراً جوهرياً في نتائج الخطة الحادية عشرة الحاصلة في ٢٠١٥، أي أن هناك خمس سنوات مقبلة ستمضي من عمر السوريين دون نتيجة إيجابية، فالمطلوب إنجاز خطوات جدية على طريق إصلاح يخدم مصالح غالبية السوريين، والمنطلق من ضرورة تغيير روافع السياسة الاقتصادية وتوجهاتها الأساسية التي تميزت بها منذ عقد من الزمن، وخلال السنوات الخمس الماضية بشكل خاص..

■ ■

فقد انتشرت وتوسعت هذه الظواهر الاجتماعية الخطيرة. وكانت الإحصاءات الرسمية قد أشارت إلى أن: –عدد المدمنين في سورية على المخدرات ٢٧٩٩ مدمناً، ولكن هذا الرقم قليل جداً عن العدد الحقيقي، فالحقن المخدرة تنتشر أكثر فأكثر بين صفوف الشباب، ويزداد توزيعها يوماً بعد يوم في مختلف المناطق، وخصوصاً في الجامعات وتتراوح أعمار المدمنين بين ١٥ -٤٠ عاماً. –ارتفعت مؤشرات القتل العمد والسرقة بالإكراه، التي زادت بنسبة ٤٠٠٪ منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٧، إلى جانب ارتفاع مؤشر سرقة السيارات، الذي زادت بنسبة ٢٠٠٪ في الفترة نفسها .

في دمشق أكثر من ٤٠ ألف دار دعارة، بعضها سري ومعظمها علني معروف للعامة، يوجد في دمشق وحدها حوالي ٢٠٠ ملهى ومرقص، وكل منها يحيوي على الأقل ٢٠ راقصة، أي ما مجموعه ٤٠٠٠ راقصة تقريباً. وتشير الإحصائيات إلى أن هناك حوالي ٦٠٠ ألف طفل يقومون بأعمال قاسية، وضمن شروط غير صحية وغير إنسانية، ولمدة ساعات طويلة وبأجور منخفضة.. ووفقاً لمنظمة الفاو فإن الأطفال العاملين في مجال الزراعة يمثلون ٧٠٪ من إجمالي عمالة الأطفال.

لا يخفى على أحد مدى خطورة هذه الظواهر الاجتماعية التي تؤدي إلى الشعور المستمر بالنقص وعدم الرضا للمتضررين منها، وكذلك تؤدي إلى هدر الكثير من الموارد البشرية والمالية، وتقوض دعائم تماسك المجتمع ووحدة، وبالتالي حصانته الداخلية.

لذلك يجب العمل سريعاً على حل هذه المشكلات الاجتماعية الخطيرة، وهذا يتطلب بناء نموذج اقتصادي بديل قادر على رفع مستوى معيشة المواطنين ضماناً لشعورهم بالأمن والاستقرار وبالتالي الحفاظ على أمن الوطن واستقراره.. ولا نعلم على وجه الدقة إن كان الوقت قد فات على القيام بذلك أم لا؟

■ ■

الزيادة الأخيرة..

كم زيادة من هذا النوع نحتاج لردم الفجوة؟!

العلاقة بين الإنفاق والأجور هي التي تحدد المستوى المعيشي للمواطنين، والاختلال يترك تبعات على سوية الوضع معيشة السوريين ارتفاعاً أو انخفاضاً أيضاً، فتبعاً لتوجه الإنفاقات تتحدد «الرفاهية» المفترضة، وانطلاقاً من ذلك لا بد من التساؤل عن ماهية العلاقة التي تربط بين هاتين المعادلتين السابقتين لدى السوريين؟ وما هو حجم الفجوة بين إنفاقهم ودخلهم؟ وهل إنفاقهم الغذائي يميل إلى الارتفاع؟ وما هي دلائل هذا الارتفاع؟.. كما أن لقضية العلاقة بين الحد الأدنى للرواتب والحد الأدنى للإنفاق المطلوب دوراً أيضاً في استشفاف المستوى المعيشي للسوريين، فهل هذه الزيادة على الرواتب قلصت الفجوة بين هذين الطرفين؟!

فقد كان الحد الأدنى للرواتب والأجور بحدود ٦ آلاف ليرة سورية، بينما كان الحد الأدنى للإنفاق المطلوب بحدود ٢٤ ألف ليرة سورية، أي أن الفارق بينهما كان بحدود ٤٠٠٪، وبعد هذه الزيادة أصبح الحد الأدنى للرواتب والأجور بحدود ٩٧٥٠ ليرة سورية، أي أن الفارق ما تزال نسبته عند ٢٥٠٪، إن أن هذه الزيادة لم تردم في أحسن الأحوال سوى ٢٠٪ من فجوة الإنفاق المطلوب بالحد الأدنى، فكم زيادة نحتاج من هذا الحجم لنكون قادرين على ردم هذه الفجوة؟ وضمن أية آجال زمنية؟ مفترضين في الوقت عينه أنه لم تحصل أية زيادة على الحد الأدنى للإنفاق المطلوب بعد الرفع الحالي للرواتب والأجور، وهذا ما لم يحصل من قبل..

فالعجز الحاصل بين دخل الأسر ونفقاتها، يعد الهاجس الأساسي الذي يلاحق السوريين بفعل التضخم المتسارع الذي تشهده الأسعار في الأسواق، وهذه الفجوة موجودة ولا يمكن إنكارها، حيث يمول جزء من السوريين إنفاقهم بالاستدانة، ولكن لا نسب دقيقة لحجم هذا التمويل، ولكنه إذا ما اعتمدنا الأجور والرواتب كمؤشر لحجم الفجوة سنجد أن الفارق يصل إلى ٢٠٠٪، لأن متوسط الأجور والرواتب حسب الأرقام الرسمية لا يتجاوز ١١ ألف ليرة سورية، بينما متوسط الإنفاق المطلوب يصل إلى ٣١ ألف ليرة سورية، وهذا عجز معترف به أساساً، ولكن، هل ستكون هذه الزيادة الحالية على الرواتب والأجور قادرة على ردم هذه الفجوة؟ وما هو حجم هذه الفجوة التي سيتم ردها؟!

أي أن هناك أسراً عاملة اليوم تموّل إنفاقها بالعجز، وإذا ما سلمنا بوجود قنوات غير نظامية للدخل عند أغلب السوريين، سواء من خلال مزاولة أكثر من عمل، أو اعتماد على قنوات تمويل «إضافية» لا تعتمد في الحسابات النظامية، فإن هذه الفجوة ستخفّض بالتأكيد، ولكن ما نسبة انخفاضها؟ وهذا ما لا يمكن التكهّن به لعدم وجود دراسات دقيقة لحجم هذه القنوات غير النظامية، وفي النهاية نقول، إذا كانت الفجوة بين الإنفاق والأجور في الأردن تصل إلى نحو ٨, ١٠٪ في العام ٢٠٠٨ استنادا إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة التي أصدرتها دائرة الإحصاءات العامة؟ فكم هو حجم هذه الفجوة عند الأسرة السورية؟ ولماذا لا تتم دراستها والبوح بها بالأرقام والدراسات؟ وما هو مبرر هذا الكتمان؟ فهل تستعمل الحكومة الجديدة على ردم الفجوة بين الدخل والإنفاق؟ وهل ستستمتع بالشفافية الكافية للإعلان عن نسبته الحقيقية بدلاً من اللجوء للتضليل للإيهام بوجود الانجازات؟!

وبالعودة إلى دور الزيادة الحالية في ردم فجوة الإنفاق، نجد أن متوسط الزيادة الحالية على متوسط الأجور والرواتب ستكون بحدود ٢٥٪، والذي سيكون بحدود ٢٧٥٠ ل س، وهذا يعني أن متوسط الرواتب والأجور في سورية سيصل إلى ١٤ ألف ليرة سورية، أي أن الفجوة ستبقى بحدود ١٢٠٪، وهذه النسبة الحاصلة من الانخفاض ستتحقق إذا لم ترتفع أسعار السلع والخدمات في الأسواق بشكل مزاجي بعد هذه الزيادة، علماً أنه لم يسبق أن تحققت زيادة في الرواتب إلا وارتفعت الأسعار بعدها!..

■ ■

سورية على مفترق طرق..

٤٨ عاماً على فرض قانون الطوارئ..

تعطيل الدستور والحياة السياسية والحراك الاجتماعي

أصبح بمقدور بعض الجهات التنفيذية بفعل قانون الطوارئ، أن تعد على الناس أنفاسهم وذهابهم ومجيئهم، وكيف يفكرون... هذا مسموح، وذاك محرم...



◀ **ستيركوه ميقرى**

تمر سورية اليوم بمنعطف خطير، ذلك أن الموقف الوطني السوري، مهدد بتهديدات مباشرة، ويجري محاصرته من الأعداء الخارجيين وما أكثرهم. بدءاً من زعيمة الامبريالية العالمية وريبيتها إسرائيل، مروراً بما يسمى بالعالم «الحر»، وانتهاء بالقوى الرجعية العميلة لها داخليا وخارجيا، الأمر الذي يستدعي وبسرعة فائقة، أن تجري عمليات إصلاحات داخلية من أجل تقوية الجبهة الداخلية وتصليبها وصيانتها من كل الأعداء المتربصين بالبلاد..

إن إعلان حالة الطوارئ واستمرارها كل هذه المدة، منذ نصف قرن، هو أحد الأسباب التي وضعت البلاد أمام منعطف حاسم.

لمحة تاريخية عن حالة الطوارئ

تتسم حالة الطوارئ السورية المفروضة منذ عهد الوحدة وحتى الآن، بأنها الحالة الأطول في التاريخ، وإن أول إعلان لها في سورية بعد الاستقلال، تم بالقانون رقم ٤٠٠ تاريخ ١٥/٥/١٩٤٨، بمناسبة حرب فلسطين، وفي اليوم نفسه صدر القانون رقم ٤٠١، القاضي بإعلان الأحكام العرفية في أراضي الجمهورية السورية ،وحدد مفعولها بستة أشهر، ابتداء من نشره، وبتاريخ ٢٢/٦/١٩٤٩ صدر المرسوم التشريعي رقم ١٥٠، الذي ينظم الإدارة العرفية، والذي استوعب ما ورد بالقانون رقم ٤٠٠ بالكامل، ولم ينص صراحة على إلغائه.

ثم صدر القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٨/١٢/١٩٥٥، الذي صار متما للمرسوم التشريعي رقم ١٥٠، المتعلق بتنظيم الإدارة العرفية.

ولكن في مرحلة الوحدة مع مصر، صدر المرسوم التشريعي رقم ١٦٢ تاريخ ٢٧/٩/١٩٥٨ لتنظيم حالة الطوارئ، التي جاءت بها حكومة الوحدة.

وفي عهد الانفصال، صدر القانون رقم ٥١، الذي ألغى القانون رقم ١٦٢، ولكنه مازال ساري المفعول حتى الآن، على الرغم من أن المادة ١٢ للقانون ١٦٢ نصت على إلغائه :

«المادة ١٢ – يلغى قانون حالة الطوارئ رقم ١٦٢ الصادر في ٢٧/٩/١٩٥٨ وجميع تعديلاته»

وفي ٣/٨/١٩٦٣، صدر الأمر العسكري رقم ٢ والذي نص على ما يلي:

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يقرر ما يلي:

المادة الأولى:

تعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية ابتداء من ٨/٢/١٩٦٣ وحتى إشعار آخر.

إن إقرار حالة الطوارئ بالأمر العسكري رقم ٢، اعتمادا على القانون رقم ٥١ تاريخ ٩/٣/١٩٦٣، والذي جاء مبدلا للقانون رقم ١٦٢ تاريخ ٢٨/٩/١٩٥٨، جاءت مخالفة لنصوصه، وخاصة المادة الثانية منه الفقرة أ، التي تنص على: «آ- تعلن حالة الطوارئ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية وبأكثرية ثلثي أعضائه، على أن يعرض على مجلس النواب في أول اجتماع له»، وحينها لم يكن رئيس الجمهورية ولا مجلس الوزراء موجودا، بل كان مجلس قيادة الثورة هو الموجود، ولم يكن لمجلس النواب وجود أصلاً، أي أن فرضه ليس دستورياً منذ إقراره وحتى الآن، وبالتالي فالمجتمع السوري حُكِمَ بفعل قانون يشوبه لبس في إقراره، ولم تنتبه كل الحكومات اللاحقة وحتى الآن لهذه المسألة الجوهرية الملتبسة، والإجراءات المخالفة لنصوصه المتخذة في إقراره وسريانه طيلة ٤٨ عاما ونيف.

محتوى قانون الطوارئ

لقد احتوى القانون ١٤ مادة، وربما ما يهم القارئ منها، مادة واحدة منها فقط، تلك التي تنص على:

«المادة ٤ – للحاكم العرفي أو نائبه أن يصدر أوامر كتابية باتخاذ جميع القيود والتدابير الآتية أو بعضها، وأن يحيل مخالفها إلى المحاكم العسكرية:

أ- وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والإقامة والتنقل والمرور في أوقات معينة، وتوقيف المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام توقيفاً احتياطياً، والإجازه في تحري الأشخاص والأماكن في أي وقت، وتكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال.

ب- مراقبة الرسائل والمخابرات أياً كان نوعها، ومراقبة الصحف، والنشرات، والمؤلفات، والرسوم والمطبوعات والإذاعات وجميع وسائل التعبير والدعاية

والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإلغاء امتيازها وإغلاق أماكن طبيعتها.

ج- تحديد مواعيد فتح الأماكن العامة وإغلاقها.

د- سحب إجازات الأسلحة والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقعات على اختلاف أنواعها، والأمر بتسليمها، وضبطها، وإغلاق مخازن الأسلحة.

هـ- إخلاء بعض المناطق أو عزلها، وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديدھا بين المناطق المختلفة.

و- الاستيلاء على أي منقول أو عقار، وفرض الحراسة المؤقتة على الشركات والمؤسسات، وتأجيل الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يجري الاستيلاء عليه.

ز- تحديد العقوبات التي تفرض على مخالفة هذه الأوامر، على ألا تزيد على الحبس مدة ثلاث سنوات، وعلى الغرامة حتى ثلاثة آلاف ليرة، أو إحدهما.

ح- وإذا لم يحدد الأمر العقوبة على مخالفة أحكامه، فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر، وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ليرة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ط- كل ذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشدّ المنصوص عليها في القوانين الأخرى...».

وقد ترافق إقرار حالة الطوارئ مع إحداث محاكم استثنائية، إضافة للمحاكم العسكرية، كمحكمة أمن الدولة والمحكمة الاقتصادية، والتي لا تقبل أحكامها الصادرة عنها أية طريقة من طرق الطعن.

نتائج كارثية على المجتمع السوري

مما لا شك فيه أن كل قوانين الطوارئ في العالم تستند في إقرارها حقوقياً إلى «نظرية الحوادث الاستثنائية»، وكلمة استثنائية تعني أن هناك حالات محددة تفرض فيها حالة الطوارئ، وهي ثلاث حالات: حالة الحرب، حالة تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو في جزء منها للخطر، وقوع كوارث عامة.

وتعني كلمة استثنائية أيضاً، أن فرضها يجب أن يتم لمدة زمنية محددة، تنتهي بانتهاء الحالة التي أوجبت فرضها، ولكن فرضها بشكل دائم مع كل الامتيازات التي منحها هذا القانون للسلطة، أفرز نتائج كارثية، تراكمت خلال نصف قرن، وأضحت عائقاً وسبباً أساسياً، حد إلى حدود قصوى من تطور سورية في كل المجالات، وأضحى البناء الفوقي معطوبا.

تكمن أهمية الدستور السوري بما تضمن من مواد حافظة لحق المواطنة، ولكن يمكن القول إنه تم الاستيلاء على معظمها بفعل قانون الطوارئ سيئ الصيت هذا، فلقد أصبح بمقدور جهات تنفيذية بفعل هذا القانون، أن تعد على الناس أنفاسهم وذهابهم ومجيئهم، وما يأكلون وما يلبسون، ومتى ينامون، ومتى يستيقظون، وكيف يفكرون... هذا مسموح، وذاك محرم، وهذا يجوز، وذاك لا يجوز، وهذا ضار، وذاك مفيد،

عدم الفصل بين السلطات

إن الأسلحة والامتيازات التي حصلت عليها السلطة من هذا القانون، تلازم معها بالضرورة تعطيل الفصل بين السلطات، وأصبحت السلطة التنفيذية هي السلطة المهيمنة على باقي السلطات التشريعية والقضائية والسلطة الرابعة وهي الإعلام والصحافة، فانتخابات مجلس الشعب انتخابات موجهة، وأعضاؤه لا يملكون من أمرهم شيئا، وهم غير قادرين على متابعة الحكومة و محاسبتها، أما السلطة القضائية فأضحت تعمل تحت إمرة السلطة التنفيذية، فانتشر فيها الفساد وضعف الأداء، وأصبح المال يتحكم

بالأحكام الصادرة في الدعاوى المرفوعة أمام القضاء، فيتحول الحق إلى باطل والباطل إلى حق، وتحول شعار الشرطة في خدمة الشعب، إلى نقيضه تماماً مع الفساد الذي استشرى في صفوف الجهات التنفيذية، بدءاً من شرطة المرور إلى الجمارك العامة... وغيرها.. أما الصحافة والإعلام فقد احتكرت بيد الدولة، وبات دور الإعلام مقتصرًا على تمجيد السلطة في كل ما يكتب ويذاع ويعرض تحت طائلة المسؤولية، فأحجمت وسائل الإعلام المختلفة عن الإشارة من قريب أو بعيد إلى الأخطاء، على أساس أن كل ما ينشر عنها قد يسيء إلى سمعة الوطن خارجياً، وكل هذا ساهم وساعد الحكومات المتعاقبة على إصدار قوانين ذات طابع نفعي، تأخذ بعين الاعتبار مصالح كبار المتنفذين، وفي بعض الأحيان تصدر قوانين مخالفة للدستور المعطل أصلاً، على سبيل المثال القانون ١٠ وتعديلاته، الذي سمح للمستثمرين العرب والأجانب أن يملكوا العقارات، وقانون العمل الأخير الذي أعطى لأصحاب العمل الحق بطرد العامل من عمله دون أي سبب.

انتشار الفساد وضياع مبدأ تكافؤ الفرص

بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في الثامن من آذار عام ١٩٦٣، واصل التأميمات التي تمت في عهد الوحدة السورية المصرية، وقام بتنفيذ وتأسيس معامل وشركات حكومية، أصبحت تشكل لاحقا ما يسمى بالقطاع العام، وتنامى هذا القطاع وتوسع حتى التسعينيات من القرن الماضي، لكن الفساد استشرى في هياكله كلها بما فيها هياكل الدولة، هذا الفساد الذي لم يكن واضحا للعيان بفضل المساعدات المالية العربية التي توقفت في التسعينيات، لكن سرعان ما أصبح الفساد يتهب ما بين ٢٠% إلى ٤٠% من الدخل الوطني، وتحول القطاع العام من قاطرة النمو في سورية إلى قطاع خاسر. ورغم كل النهب الذي تم فيه، ظل يمد الخزينة بعشرات المليارات سنوياً، وبفضل الحكومة الحالية وسياسة فريقها الاقتصادي ذي الاتجاه الليبرالي، والتي أحجمت منذ عدة سنوات عن دعمه وضخ الاستثمارات الضرورية لبقائه وإعادة العافية له عبر قطع دابر الفساد فيه، أخذ يتهاوى!! وهاهم الليبراليون الجدد يتهيؤون لخصخصته والتخلص منه بأبخس الإثمأن (لغاية في نفس يعقوب). وهكذا ابتدأ الفساد والنهب بالموظفين الكبار. وتلازم هذا الفساد بانتشار ما يسمى بثقافة الفساد، فمن يخالف السير يستطيع برشوة صغيرة أن يتهرب من المخالفة، وأصبحت الإكرامية مفروضة عرفاً لموظفي الهاتف والكهرباء والمياه، وشرطاً لإنجاز المعاملات بسرعة، وانتشرت الواسطات والمحسوبيات وساعدت على التهرب الضريبي، وتمرير مخالفات البناء والاستيلاء «المصلحة والمنفعة العامة»، وأصبحت قضية إساءة استعمال السلطة ومخالفة الأنظمة والقوانين جهاراً أمراً عادياً، بل أصبح المتنفذون يُعرفون من خلال قدرتهم على ارتكاب مثل هذه المخالفات العلنية، والتي يمسح من الوجود إذا كان من قام بها شخصًا من عامة الشعب، حتى ولو كان أكاديمياً أو عضوا في البرلمان أو قاضياً، بل وحتى لو كان وزيرا، أما مبدأ تكافؤ الفرص فقد ضاع وذاب وأصبح من الماضي، وأما التعيين في الوظائف العادية فيحتاج قطعًا إلى الوساطة والمحسوبيات والى الرشوة في أغلب الأحيان.

انعدام المحاسبة

لقد تمكنت كل الحكومات السابقة، من الافلات والهروب من تقييم الأداء والمحاسبة الجدية عند وجود

التقصير، الذي لم يكن موجودا فقط، بل إن التقصير في الأداء كان واضحا وجلياً، وكل حكومة تذهب تأتي بعدها حكومة أكثر ضعفا في أدائها، والحكومة الحالية مثال فاقع على ذلك، فبعد فشلها فشلا ذريعا في تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة، هاهي تبدأ بتنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة بالعقيلة نفسها وبالأدوات نفسها، والتي تُنبأ أن نتائجها ستتطابق مع نتائج الخطة السابقة إن لم تكن أسوأ، أما المحافظون الذين يمثلون رئيس الجمهورية في وظيفتهم، والذين يعينون بمرسوم جمهوري، وربما مع وجود بعض الاستثناءات، كانوا الأكثر فسادا ونهبًا للمال العام، بل إنهم كما يقول المثل العامي (شريك النصف)، ومع ذلك أفلتوا من المحاسبة والعقاب، وكنزوا الثروات من جيوب الشعب الفقير.

تحجيم القوى والأحزاب وانعدام الحريات الديمقراطية

لقد تمكن حزب البعث من إنشاء جبهة من الأحزاب الموجودة على الساحة السورية سميت بالجبهة الوطنية التقدمية، لكن مشاركة هذه الأحزاب في بعض مراكز السلطة مع الامتيازات التي نالتها نتيجة مشاركتها، شل عملها الجماهيري وأبعدها عن الشارع السياسي، وجعلها في تبعية كاملة للسلطة السياسية، ومما زاد في تدويرها، ضعف الحريات السياسية بسبب حالة الطوارئ، وأصبحت تعمل على هامش الحياة السياسية أي على الهامش الديمقراطي المعطى لها، وكل حزب كان معرضا للتضييقات إن تجرأ وانتقد أكثر من اللازم، بما فيها منعه من الترشح لانتخابات مجالس الشعب والإدارة المحلية وغيرها ،إضافة إلى منع أعضائه من السفر.

تدني المنظومة الأخلاقية في المجتمع

إن أخلاق أي مجتمع تتحدد بأخلاق الطبقة السائدة فيه، وكانت البرجوازية الطفيلية التي تحالفت فيما بعد مع البرجوازية البيروقراطية هي الطبقة السائدة، والتي فرضت أخلاقها على المجتمع السوري، وباعتبار أن مصالحها ترتبط ارتباطا وثيقا بالخارج الامبريالي، وانعدام ولائها للوطن، انتشرت العقيلة الاستهلاكية على عقلية الإنتاج، وضعف الوازع الأخلاقي بين الناس، وأصبح المواطنون يعيشون في غربة تامة ضمن وطنهم، وتفككت العادات والتقاليد الجميلة بين الناس، كالصدق والكرم والصفح والاعتذار، والاهتمام بقضايا الوطن والسعي لتطويره، وساد الانكاث وانخفضت إنتاجية الأداء، وأصبح الناس يعيشون على أساس (الحيط الحيط... ويا رب السترة)،

تعطيل الدستور

وهي تعتبر النتيجة الأسوأ بسبب طول الفترة الزمنية التي فرضت حالة الطوارئ فيها لأكثر من نصف قرن!!!.

أخيرا إن الحديث عن قانون الطوارئ ونتائجه الكارثية على المواطنين والأحزاب السياسية والمجتمع السوري، حديث بطول، ولكن علينا أن لا ننساها نحن السوريين، بل ويجب علينا منع فرضها خارج الحالات التي استحدثت لأجلها ولمدة محددة، وإن هذا الموقف يعتبر موقفا وطنيا من الدرجة الممتازة، لا يجوز أن نتخلى عنه بأي شكل من الأشكال، وتحت أي ظرف من الظروف ،حفاظا على كرامة الوطن والمواطن.

سورية على مفترق طرق..

سورية ومشروع «الفوضى الخلاقة».. بين الحركة والسكون

◀ أسامة دليقان

تتكرر حالياً، وعلى خلفية الأحداث والتطورات التي تشهدها سورية، التحذيرات من المؤامرات ومشاريع الفوضى الخلاقة. وإذا اعتبرنا النظام عكس الفوضى، فما هو النظام والاستقرار الذي يضمن وبقي من الفوضى؟ وهل كلّ نظام بحد ذاته لا يحتوي كجزء منه على عناصر اللانظام واللااستقرار والفوضى؟

إنّ «الفوضى الخلاقة» بشكلها الظاهر من خلال القتل والاقتتال والعنف الميداني في الشارع ليست إلا آخر تجليات وتظاهرات مخطط تخريب الأوطان، وذلك بعد أن يكون هذا المخطط قد استكمل مقوماته الأساسية، التي تجلّت في سورية من خلال الانتظام في تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة عبر السنوات الماضية.

لقد دخلت الساحة الداخلية السورية حالياً في حالة جديدة تبرز فيها حتى الآن سمتان أساسيتان:

١- بدء تفجّر الاحتقان الشعبي في الشارع بسبب تدهور الأوضاع المعيشية، ونتيجة غياب أي إصلاح حقيقي، ومحاولات أخذ هذه الموجة نحو «الفوضى الخلاقة».

٢- الإعلان الرسمي عن نية بدء إصلاحات.

وفي ظل ظرف عالمي وعربي بدأت تتغيّر فيه موازين القوى نحو مصلحة الشعوب وضدّ مصلحة الإمبريالية والصهيونية وعملائها من الفاسدين المحليين، يمكن أن نتوقع، وربما بدأنا نلمس ومنذ بداية الأحداث، التكتيكات التي يمكن أن تقوم بها تلك القوى من أجل التكيف مع الحالة الجديدة:

أولاً: من مصلحة الفاسدين أن يحاولوا لجم التظاهرات السلمية، بحجة التخويف من الفوضى، مستفيدين من الدماء التي أريقت نتيجة تدخل أدوات الفوضى الخلاقة، المتمثلة خارجياً بالتجيش الميداني والإعلامي من جانب العدو الأمريكي-الصهيوني من جهة، وداخلياً في التعامل الأمني الخاطئ مع الأحداث من جهة أخرى.

ثانياً: ومن مصلحة الفاسدين أيضاً استخدام نفوذهم الإعلامي من أجل الخلط بين التظاهر السلمي من جهة، والتخريب الفوضوي من جهة أخرى، والخلط في استخدام مفردات «عيب»، و«مغرض»، و«فتنة»، من أجل الحفاظ على حالة الهدوء السلبي، التي طالما كانت مثالية من أجل استمرار هذه القوى في فسادها ونهبها دون محاسبة.

ثالثاً: أو أنهم بالعكس، يمكن أن يشاركوا عملياً بالدفع نحو الفوضى والترويع، لكي يتمكنوا من الإفلات من المحاسبة.

ولذلك فإننا نلاحظ الآن، وسوف نلاحظ على مدى فترة معينة لاحقة، أنّ الأصوات التي تردد شعارات الإصلاح، سواء من المجتمع، أو من

أجهزة الدولة المدنية، والعسكرية، والأمنية، هي أصوات ليست متجانسة، ولا تنتمي إلى تيار واحد، حيث نجد فيها فعلاً الأصوات الصادقة، وهي عادة أصوات الشرفاء ونظيفي اليد، وكذلك الأصوات الكاذبة، وهي عادة أصوات الفاسدين أنفسهم، الذين يفترض أن تكون رقابهم مستهدفة بسيف أي إصلاح حقيقي. وربما تكون أصوات هؤلاء الأخيرين في بداية الأمر، هي الأقوى والتطلي خلف الشعارات الوطنية، والشخصيات والرموز الوطنية، على مبدأ «قيل للكذاب احلف، فقال في نفسه جاء الفرج».

لكنّ هؤلاء ينسون أو يتناسون أنّ السوريين يحملون سمة هامة تعد إرثاً تاريخياً وشرقياً متميزاً، وهي سمة «الفراسة»، ويستطيعون أن يميزوا الصادقين من الكاذبين، والأذكياء من الأغبياء المتذاكين، هذا فضلاً عن أنهم يستطيعون بتجربتهم المريرة والطويلة مع الفاسدين، أن يكشفوا المحاولات البائسة لهؤلاء في تلميع صورتهم.

إن حق جماهير الشعب السوري بالتعبير الوطني عن جميع المطالب المعيشية، والوطنية والسياسية والديمقراطية عبر التظاهر، والاعتصام، والإضراب، سيكون دعامة وقوة حقيقية يستند إليها أي إصلاح حقيقي، بل لن تستطيع القوى النظيفّة والنزيهة الموجودة داخل النظام وخارجه، وفي أجهزة الدولة والمجتمع، من أن تقاوم وتهزم القوى الفاسدة في كلّ تلك المواقع إلا بالاستناد إلى تفعيل هذا الحق.

هنا علينا أن نسأل: من مصلحة منّ الخلط بين فوضى الاقتتال على أسس مكونات ما قبل الدولة الوطنية من طائفية وعشائرية وقومية...

من جهة، والتظاهر الوطني المطالب بحقوق مشروعة من جهة أخرى؟

إن مشروع «الفوضى الخلاقة» هو الجانب

الحركي من المخطط الإمبريالي الصهيوني لتخريب الأوطان، والذي هو مخطط مركّب يتألف من مكونين أساسيين:

١- السكون السلبي:

وهو الهدوء النسبي الذي تمّ خلاله التدمير التدريجي للسياسات الليبرالية الجديدة، بكل ما رافقها من استشرء الفساد إلى حدود مريعة، وتقافم الفقر والبطالة، أمّا «الأمن والأمان والهدوء والاستقرار» الذي نعمت به سورية خلال سنوات تطبيق تلك السياسات، فلم يكن سوى نعيم الفاسدين بسرقاتهم دون منغصات، والمعزز بصمت واستكانة الجماهير ومعظم القوى السياسية عنه. لذلك يخطئ كلّ من يظنّ بأنّ الإصلاح الحقيقي ليس عملية زعزعة استقرار؟ لأنّه بالفعل زعزعة استقرار الفاسدين والنهّابين، وزلزلة كراسيهم، والإطاحة بمناصبهم، وامتيازاتهم، وحصاناتهم. وهو في الوقت نفسه، وبهذا المعنى، استقرار، استقرار وأمان لأصحاب المصلحة الحقيقية في الإصلاح الحقيقي، وهم الأغلبية الساحقة من الشعب السوري.

٢- الحركة السلبية:

إذ جرى في السنوات الأخيرة، تسريع السير المنتظم الهادئ بتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة، ولاسيما تحت ضغط الأزمة الرأسمالية العالمية، وبشكل مقصود من أجل تحويل السكون الليبرالي إلى حركة فوضى صهيو-أمريكية.

وبما أنّ الحالة مركّبة فإنّ الحل الإنقاذي يجب أن يكون مركّباً أيضاً، ويجب أن يبدأ من حركة إلى سكون، على أن تكون حركة إيجابية تتضافر فيها القوى الشعبية مع القوى النظيفّة في أجهزة الدولة للقضاء على الفساد بالسرعة القصوى، وتصفية المشروع الليبرالي نهائياً، وهذا كفيل بتحويل هذه الحركة الإيجابية إلى سكون وهدوء إيجابي، بمعنى الرضا الشعبي، أي إشباع

الفساد.. وخدعة محاربته!

- تجاوز القوانين والمرور فوقها :وهو الآلية المكملة للآلية السابقة، والتي أتاحت النهب والإثراء للفتات المركزة خارج جهاز الدولة والمربطة معه بعلاقات عضوية عميقة، وأهم المستفيدين من هذه الآلية هي فتات البرجوازية التقليدية في سورية التجارية والصناعية، التي استطاعت عن طريق الفساد التكيف مع ما أوجدته المراحل الأولى للسلطة القائمة من حدود لصلاحياتها، إلى أن وصلت إلى إمكانية إعادة صياغة التشريعات والقوانين بما يحقق مصالحها المباشرة، ويتيح لها القيام بعمليات النهب عن طريق تشريع احتكارها وسيطرتها على السوق السورية وفك لجام التضخم الذي يحقق وسيلتها الأساسية في نهب أصحاب الأجور عن طريق امتصاص قدرتهم الشرائية.

الفصل بين الآليتين هو فصل شكلي، حيث تتطلب إحداها الأخرى، وهو ما يعبر عنه بشكل واضح تداخل الفتات المستفيدة من آليات الفساد وظهور ما يمكن تسميته «الولود الجديد» وهو البرجوازية البيروقراطية المتشكلة في رحم جهاز الدولة، والمتقلة إلى صفوف البرجوازية الجديدة، أي خارج الإطار الشكلي لهذا الجهاز، مع ما رافق ذلك من تحالف نسبي مع البرجوازية الطفيلية وتقاسم للحصص والمكتسبات.

إن هذا التحالف الطبقي بين الأشكال المتباينة نسبياً للبرجوازية السورية، وطبيعة علاقتها

بجهاز الدولة وموقعها القيادي في الإدارة الاقتصادية للبلاد، يوضح درجة هيمنة آليات الفساد وصعوبة اختراقها، باعتبارها أحد المكونات الأساسية في وجود هذه الفتات وحتى استمراريتها، وهو ما يفسر الشلل الذي يكيل المنشآت الاقتصادية العامة، والاقتصاد الوطني عموماً، ويفسر الإعاقة التي تواجه كل محاولة لحرق هذه المنظومة.

جهاز الدولة في سورية الذي كان يعكس سابقاً التمثيل السياسي للبرجوازية الصغيرة الفلاحية، والتوافقات التي حققها مع الطبقة العاملة عن طريق المكتسبات الدستورية السابقة، انحرف بنتيجة انحراف تمثيله الطبقي باتجاه التحالفات البرجوازية السابقة، وهو ما ساهمت به آليات الفساد عن طريق دورها في تحول الملكية باتجاه هذه الفتات، فكيف لبنية فوقية كجهاز الدولة تعكس علاقات ومصالح البرجوازية بتلاوينها أن تحارب أو تتجه اتجاها جذرياً لتغيير أحد المفاصل الرئيسية في علاقاتها ومصالحها؟ وهو ما يمثله الفساد وآلياته في هذه البنية.

الفشل الذريع لـ«محاربة» الفساد...

وبناء عليه فإن مآل كل الأطر والمؤسسات المحاربة للفساد باء بالفشل، وذلك على اختلاف أشكالها: هيئات مكافحة، لجان، مؤسسات، شخصيات موثوقة، قضاء نزيه، وهو ما ستؤول



الحاجات الجسدية والروحية لأبناء الشعب. وهذه الحركة يجب أن تتلازم باتجاهين: من تحت إلى فوق فيما يتعلّق بالوسيلة: أي بالقوّة الأساسية والوحيدة القادرة على ضرب الفساد، ألا وهي قوة الكادحين الذين هم الطبقة الشعبية الأوسع.

ومن فوق إلى تحت فيما يتعلّق بالهدف: أي بحجم الفساد، بمعنى البدء بالفساد الكبير أولاً، وعندئذّ يكون زوال الفساد الصغير تحصيل حاصل. أما انتهاج طريق معاكس، أي أن يطلب من الناس الاستمرار بالسكون والهدوء والصمت السلبي، ريثما تتم الحركة الإصلاحية، حتى ولو كانت النية صادقة في ذلك، فإنّه منهج غير صالح لأنّه خاطئ علمياً، وخطير:

أولاً: لأنّ الحركة الشعبية الفاعلة هي صاحبة المصلحة الأساسية في الإصلاح الجذري الحقيقي، ولذلك فهي القوة الأساسية القادرة على دفعه قدماً وحمايته والوقوف في وجه القوى الفاسدة المعادية لها والمعادية له، لأنّ تلك القوى الفاسدة من مصلحتها أن يكتفى بإجراءات بيروقراطية «من فوق» فقط، دون تأمين حماية ورقابة شعبية فاعلة، مما يعرضها بسهولة للانتكاس والانتفاف عليها...

وثانياً: لأنه مع انفجار الاحتقان الشعبي بسبب غياب الإصلاح، يكون الحل الوحيد هو التحكم بمسار هذا الحراك، بل وتقويته وتوجيهه بمساره الصحيح، أي نحو ضرب الفساد الكبير، وإنجاز مهمات النمو الاقتصادي العالي، والعدالة الاجتماعية العميقة، وتحرير الأرض المحتلة. لأنّه إذا لم يتمّ ذلك فإنّ هذا الحراك الشعبي، سيتم التحكم به من جانب أصحاب المصلحة في الفوضى الخلاقة، وهم العدو الأمريكي-الصهيوني من الخارج، بهدف حلّ أزمته، والفاسدون من الداخل، بهدف تأخير أو إلغاء محاسبتهم. ■■

إليه كل المحاولات المتشابهة في البنية، لأن إزالة الفساد باعتباره مكوناً مفصلياً في علاقات ومصالح الفتات المالكة والحاكمة، لن يتحقق من داخل مكونات جهاز الدولة الممثل لها، والمحتكم بمصالحها، بل إن السبيل الوحيد لتحقيقه سيكون عبر الاحتكام لأصحاب المصلحة الحقيقية بمكافحة الفساد والمتضررين الأساسيين منه، ونقصد هنا الفتات الشعبية التي يشكل الفساد بالنسبة لها آلية مريعة لنهب جزء هام من أجورها، ومنظومة معيقة لكل المحاولات الرامية إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، وبؤرة تعمق الصدوع الموجودة والمتفعلّة، وتدفع البلاد نحو هاوية مخيفة.

الديمقراطية الشعبية

سيزول الفساد بزوال المفسدين وآلياتهم وأجهزتهم وعوامل سيطرتهم الأساسية، والمتمثلة بملكياتهم، وقبل ذلك لن تساهم أية سياسة لمحاربة الفساد في إنجاز مهمتها إلا التي تكون الفتات الشعبية جزءاً مكوناً، بل وأساسياً منها، بحيث تدخل مصالحها ورغباتها التي تتطابق هنا تماماً مع المصلحة الوطنية في صياغتها والإشراف عليها.

لن يزول الفساد إلا بتعزيز الديمقراطية الشعبية.. هذا هو السبيل الوحيد.. وعدا ذلك هو خديعة كبرى.. ■■

الإصلاح السياسي:

هل انتهى دور الشارع؟؟

◀ **مهند دليقان**

ترتكز موضوعة «الإصلاح السياسي»، ضمناً، إلى وجود «خطأ سياسي».!، ولكن هل هناك فعلاً ما يمكن تسميته سياسة خاطئة وسياسة صحيحة؟.

الحقيقة أن السياسة كتكثيف للاقتصاد، ليست سوى تعبير مكثّف عن مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة. فالسياسة الصحيحة بالنسبة للأغنياء، هي في الوقت ذاته خاطئة ومجحفة بحق الفقراء. ولكن بعيداً عن الصحيح نسبياً وعن الخاطئ نسبياً، فإن الصحيح بالمطلق هو أن أية سياسة يجب أن تبني لكي تلبى مصالح المنتجين الحقيقيين، أولئك الذين يفنون عقولهم وأجسادهم في كد طويل ومتواصل، ويعمرون الحياة بدمائهم قطرةً فقطرة. على السياسة أن تلبى مصالح هؤلاء تحديداً، ومهما حاول «الاصطلاحيون» المراوغة وحتى لو نجحوا في استلاب حقوق الناس إلى حين، فإن الصحيح لا بد أن يصح وأن يدق ويزلزل الأبراج العاجية التي اعتلاها من اعتلاها..

إن مجرد القول بضرورة الإصلاح السياسي هو اعتراف ضمني بوجود أخطاء، والذهاب نحو الاعتراف بالخطأ بطريقة غير مباشرة، من خلال الدعوة للإصلاح، ليس إلا نتيجة مباشرة للطرف الموضوعي المستجد وبداية تغير ميزان القوى العالمي لمصلحة المنتجين لمصلحة السواد الأعظم من الناس، وضد مصالح القلة قليلة المستأثرة بثروات الكون ويتعب الشغيلة الذي أنتج تلك الثروات، والحديث عن ضرورة الإصلاحات ليس إلا تعبيراً أولياً عن هذا التغير في موازين القوى، وليس أشد تعبيراته، فما يزال الإصلاح المطروح شكلاً ينتظر ملأه بالمضامين التي ستحدد من هو المستفيد ومن هو المتضرر.. القول إن أحد أسباب ما حدث في سورية إلى الإصلاح، يفترض ضمناً، أن توجه الإصلاح السابق سيبقى على ما هو عليه، ولكن سيتم تسريعه وتفعيله.. لكن هل كان التوجه الإصلاحى السابق في مصلحة الشعب السوري؟.. الأرقام والوقائع تقول غير ذلك، فالسياسات الليبرالية التي انتهجتها الحكومة المستقيلة (دون محاسبة على الأخطاء التي ارتكبتها)، جلبت الويلات على الشعب السوري، ابتداء برفع الدعم والخصخصة والتشاركية التي ترفع قيعتها وتحني رأسها للسادة رجال الأعمال، وتمتحن حقوق العمال وتكيفها وفقاً لرغبات فخامة المستثمرين، وليس انتهاء بالتشريعات الجائرة بحق الناس والمناصرة للنهب الرأسمالي من تعديلات قانون العمل وغيرها..

لم يحدد رسمياً ما الذي يعنيه بالإصلاح، وإذا كان يقصد الاستمرار بالسياسات الاقتصادية نفسها، وبدرجة الحريات السياسية المتدنية ذاتها، فسيكون هو وحده المسؤول عن «فوضى خلاقة» تحرق بنيرانها ما تبقى من خضرة في سورية، بعد أن أجهزت سياساته الليبرالية على الجزء الأكبر منها.. وأياً كان ما يقصده النظام بالإصلاح، فإن الإصلاح الحقيقي لا يمكن أن يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام ما لم يتجند أصحاب المصلحة الحقيقية في الإصلاح للدفاع عنه ودفعه إلى الأمام، لأن المهمة رقم واحد من أجل الإصلاح هي ضرب الفساد، الذي خبر الشعب السوري جيداً عجز الطرق البيروقراطية عن ضربه، تلك الطرق المبنية على أساس هيئات تحدّثا الدولة تحت مسميات مختلفة كلها تحمل مضموناً واحداً: هو الحرب على الفساد، وما إن تباشر هذه الهيئات عملها حتى يبتلعها الفساد ويضخمها إلى زبائيتها..

أصحاب المصلحة الحقيقية بالإصلاح ما يزالون حتى اليوم أكثرية صامتة تنتظر الفرصة المناسبة لتطلق العنان لصوتها الحر، ولتعبّر عن آلامها وأحلامها بعيداً عمن يدعون تمثيلها، وإن لم تتح لهؤلاء الفرصة الحقيقية للإسهام بتوجيه الإصلاح والدفاع عنه فإنهم سينتزعونه انتزاعاً!!

الفرق الوحيد بين الحالتين هو التكلفة التي سيضطرون لدفعها، لكن النتيجة النهائية واحدة.. إذ لن يصح إلا الصحيح.. ■■

سورية على مفترق طرق..

إضاءات حقوقية على الحدث السوري

التضليل أو التضخيم، ولكن المقصود أن أبواب التضليل والتضخيم فتحت أمام هذا الإعلام من خلال الإصرار على منع أي صحفي من الوصول إلى موقع الحدث، مما يفتح الباب مشروعاً أمام حق أي شخص في التشكيك بالروايات الرسمية للحدث، فضلاً عن تعارضه مع مبادئ الحريات الإعلامية والصحفية، التي يبدو أن أحداً لا يفكر أصلاً في مناقشتها في سورية.

ترافق الحراك السوري مع الإعلان عن دراسة إلغاء قانون الطوارئ، ليتبين أن كثيراً من المواطنين لا يعرفون ما هو قانون الطوارئ، ولا كيف تكون الحياة دون قانون الطوارئ، وهذا يشير إلى ضعف مريع في البناء الحقوقي السوري أفرزته خمسة عقود من الطوارئ، التي أنست المواطن السوري أنه لا يجوز لأحد اعتقاله أو التحقيق معه إلا وفقاً للقانون، وفي ظل ضمانات تكفل حقه في الدفاع عن نفسه أمام القضاء، وتمنع اعتقاله دون مسوغات قانونية واضحة، ليس من بينها بطبيعة الحال تعبيره عن آراء مخالفة لآراء السلطة. وترافق الحراك السوري أيضاً مع الإعلان عن حرمة إصلاحات من بينها قانوناً أحزاب وإعلام جديداً، لا يبدو أن البنية الحقوقية السورية جاهزة للتعامل معها، ما لم تتم إعادة الاعتبار لحقوق المواطنة التي من أبرزها حق التعبير عن الرأي، والمشاركة في الحياة السياسية.

لا شك أن سورية مستهدفة من الخارج وربما من الداخل أيضاً، إلا أن إغلاق أبواب الاستهداف تمر من خلال صيانة حقوق المواطن السوري، وليس من خلال الاستمرار في توزيع شهادات الوطنية والخيانة، لأن تفعيل حقوق المواطنة، هو وحده الكفيل بإطلاق الحريات العامة، ومن ثم إطلاق طاقات المجتمع السوري ليتمكن من سحق هرم الفساد الجاثم على صدور السوريين.

■ ■

نحن السورييين...

◀ إيمان الذياب

ينشأ اليوم، في هذه اللحظات من التاريخ، وضع جديد وتغيير كل الموازين.. ولكن ربما من المبكر الحديث عن المآلات.. فجأة اكتشفنا نحن السوريين أننا مواطنون بامتياز، وجدنا أنفسنا في واجهة الحدث، وظهرنا في وسائل الإعلام المختلفة، على شاشات التلفزيون وشبكات الانترنت، ثم أصبحنا في قلب الحدث ومحوره، وأصبح الجميع يتحدث باسمنا ويمثلنا في الداخل والخارج.. يتصارعون باسمنا «من أجلنا»، لأنهم اكتشفوا فجأة أننا يمكن أن نكون «شعباً» يمكن أن «يريد».. ولذلك فهو «يستحق»، وتطوعوا لإعطائنا دروساً في الوطنية وتعليمنا كيف نكون وطنيين على «قياسهم»؟ ثم يكتشف البعض، ممن أغلق أبوابه على نفسه ومصالحه ومشاريعه الخاصة، «متأخراً» أننا مواطنون، وأن لنا «حقوقاً» ومطالب مشروعة تنازل واعترف ببعضها، وبصارع متعنناً في معظمها الأكثر أهمية، وي طرح مشروعه أيضاً باسمنا ومن أجل فيديكراتينا وحریتنا وحقوقنا المدنية والإنسانية، ولكن من موقع آخر! والطرفان، رغم الاختلاف الظاهري للموقع، الذي يدعي كل منهما أنه يمثلنا منه، لا يختلفان عن بعضهما من حيث أنهما لا يملكان الثقة بالسوريين الذين مازالوا يجلسون أمام وسائل الإعلام وقنوات الأخبار ويراقبون بحذر كيف يصنع لهم «آخرون» نمودجاً خاصاً للوطنية على مزاجه، وكيف يمتطي هؤلاء «الآخرون» أحلامهم وطموحاتهم وأمالهم، ويدعون أنهم يمثلونهم دون حتى أن يحاولوا أن يقطعوا المسافة التي تفصلهم عنه، ويكتشف السوريون أنهم مجرد مادة ووقود لتلك «المشاريع» المتصارعة.

في ذروة لهاثهم اليومي وراء حاجاتهم اليومية ومطالب حياتهم، يقف السوريون صامتين ومندھشين، أمام كل من يهتف باسمهم وبما «يريدون...» بينما تقف حقوقهم ومطالبهم المشروعة فعلياً منتظرة على الرف.. نحن السوريين، رغم صمتنا الآن، سنكون يوماً ما، ما نريد ..

■ ■



المندسين والمؤامرات الخارجية، وتعلن على وسائل إعلام رسمية إطلاق سراح الأطفال، دون أن يكلف أحد نفسه عناء التفكير في كارثة أن السلطات الأمنية كانت تعتقل أطفالاً؟

نزف الدم السوري الغالي على أرض حوران، وبعدها في اللاذقية، وفيما أصرت وسائل الإعلام الرسمية على أنه أريق على يد «مندسين» وعصابات مسلحة، مع تضارب في التصريحات، التي حُفِّل بعض منها مسؤولية جزء من هذا الدم لأخطاء فردية ارتكبتها بعض عناصر القوات الأمنية، أصر الإعلام الآخر على أنه أريق على يد قوات الأمن السوري. وبدأت الاتهامات لوسائد الإعلام غير السورية بعدم المصادقية لاعتمادها على شهود عيان دون التحقق من صدقهم، وهنا يطل سؤال حقوقي آخر: ترى كيف يستقيم اتهام الإعلام غير السوري بعدم المصادقية، مع منعه من تغطية الحدث؟ وليس المقصود من هذا السؤال تبرئة الإعلام غير السوري من تهمة

أما عن أهالي المعتقلين السياسيين، أو المعتقلين «بجرائم مختلفة» كما سماهم الإعلام السوري، فقد تم اعتقال عدد منهم، وتحويلهم لمحاكمات بتهم لم يتم توضيح علاقتها بما جاؤوا من أجله، لمجرد أنهم اعتصموا أمام وزارة الداخلية مطالبين بالإفراج عن ذويهم، مع أنه كان يمكن الاكتفاء برفض طلبهم وتفريقهم بكل بساطة، وهنا يقودنا الأداء الإعلامي والمؤسساتي والقضائي السوري، إلى أسئلة كبرى حول مستوى تقييم السلطات لحقوق المواطن السوري وكيفية التعامل معها.

إلا أن الكارثة الحقوقية الحقيقية تتمثل في الشرارة التي أطلقت احتجاجات درعا، إذ فيما انشغل السياسيون المعارضون منهم والموالون في تحليل الحدث وتوظيفه، وانشغلت وسائل الإعلام بالحديث عن الاحتجاجات وتداعياتها، استمر النزيف والجرح مفتوحاً على سؤال أخلاقي حقوقي كبير: ترى أية سلطات هذه التي تعتقل أطفالاً؟ وكيف تشغل السلطات بالحديث عن

◀ نجوان عيسى

«ناشطون سوريون» في الحميدية، إلى أهالي معتقلين سياسيين أمام وزارة الداخلية، إلى احتجاجات في يوم جمعة سوري بامتياز، كانت شرارته وتداعياته الأبرز في حاضرة سهل حوران، لانطلاقها من المطالبة بالإفراج عن أطفال اعتقلوا لكتابتهم شعارات على جدران مدارسهم، ثم إلى سقوط شهداء، وروايات متناقضة وتحليلات متضاربة، وسريعاً جداً إلى شفير فتنة كادت تخطل الأوراق الوطنية السورية، وسريعاً جداً أيضاً إلى تظاهرات مليونية احتفالية، قبل أن يجف دم شهداء درعا، الذين يفترض أنهم شهداء الوطن، كل الوطن.

بعيداً عن التحليلات السياسية، والمؤامرات الكبرى، وبرامج الإصلاح التي تأخرت لأسباب لا نعرفها، فإن لهذه الأحداث خفايا ودلالات حقوقية لا يمكن تجاهلها، إذ في الوقت الذي بدت فيه المطالبة العلنية بالحرية في سورية حدثاً تاريخياً لا يمكن تجاهله، بدا التفكير في حق التظاهر السلمي غريباً عن المفاهيم الحقوقية في سورية، وبدأت حملات من التخوين والاتهام للمتظاهرين، مع أن حق التظاهر السلمي للمطالبة بحقوق منتقصة، أو للتعبير عن آراء مخالفة لآراء السلطة قد يكون من ألصق الحقوق بمفهوم المواطنة، ويمكن القول إن حرمان المواطن من حق التظاهر السلمي، يساوي حرمانه من المواطنة نفسها، ومع ذلك فقد كلف الأمر سقوط عدد من الشهداء في درعا، قبل أن تعترف المؤسسات الرسمية بأنه يحق للمواطنين التظاهر السلمي، فيما بدا كما لو أنه إعلان (نظري) جديد لحقوق المواطن السوري، الذي يعد مواطناً في دولة مستقلة منذ خمسة وستين عاماً.

من يوقف الإصلاح؟!

نقابة المحامين – فرع دمشق نموذجاً..

◀ المحامي محمد عصام زغلول

نقابة المحامين، كما عرفها القانون: تنظيم مهني اجتماعي علمي.. وتعمل هذه النقابة بالتعاون مع الجهات الرسمية لأهداف، يهمني منها الآن أمرين:

١ - الدفاع عن مصالح النقابة ومصالح أعضائها...

٢ - تقديم الخدمات الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية للأعضاء...

وهذان الأمران من ضمن أمور كثيرة، حالها كحال كل المسيرة السابقة للبلاد، تمشي كالسلفاء، وتحبو كأصغر فتاة!

أمور يتحدث عنها المحامون كل يوم وكل سنة في كل هيئة، ولكن الحديث بات مكرراً، وانكفأت الأفعال مرتدة لتغطي الأقوال، وباتت نقابة المحامين كغيرها من النقابات عبئاً على أعضائها!

أما الأمور التي نطالب بها - كمحاميين - فما هي بمعجزات ولا هي قريبة حتى من المعجزات، إلا أن عجز فرع دمشق عن معالجتها بات معضلة المعضلات!

تتجلى بعض المطالبات - على بساطتها - بتأمين صحي يسعى لتنفيذه منذ ثلاث سنين، وناد للمحاميين على أرض تملكها النقابة منذ عشرات السنين، وعقار موهوب من أحد المحامين لمصلحة الفرع منذ ست سنين، وضرائب مالية جزافية أثقلت كاهل المحامين.. تلك الأمور هي هموم المحامين الذين ما خلا يوم إلا وتحدثوا بها دون نتيجة أو فائدة تذكر!

حتى غص المحامون وانبروا يدافعون عن أنفسهم تجاه نقابته، بدل أن تدافع النقابة عنهم وترعى مصالحهم، ووصل الوضع بمجموعة من المحامين إلى الدعوة لمؤتمر استثنائي، وحجب الثقة عن المجلس الذي ما حرك ساكناً منذ سنين، مضيفين أن تلك المطالب جزء، لكن أجزاء أخرى تكمن في عمقها الأزمة، معتبرين أن مجلس فرع دمشق قد استحكم فيه شخص رئيس الفرع، وبات هو بنفسه الأمر والمسيطر والمتحكم في شؤون النقابة أجمع! كل ذلك أكده ما حدث في الجلسة الرسمية لمجلس الفرع يوم الاثنين الماضي المؤرخ في ٢٨/٣/٢٠١١م،

أية حياة في ظل قانون الطوارئ؟!

◀ نور أبو فراج

لم نعرف اسمه على الرغم من أنه كان حاضراً دائماً.. هو الثالث المختبئ بين اثنين...

يستمع إلى محادثاتنا الهاتفية، يلاحق خطواتنا في الشارع، يقرب أذنيه من شفاهنا في الباص، ويراقب شيخ ضحكة أو نظرة ساخرة سقطت سهواً منا.

لم نره على الرغم من أننا استشرعنا وجوده عندما رمقنا أهلنا بنظرة مرتعبة قلقة بعد جملة نطقناها بصوت عال في الشارع، أو أمام الناس عندما كنا أطفالاً صغاراً.

لكن حضوره بدا أكثر وضوحاً مع تقدمنا في السن، ومع سنوات عمرنا التي تراكمت يوماً بيوماً، ازداد هو اتساعاً وتأثيراً ليشمل قوائم جديدة من المنوعات.

وعندما ضيقنا ذرعاً به، وأردنا أن نعلم ما هو، وما اسمه؟ أتت المفاجأة كبيرة، إنه قانون الطوارئ..

سبب الدهشة كان بداية كلمة قانون، أي أن تلك الحالة من القلق وعدم الثقة التي عايشناها طوال حياتنا ليست عشوائية أو مفعلة، وإنما هي مقنونة ومدروسة.

وكلمة طوارئ بدورها كانت مدعاة للدهشة أيضاً، فنحن أجيال الثمانينيات وما تلاها لم نخبر أي طرف طارئ بشكل مباشر محسوس، لم نخبر حرباً بالمعنى الميداني أو العسكري، أما عن وجود ما يهدد وقوع حرب (حسب قانون الطوارئ) فالاحتمالات مفتوحة وغير منتهية، والدليل على ذلك بقاء الشعب السوري تحت أحكام القانون منذ عام ١٩٦٣ وحتى الآن، كذلك لم نعان جراء كارثة طبيعية.. بمعنى آخر لم يطرأ أي شيء طارئ يستدعي تطبيق قانون طوارئ لأجله.

وباستطلاع هذا القانون وأحكامه يشعر المواطن السوري بأنه يعيد أحداث ومراحل حياته نفسها، هنا، مرة عندما كان هو وأصدقاؤه يمنعون من الوقوف جماعات بحجة التجمهر، وهنا، مرة أخرى حين وصلت الرسالة التي بعثت بها امرأة إلى زوجها المسافر تحدثه فيها عن تفاصيل حياتها وتخبره عما قرأت من كتب، وصلت مفتوحة ممزقة متأخرة شهوراً، وهنا أيضاً، ومرة ثالثة، عندما غاب جارك عن عائلته سنوات بعد اعتقاله في ظروف غامضة، وهنا أيضاً وأيضاً، عندما كنا ننذر بضرورة إنهاء المكالمة بعد تعليق جريء أطلقه الشخص الذي نحادثه خوفاً من أذان خفية تسمع إلينا، وغير ذلك الكثير.. لدرجة أصبح من المستحيل علينا تحيل كيف ستكون الحياة بدونه، لأن مواده، أي هذا «القانون»، غادرت الوثائق الرسمية الورقية منذ زمن، واتحدت معنا..

في داخل كل منا قانون طوارئ، يحركتنا، يوجهنا، ويرسم حدودنا، قانون معدل أضفنا إليه مواد وممنوعات أخرى تنافسنا في ابتداعها لدرجة سبقت نسخنا المطورة الوثيقة الأصلية، ولحد أصبحت مواد القانون أسلوباً وفلسفة في الحياة والتواصل مع الآخرين لا نعرف غيرها..

لسنا بحاجة قانون يخرب ثقتنا بالآخرين ويجعلنا نخافهم، لسنا بحاجة قانون ليحدد لنا ما الصواب وما الخطأ، لسنا بحاجة لمن يخبرنا ما نقول أو لا نقول، فنحن مسبقاً نعيد كلماتنا في رؤوسنا مئات المرات قبل نطقها، وبالتأكيد نحن لسنا بحاجة لقانون يخافنا ويخاف رداً فعلنا في الظروف الطارئة، ولا يثق بنا، لأن الكوارث تستهصدنا، والحروب هي حروبنا أساساً، حروبنا نحن، ونحن من سنخوضها في جميع الأحوال.

■ ■



الحرية والشفافية، فكيف قد يتعامل إذاً مع المحامين؟ وهل يمكن لنقابة يحكمها رجل أن تقوم بواجبها المفروض في القانون؟ لا ريب إذاً أن نجد من المحامين.. معتقلين، أو أن نرى الضرائب علينا.. كزخ المطر! أو أن نبقي كمحاميين دون ضمان صحي، فيما يبدو أن بعض موظفي الحكومة قد حصل على الضمان بأيسر من السير!

مسيرة الإصلاح العلنة في البلاد.. هل يمكن أن يوقفها رجال؟ وهل يمكن لرئيس فرع دمشق فعلاً عرقلة الإصلاح؟ أليس من الواجب أن يفتح تحقيق رسمي يشرف عليه السيد نقيب المحامين؟ وهل سندعو فعلاً لمثل هذا التحقيق؟

فالى متى نقاد بالمركية الفردية، ونحكم بالرأي، ونوجه بالانفراد؟ أما أن لنا أن نعمل كمؤسسات، وأن نشترك بالبناء يبدأ بيد؟

السيد نقيب المحامين.. الموضوع بعهدتك!! أم يتوجب علينا أن ننتظر الهيئة العامة القادمة، فضلاً عن أن ندعو لمؤتمر استثنائي لتطبيق المادة الثامنة والأربعين من قانون تنظيم المهنة القاضية.. بسحب الثقة من رئيس الفرع؟ نريد نقابة محامين مستقلة! نريد مجالس تعمل لأعضائها لا ضدهم! نريد دماء جديدة تسري في جسد وروح الفريق! انتهى زمن الرجل الواحد، ويجب أن يبدأ زمن الإصلاح جدياً، قولوا وفعلاً وجذبوا!!

essamaldean@yahoo.com ■

حيث تقدم أحد أعضاء المجلس، بدراسة حل ما أشكل طوال تلك السنين، وتنتهي أزمة المحامين بجداول زمني قل أن نشهد مثله في البلاد!

إلا أن اللات للخطر أن معركة شعواء نشبت بين عضو المجلس صاحب المبادرة وبين رئيس الفرع، مضمونها عدم سماح الرئيس للعضو بضم الدراسة إلى محضر الجلسة، بل وتعتن في رأيه، معتبراً أن الوقت ليس مواتياً للإصلاح بعد، فلا بد من مزيد من الوقت، ولابد من عرض الدراسة عليه أولاً، ومن ثم قد يقرر ضمها إلى محضر الجلسة إن شاء!

حالة تشبه كثيراً ما يجري في مختلف دوائرنا ووزاراتنا، بل حالة تدل فعلاً على السبب الرئيس في فساد أجهزتنا وتراجع مؤسساتنا!

شرح حدث في مجلس فرع نقابة المحامين، أنهاه رئيس الفرع بكامل الديمقراطية بفرض رأيه، وإخراج العضو على طريقة الدوائر الأمنية، ما حدا بالسيد العضو إلى تقديم شكوى رسمية أمام السيد نقيب محامي سورية، وهناك أنباء عن قرار العضو بمقاطعة مجلس الفرع!

فهل يعتبر تحكم الرجال في المؤسسات سمة دولنا المتخلفة؟ وهل يجوز لرجل أن يستحكم بمقررات نقابة ويمصير سبعة آلاف محام ودون قبول اعتراض من أحد؟

إن كان رئيس الفرع يتعامل مع عضو المجلس المنتخب انتخاباً مثله تماماً بهذا الشكل وهذه

سورية على مفترق طرق..

قواعد اللعبة، استثنائاً...!

◀ عبادة بوزلو

إن احتواء موجة «الاستهداف الخارجي» لسورية نسبياً مجتمعياً ومواقف إقليمية ودولية يعني في هذا الظرف الاستثنائي أن يكون الرد عليها داخلياً ومن أصحاب القرار بالدرجة الأولى استثنائياً، أي أكبر وأشد وأدهى منها وأكثر تلبية لطموحات الشعب السوري ومطالبه، وأكثر انسجاماً مع طبيته وتواضعه، والا ستكون ارتدادات هذه الموجة والموجات الأخرى المبيتة أثقل وطأة وإيلاماً... وإن ضخامة وقذارة تريض القوى الكبرى في العالم التي تعلن صراحة للسان أحد ممثليها «أن الوقت لم يحن بعد لفرض عقوبات دولية على سورية» يثبت ما كنا نحذر منه دائماً من حبكة «الضربة المركبة على سورية وشعبها»، مثلما تدق الآن ساعة كل الاستحقاقات الوطنية التي نبهنا إليها مراراً، بعيداً عن لباس واشنطن وغيرها مطالب التغيير بسورية لبوس الطائفية والقبائلية التفتيتية البغيضة في إطار كبحها للتطورات الثورية في العالم العربي.

يقول غالبية المحللين «إن سورية تدفع اليوم أثماناً ٤ سنة من المواقف القومية». هذا صحيح، ولكنها تدفع بالمثل أثمان ٤٠ سنة من السياسات الداخلية الخاطئة، وأثمان استعداد عدد من السوريين في قصور معرفي ذاتي وموضوعي، تزيده «شبيكات المندسين والمخبرين والمتآمرين والمخترقين للنظام» للانتقام من هذه السياسات وهذه المواقف، على مر هذه السنين.

بناء عليه، وبالعوم هنالك ثلاثة سيناريوهات ومخارج تنتظر البلاد في هذه المرحلة العصيبة، التي لم تنته بعد للأسف، رغم تجاوز الشعب والنظام في سورية لجزء من الموجة الخارجية، مبدئياً:

– «حرب أهلية» يؤججها «الخارج» من جهة، وتمهد لها أرضيات الاحتقان والتوتر الاجتماعي في «الداخل» والناجمة عن السياسات الاقتصادية المتبعة خلال السنوات الماضية، من جهة ثانية، ومحدودة المعالجات المتبعة لها، من جهة ثالثة. – أن يقوم النظام بنفسه في «ثورته» هو «على نفسه» بتقديم «قرايين» حقيقية، بهدف إنقاذ نفسه والبلد وتثبيت أراضيته الجماهيرية، وهذه ليست سابقة بحد ذاتها...

– فتح الجبهة مع «إسرائيل» ونقل المعركة إلى ميدان من يريد استهداف سورية (أي الانتقال من الدفاع للهجوم)، بما يخلق لدى الغالبية العظمى من الشعب حالة اصططاف حقيقي، كون البلاد عندها في حالة حرب وطنية فعلية..

لقد عبرّ الشعب السوري في مسيرات «الوفاء للوطن» عن رفضه القاطع لسيناريو الألعاب القذرة القائم على التفجير الطائفي، وهو بالتالي يستحق المقابل الحقيقي من «السيناريو الثاني» لكي تصبح مواقفه بالشارع تعبيراً حقيقياً عن دفاعه الواعي تماماً عن مصالحه، وليست تحت أي مؤثر عاطفي أو شكلي آخر.

فإلى جانب أهمية السرعة في إصدار قوانين الأحزاب والانتخابات والإعلام والغاء الأحكام العرفية وقانون الطوارئ، وتفعيل استقلالية القضاء، فإن بعض معالم هذا الاستحقاق، الذي لن يكون بلا أثمان ضمن أجهزة الدولة، تتمثل فيما يلي:

– إجراء محاكمة قانونية سريعة وعلنية لكل المتورطين في أحداث درعا من المسؤولين والأهالي أيأ كانوا، وعلى حد سواء، ولاسيما أولئك الذين خالفوا قرارات عدم إطلاق النار –توضيح ما الذي يجري في درعا الآن، فإذا برزت في البلاد



حالة التهابية ما فينبغي معالجتها بالدرجة الأولى مع تحصين بقية الجسم وليس ترك الالتهاب يتفاقم باتجاه «الطلاق» مع الدولة، ولاسيما مع إخلاء الساحة للشائعات والأقاويل وتلفيقات الفضائيات المغرضة –اعتماد خط تنمية اجتماعي حقيقي يحقق أرقاماً عالية وعدالة مرتقعة، أي مغاير للسياسات الحكومية المتبعة خلال السنوات الماضية، وليس تغييراً في وجوه أعضاء الحكومة فقط –إلغاء الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة ومعالجة كل نتائج –فتح ملفات النهب وتراكم الثروات وتمركزها خلال السنوات الحافلة بالتحديات الإقليمية والدولية الجسيمة –القضاء على مراكز الفساد الكبرى في مختلف مرافق الدولة وعلى تخومها –إصلاح القطاع العام والغاء التعامل التمييزي بحقه –الاهتمام الجدي بقضايا الفلاحين بوصفهم شريحة اجتماعية أوسع، وليس موظفي الدولة فحسب –تأميم شركات الخليوي وتحويل أرباحها لتمويل خطط التنمية والصحة والتعليم ومكافحة الفقر والبطالة – اعتماد المحاسبة والمكاشفة وفتح المنابر الإعلامية الرسمية أمام الناس للتعبير عن مطالبهم وانتقاداتهم بمقدار ما يتاح لهم ذلك لإعلان انتصارهم لوحدتهم الوطنية ولرئيس الجمهورية.

إن مسيرات السوريين في الشوارع تحل مسألة هذا

التمسك وهذا الإعلان، ولكنها لا تحل مسائل التضخم والبطالة والقيمة الشرائية لليرة السورية وارتفاع الإيجارات وأسعار العقارات والرشوة، الخ. والأخطر أنها وحدها، أي دون إجراءات فعلية داعمة، لا تحل «لعبة الدم» القذرة التي جرى رميها في الشارع السوري، ولاسيما بعد أن استيقظنا فجأة لنجد أنفسنا ضحية نفخ الأبواق بمكونات ومفردات ما قبل الدولة الوطنية: العشيرة الفلانية تعلن عدائها للنظام، ليرد عليها هو بأن العشيرة والقبائل العلانية معه...!

فإذا كانت سورية بحكم نسبيها المتفرد محكومة بالتوازنات التمثيلية للأديان والطوائف والعشائر والمدن والقوى السياسية ودرجات الولاء والقربى، فإن الانتقال للدولة العصرية– التي اعتقدنا أننا أنناؤها – يعني نسف هذه التوازنات باتجاه التمثيل الوطني واعتبار الكفاءات الوطنية بالدرجة الأولى في كل مفاصل الدولة والمجتمع لكي تكون هناك نقلة حقيقية تتقدّ الوطن وكل القوى الشريفة فيه، خاصة وأن الفشل الأولي للتفجير الطائفي الفتوتي في البلاد سيدفع أصحابه لأنماط أخرى من التفجير، كالقومي والمذهبي، ليصبح الشعب السوري الأبي والكريم بمختلف أطيافه يتلقى من خارج الحدود المزيد من «نصائح» أردوغان مثلاً، وهو يحضارته ووعيه وتاريخه، بغنى عنها...!

وإذا أكدنا سابقاً أن المعركة الوطنية والإعلامية المفروضة على سورية هي غير متكافئة، فإنه ينبغي على السوريين وضع قواعدهم ومربعاتهم وخياراتهم هم، وليس اللعب حسب قواعد اللعبة المفروضة عليهم، أي تثبيت خياراتهم الوطنية المنسوجة تاريخياً والداعمة في عصرنا الراهن للمقاومة في الجولان ولبنان وفلسطين والعراق، والمتطلبية في الوقت ذاته لمستلزمات العيش الكريم الحر اللائق.

إن أصحاب القرار والتأثير والقوى الفاعلة في سورية على مختلف مستوياتهم ومواقفهم مطالبون مجدداً بنزع صواعق التفجير في البلاد، كيلا تنزلق نحو المربع الأول للاضطرابات والسيناريوهات المقيتة، بل لتخرج من دائرة الاستهداف المستمرة على الدوام نحو التحولات الوطنية المنشودة، الضامنة لكرامة الوطن والمواطن.

o.bozo@kassioun.org ■

هشاشة الإعلام السوري.. والفجيرة الحاصلة!

سورية

وتستمر قائمة الأخطاء لتشمل مدى المباشرة والسطحية التي عرض فيها الإعلام غايته من خلال اللعب (وبشكل مفضوح) على وتر الحاجات

والمخاوف عند السوريين عن طريق ادعاء تلقي اتصالات «عقوبة» من فئات الشعب المختلفة، ليكون

المتصلون بمحض المصادفة إما أشخاصاً سعداء من محافظة درعا، أو مشاركين من القامشلي، لتتالى

بعد ذلك قافلة المتصلين والضيوف من رجال الدين من كل المذاهب والطوائف، وحتى زعماء العشائر

وصولاً للأمهات القلقات، كأنه يقول للمشاهد السوري: انظر كيف تكذب سعادة هؤلاء وجود بؤر

التوتر في سورية!..

لسنا هنا بصدد الدفاع عن المحطات الأخرى والنيل من الإعلام السوري، لكن من الهام الاعتراف ببعض الحقائق، أولها أن الشعب فقد ثقته بإعلامه منذ زمن طويل، وهي حقيقة يبدو أن الإعلام وحده لا يدركها بالرغم من أنه يتحمل المسؤولية الكاملة عنها، وبالمقابل هناك محطات تتميز بالهنية وامتلاك وسائل الجذب ما يجعلها أكثر تأثيراً على الرغم من سياساتها المشكوك فيها. فال مواطن السوري لا يسعى إلا للتأثر بالمضمون المقدم علي لسان مذيع شاب حيوي ذكي، يظهر تعاطفاً وانفعالاً تجاه قضيتيه، في مقابل مقدم برامج ملت الناس ابتداءً ورتابته واستخفافه بها.

المشاهد قادر على تمييز الحقائق من الأكاذيب سواء عرضت تلك الأكاذيب في وسائل إعلام خارجية أو سورية. لذلك أن أوان تخلي وسائل الإعلام الرسمي عن العمل وفق نظرية المؤامرة التي ترى في فئات الشعب أفراداً منفصلين تأهين ومقادين يمكن لأي جهة خارجية أن تحركهم أو تؤثر فيهم، ما يستوجب حجب المعلومات عنهم وتعريضهم لجرعة مكثفة من الشعارات والعناوين الطنانة ومصادرة حقهم في التعبير وإبداء الرأي.

■ ■

حينما تصبح الحلول السياسية

غير سياسية..

◀ محمد الذياب

تتحدّد مقدرة الحلول الأمنيّة على قمع التحركات الاجتماعية المختلفة، في أحد جوانبها، بحسب المناخ النفسي –الاجتماعي العام للناس، فحين تكون الجماهير في حالة سلبيةً سياسياً تنجح تلك المعالجات في قمع وانهاء أي تحرّك على الأرض، أما عند انتقال الناس من حالة السلبيةّ إلى حالة الفعاليّة سياسياً تلعب الممارسة الأمنيّة دوراً أساسياً موجّجاً للأزمة الاجتماعية، بل دوراً في توتير الصراع على الأرض وتأزيمه، لتصبح المعالجة السياسية العميقة هي المخرج الوحيد من أية أزمة اجتماعية.

لم تثبت المعالجة الأمنيّة للأحداث التي جرت في درعا والعديد من المدن السورية الأخرى فشلها فحسب، بل أثبتت أنها حالة خاصة ومكثّفة من بؤر التوتر الاجتماعي المرشحة للانفجار أو الانفلات في مثل هذه الظروف، بما يزيد من تعقيد الأمور ويدفعها باتجاه الفوضى الخلّاقة، ويهدّد الوحدة الوطنية، وظهر ذلك بدءاً من اعتقال أطفال، كخطوة خطيرة، وترويع الناس عن طريق القتل باستخدام الرصاص الحي في التظاهرات، ونشر الإشاعات وتلفيق التهم الجاهزة بطريقة غير موضوعية، وأحياناً ليست بعيدة عن الفتنة والشحن الطائفي...

وربما كان من الإيجابي في هذه الظروف الإعلان عن حزمة الإصلاحات السياسية على خلفية الأحداث، على الرغم من التأخير الذي كلف دماءً سورية عزيزة وخسائر أخرى، ولكن المؤسف أن ذلك الإعلان لم يستطع وضع حد للقبيضة الحديدية المنفلتة، والتي تفعل في كثير من الأحيان، مفعولاً معاكساً لنوايا الإصلاح بشكل عام، ولإيقاف النزيف القائم بشكل خاص..

واللافت لأنّه لم يجر الحديّث عن محاسبة حقيقية لأعداء الوطن و«المندسين» ، واستمرّت الحلول ذاتها على الأرض تفعل فعلها بشكل مستقل عن ذلك الإعلان، الأمر الذي أثار إحباط الناس وأدى إلى اعتبار ذلك المشروع نسخة عن قرارات سابقة ماثلة بقيت حبيسة المكاتب ولم تجد طريقها للتطبيق..

يشكّل غياب أي برنامج جدي لمكافحة الفساد ومحاكمة رموزة واجتثاثه من الأساس عقبة حقيقية أمام أي مشروع للإصلاح السياسي، وأمام أية ثورة من فوق، وهذا هو المآخذ المفصلي والحاسم على أية معالجة سياسية للآزمات الاجتماعية، ولا تغدو محاولات الإصلاح مع الإبقاء على الفاسدين إلا عمليات تجميلية وترقيعية لا حتواء الاحتقان الاجتماعي وتفتيسه، وليس نيّة حقيقية في الإصلاح.

إن المعالجة السياسية المطلوبة، والتي من شأنها أن توحد الصف الوطني من القاعدة حتى قمّة الهرم السياسي، تبدأ بمحاكمة المسؤولين مباشرةً عن الدماء المرافقة في الأحداث الأخيرة، ومن أعطاهم الأوامر بذلك، كمربون ثقة بمشروع الإصلاح الكبير، ثمّ إحالة جميع من تجاوز الدستور السوري من المسؤولين الحكوميين إلى النائب العام، عندها يمكن لعملية الإصلاح أن تأخذ أجالها الزمنية المطلوبة دون أي تسرّع وستكون الجماهير قادرة على انتظار ما تبقى في حزمة الإصلاحات كقانون الطوارئ والأحزاب والانتخابات وغيرها ممن يجب أن تخضع للنقاش العام مع الجماهير..

وفي الحقيقة فقد ظهر من خلال الوعود السابقة بالإصلاح والإعلان الحالي عن حزمة الإصلاحات – وذلك قبل أن تتبلور مطالب الجماهير العفوية خلال نزولها إلى الشارع بمعزل عن أي خطاب سياسي لأي من القوى– أن القيادة السياسية للبلاد تعرف على الأقل من موقعها وبينتها، طبيعة التوتر الاجتماعي وبؤره، بما يدفع للسؤال عن سبب تأجيل الإصلاحات، وإبقاء الأزمة حتى هذه اللحظات الحرجة، التي تراق فيها الدماء ويزداد الاستياء والسخط إلى درجات غير مسبوقة؟؟ ولا نجد جواباً على السؤال إلا وجود الفاسدين الكبار داخل جهاز الدولة وخارجه يتناقض وبشكل تناحري وحاد مع أي إصلاح حقيقي بالعمق، لتحل المكرّمات محل حقوق الشعب المنهوبة، وتصبح حاجات الناس أعطيات تمنح للناس فضلةً ومنه..

أما الحديث عن الإصلاح كفصل من فصول المعركة الإعلامية التي تدار لتفتيس التوتر الاجتماعي، مع إبقاء التوتر قائماً على الأرض وعرضه للعسف الأعمى، الساعي إلى تحويل أي حراك جماهيري إلى مسيرة خاوية بلا لون أو إرادة، فمن شأنه قطع آخر مأ تبقى من خيوط الثقة بين الجماهير وقيادتها...

■ ■

٣٠ آذار يوم خالد من أيام الأرض الفلسطينية



الوزارية لما يسمى «تطوير النقب والجليل»، وهي التسمية التضليلية للتهويد، قبل عدة شهور، من اعتماد مخطط لتهويد الجليل والنقب من خلال توطين ٢٠٠ ألف يهودي لمضاعفة عدد اليهود في المناطق ذات الأغلبية العربية. رغم حزمة القوانين العنصرية الفاشية التي تتناوب على إقرارها وتنفيذها مؤسسات حكومة العدو، تقوم القوى السياسية والمجتمعية العربية داخل وطننا المحتل منذ عام ١٩٤٨، بإحياه ذكرى اليوم الخالد، بسلسلة فعاليات ونشاطات تضمنها بيان لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، بضرورة العمل على إنجاح الإضراب العام والشامل والمظاهرة القطرية في عرابية، وفي الفعاليات المحلية والشبابية في العراقيب والدل، كرد عملي مباشر على سياسات حكومات العدو تجاه شعبنا .

اليوم والشعب العربي الفلسطيني يلبي نداء الأرض في كل مناطق وجوده، يؤكد على حقه بكل الأرض الفلسطينية، المنكوبة باحتلالي ١٩٤٨ و١٩٦٧. هذا الحق الذي يجد تعبيراته في التمسك بوحدة الأرض والشعب، وبالمقاومة، ثقافة وممارسة، كطريق للعبور نحو حرية الوطن والإنسان.

في دلالة ومعنى الاحتفاء ببناء الأرض في هذا اليوم وكل يوم، تبرز حقائق جليلة في انتماء هذا الشعب لوطنه. هذا الوطن الممتد من رأس النافورة إلى رفح، ومن شواطئ البحر المتوسط إلى غور الأردن. هذه الأرض التي يؤكد أصحابها بأنها غير قابلة للتجزئة، أو المساومة، أو المقايضة. ■■

اليوم أكثر من ٣,٥ ٪ منها، من ضمنها ٢,٥ ٪ ضمن نفوذ المجالس العربية المحلية، و١٪ يخضع لنفوذ المجالس الإقليمية اليهودية، ولهذا فإن النسبة الأخيرة، هي احتياطي الأرض الوحيد للعرب. واليوم، يواجه عرب الداخل، أصحاب الوطن، سلسلة جديدة من عمليات المصادرة والاقتلاع والهدم، لا تتوقف عند قرية العراقيب، التي لم يعد ممكناً حصر عدد المرات التي تهدم فيها. بل تمتد لمتابعة جماهير الشعب الفلسطيني للأنباء التي تحدثت عن وجود حوالي ٥٠ ألف قرار هدم بحق منازل عربية في النقب، وحوالي ٤٥ قرية غير معترف بها مهددة بالتهجير. لم تتوقف المأساة عند هذه الحدود، بل تبرز في كل يوم أشكال جديدة من هذه الإجراءات العنصرية الإجلائية، التي يتم تمريرها بشكل «قانوني» كما في التشريعات الأخيرة التي أقرها «الكنيست» بالقراءتين الثانية والثالثة وأصبحت سارية المفعول هذه القوانين التي تحمل عناوين عديدة، لكنها بمضمون واحد، الاستيلاء على أراضي المواطنين العرب، وحرمانهم من السكن في عدة مناطق . باختصار شديد، فإن العنصرية تتجسد مابين الكلمات والسطور في كل قانون جرى اعتماده، أو في القوانين الأخرى التي يجري العمل على إقرارها بمراحل مختلفة، وكان آخرها قانون يفرض على المواطن الذي تهدم السلطات بيته، أن يدفع تكلفة الهدم. كما جاء قرار كنيست العدو الذي أقر قبل أسبوع تقريباً، وتحول إلى قانون، يفرض الغرامات المالية والسجن على كل من يحيي ذكرى النكبة. وهنا تجدر الإشارة إلى ماأقرته اللجنة

في الثلاثين من آذار/مارس كل عام، يحيي الفلسطينيون داخل الوطن المحتل وخارجه، ذكرى الانتفاضة المجيدة التي فجرها شعبنا العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ . خمس وثلاثون عاماً مرت على ذلك اليوم الذي روت فيه دماء أبناء وبنات هذا الشعب تربة الوطن. مؤكدة على التجذر الأبدي فيها. في ذكرى هذا اليوم الخالد من تاريخ النضال الوطني التحرري الممتد على قرن ونصف من الاشتباك، مع مشروع تهويد الأرض وصهينتها، نحاول استعادة الأسباب والعوامل التي شكلت على مدى عقود الاحتلال، التربة الخصبة التي نمت وترعرعت فيها الأفكار الرافضة للكيان العدواني/ الإجلائي. إن سياسات القمع والتمييز ومصادرة الأراضي، التي أعقبت سنوات عديدة من الحكم العسكري الوحشي، وفرت على مدى عقود من النضالات الوطنية والمطلبية، أسس المواجهة المنتظرة. كان الإعلان عن مشروع «تطوير الجليل» (تقرأ: تهويد الجليل) الهادف لتحقيق سيطرة ديموغرافية يهودية في الجليل الذي كانت غالبية مواطنيه (٧٠ بالمئة) من العرب، حيث حاولت سلطة الاحتلال مصادرة حوالي ٢١ ألف دونم من الأراضي التابعة للبلدات والقرى العربية (عرابة البطوف، سخنين، ديرحنا وعرب السواعد وغيرها)، منها أكثر من ٦ آلاف دونم من الأراضي العربية، وأكثر من ٨ آلاف دونم من «أرض الدولة» التي هي أصلاً منتزعة من الفلاحين العرب، بينما كانت حصة الأراضي اليهودية حوالي ٤ آلاف دونم فقط في منطقة صفد، أي أن المصادرة استهدفت الأراضي العربية في الأساس.

كانت هذه القرارات، الشرارة التي فجرت بركان الغضب العربي. إذ شهدت ساحات وشوارع المدن والبلدات والقرى العربية هبة جماهيرية واسعة، اشتبك فيها عشرات الآلاف من المتظاهرين العرب مع قوات القمع الصهيونية، مما أدى لسقوط ستة شهداء ومئات الجرحى. لقد أضاعت دماء الشهداء من أبناء وبنات الشعب(رجا أبو ريا، خضر خلالية، خديجة شواهنة وجميعهم من «سخنين» و خير أحمد حسن من «عرابة البطوف» ومحسن طه من «كفر كنا» ورافت علي زهيري من قرية «نور شمس» الذي استشهد في بلدة «طيبة المثلث») درب الكفاح الوطني، ورسمت عذابات الجرحى والمعتقلين طريق النضال الطويل.

منذ الساعات الأولى لقيام كيان العدو، مارست حكوماته المتعاقبة حتى الآن، سياسة التمييز العنصري، والقمع، والحصار الجغرافي والاقتصادي، وتقليص الخدمات في مجالات «الصحة، التعليم، البناء»، وهدم البيوت، ومصادرة الأراضي. وبالاستناد للإحصائيات المؤتقة، فإن العرب الذين كانوا يمتلكون ما نسبته ٩٧٪ من أرض وطنهم حين الإعلان عن إقامة الكيان اللاشعري، أصبحوا لا يملكون

«تقرير أولي حول إرهابات انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية»



مع العدو الإسرائيلي. ورغم كل ذلك استطاع العشرات من المتظاهرين الوصول وبقوا معتمسين بانتظار وصول المزيد من المتظاهرين. وفي السياق نفسه قامت قوات أمن السلطة بمنع المتظاهرين من الوصول إلى مصانع الموت (مصانع غيشوري)، حيث فوجئ الشباب المتظاهرون بوجود أعداد كثيرة جداً من عناصر الأمن الذين شكلوا من أنفسهم جداراً لمنع المتظاهرين من التقدم. وتابعت أجهزة أمن السلطة المتظاهرين في المسيرة من خلال التصوير المتواصل للجميع، وخصوصاً من كانوا يهتفون ويرفعون الشعارات المطالبة بزوال الاحتلال.

من جانب آخر قامت أجهزة السلطة الوظيفية في الضفة باختطاف شبابين من الحراك الشبابي وهما (علي نخلة، وأحمد قعد) كما اخطفوا ثلاثة من الشباب لم تعرف أسماؤهم بعد وقامت الأجهزة الأمنية بمصادرة كاميرات الشباب.

وكان «الحراك الشبابي» دعا الشباب في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية للتوجه للمستوطنات في مسعى لإطلاق فاعلية وطنية واسعة لمواجهة الاستيطان والخروج من حالة العجز وكسر الطوق الأمني لسلطة رام الله الحامي للمستوطنات الأمر الذي واجهته أجهزة السلطة في رام الله بعملية منع وقمع واسعتين. ■■

إرهابات انتفاضة ثالثة، المطالبة بمجلس وطني منتخب، الخروج لمواجهة الاستيطان، الدعوة لحركة نشطة لمواجهة الأبارتيد الصهيوني وتهويد القدس والنقب وباقي الأرض الفلسطينية... تحت هذه العناوين انتقل «الحراك الشبابي» الفلسطيني لخطوات عملية بالاندفاع باتجاه المستوطنات بغية كسر الطوق المضروب على الشعب الفلسطيني لمواجهة الاستيطان، رافعين الأعلام الوطنية، ومطالبين بإعادة تفعيل منظمة التحرير على أسس ديمقراطية وانتخاب مجلس وطني، وقد بدأت هذه المطالبات عبر إرهابات واضحة لانتفاضة ثالثة يقودها الشباب متجاوزين الاستعصاء السياسي الفلسطيني. هي خطوات عملية توجت عملاً دؤوباً في الشارع، مزروجة برؤية عملية لتوحيد الشعب الفلسطيني في مواجهة الكيان الصهيوني.

بعد حراك شبابي فلسطيني مميز عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومع تعالي الأصوات الداعية لانتفاضة فلسطينية ثالثة، قام عدد كبير من الشباب الفلسطيني في ذكرى يوم الأرض الفلسطيني بالتظاهر يوم (٣٠ آذار) في مدن الضفة الغربية، تأكيداً على وحدة الشعب الفلسطيني، ورفضاً للانقسام المقيت، مطالبين بانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والنشأت. أما قوات أمن السلطة فقد قامت بسد كل مداخل مدينة رام الله المؤدية إلى (مستوطنة) «بيت آيل» ومنعت المتظاهرين من الوصول إلى نقاط التماس

بيان

تجريم حق الإضراب..

انتكاسة للديمقراطية والثورة

قالت الجهات الموقعة على هذا البيان إنها ترفض قرار مجلس الوزراء المصري الذي صدر يوم الأربعاء ٢٣/٣/٢٠١١ بالموافقة على مقترح مرسوم بقانون يعاقب (كل من قام في ظل حالة الطوارئ بوقفة احتجاجية أو اعتصام أو تجمع أو شارك في ذلك، بحيث عاقت أو عطلت هذه الأفعال العمل بجهات العمل العامة والخاصة، وكذلك كل من حرّض أو دعا أو روج بأية وسائل لارتكاب الجرائم المشار إليها . وتكون العقوبة الحبس والغرامة التي تصل إلى خمسمائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين).

وذكرت الجهات الموقعة أن ممارسة العمال لأفعال الاعتصام والتظاهر والاحتجاج والإضراب عن العمل ليست جرائم كما وصفها القرار، ولكنها حقوق ناضل عمال العالم وعمال مصر من أجل التمتع بها وتضمينها في اتفاقات دولية، وقعت وصدقت عليها مصر، ويجب على كل السلطات أن تحترم هذه الحقوق دون انتقاص أو إهدار .

كما يجب التوقف عن تصدير فزاعة الاستقرار واستخدامها سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب المصري لقبول تنازل تلو الآخر، فالاستقرار المنشود الذي يتمناه الشعب المصري لن يأتي من سياسات وممارسات وقوانين قمعية تصادر الحريات وتعود بنا للوراء لأكثر من خمسين عاماً ولكن تأتي من خلال إرساء قواعد العدالة الاجتماعية كأحد مرتكزات الحكم، والسعي لتحقيقها عبر الاعتراف بحقوق العمال والفقراء والفئات الأكثر تهميشاً، والدخول في حوارات مجتمعية ومفاوضات جماعية مع العمال تحمل رؤى محددة وجدولاً زمنياً لتطبيقها .

إن مطالب عمال مصر التي رفعوها طوال الأشهر الماضية لم تجد أية استجابة أو تقدير لها وعلى العكس تماماً قاد المجلس العسكري ورئاسة الوزارة وبعض القوى السياسية المناوئة لحقوق العمال حملة شرسة في مواجهتها لاستعداد المجتمع عليها حيث تم وصفها بالمطالب الفتوية للتدليل على أنها مطالب شخصية لا تتوافق مع اللحظة السياسية التي تمر بها البلاد، على الرغم أن جميع مطالب العمال كانت معلنة في جميع المواقع، وتركزت في ستة مطالب عمالية رئيسية، هي:

١- تثبيت العمالة المؤقتة والتي تعمل منذ أكثر من ثلاث سنوات.

٢- إقالة رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات والمؤسسات والبنوك المتورطين في أعمال فساد على المال العام، أو الذين تربحو من أعمال وظائفيهم.

٣- إلغاء الجزاءات التعسفية التي صدرت من قيادات الشركات ضد القيادات العمالية التي كانت تفضح ممارستهم سواء بالنقل أو النذب أو الفصل.

٤- وضع حدين أدنى وأقصى للأجور وبما يكفل تقريب الفروق بين الدخول، ويضمن حياة كريمة للعمال، وتراعى توافق الأجور مع أسعار السلع والخدمات ومتوسط نسبة الإعالة في المجتمع.

٥- إطلاق الحق في التنظيم النقابي المستقل.

٦- تعديل نصوص قانون العمل بما يضمن استقرار علاقات العمل وتحقيق الأمان الوظيفي والحد من سلطات صاحب العمل في استخدام الفصل التعسفي.

إن تكرار هذه المطالب في أكثر من خمسمائة احتجاج في كافة قطاعات العمل على مستوى الجمهورية خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١ يعني أننا أمام مطالب وحقوق اجتماعية واقتصادية (عادلة) لجميع عمال مصر، وليس فقط مطالب فتوية أو شخصية لقلّة من العمال.

إن ما قامت به الطبقة العاملة المصرية طوال تاريخها العريق في أوقات السلم والحرب دفاعاً عن هذا الوطن ونهضته يستحق منا كل إعزاز وتقدير وخاصة دورها في السنوات الخمس الأخيرة من عصر مبارك عندما قامت بأوسع وأكبر موجة احتجاجية في تاريخها من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية حيث فضحت عمليات الفساد في بيع وخصخصة الشركات، وقادت معركة عدالة الأجور، وتمسكت بحقوقها المشروعة في التنظيم النقابي المستقل فمهدت الأرض لثورة ٢٥ يناير .

إن الجهات الموقعة على هذا البيان إذ تعلن رفضها لمشروع المرسوم بقانون وترى أنه يمثل انتكاسة للديمقراطية والحرية والثورة تطالب رئيس الوزراء بسحب، وتؤكد على أن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار المنشود هو سرعة فتح حوار مجتمعي حقيقي حول السياسات الاجتماعية وعلاقات العمل في مصر.

كما تعلن الجهات الموقعة عن تضامنها مع مطالب وحقوق عمال مصر، وتنادي بالاستجابة لها وإعلان رؤى محددة وجدول زمني لكيفية تحقيق هذه المطالب.

الجهات الموقعة:

الاتحاد المصري لل نقابات المستقلة، النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية، النقابة العامة للمعاشات، النقابة العامة للعاملين بالنقل العام، نقابة العاملين بمديريتي القوى العاملة والهجرة بالجيزة و٦ أكتوبر (تحت التأسيس)، النقابة العامة لموظفي مراكز المعلومات (تحت التأسيس)، اللجنة المصرية لحماية حقوق العمل، حملة معاً من أجل إطلاق الحريات النقابية،

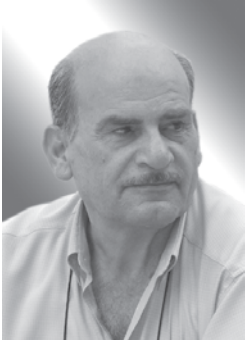
اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأي وحرية التعبير، مجموعة تضامن، مركز هشام مبارك للقانون، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان، مؤسسة المرأة الجديدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مركز أندلس لدراسات التسامح ومواجهة العنف، منظمة الاشتراكيين الثوريين، حزب العمال الديمقراطي (تحت التأسيس)

حركة شباب ٦ أبريل، حركة شباب العدالة والحرية، ائتلاف شباب الثورة، حزب التحالف الشعبي (تحت التأسيس)، تيار التجديد الاشتراكي، مركز آفاق اشتراكية، الحزب الشيوعي المصري، الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي (تحت التأسيس).

٢٦ مارس ٢٠١١

مركز الدراسات الاشتراكية. مصر

الفساد رأس الفتنة



◀ حمزة منذر

بعد انتفاضتي تونس ومصر وبروز دور الجماهير الشعبية وعودتها إلى الشارع، أصبحت منطقتنا أمام ثورة وطنية ديمقراطية معاصرة تندمج فيها المهام الاجتماعية-الاقتصادية الجذرية مع المهام الوطنية العامة، ومع المهام الديمقراطية المتعلقة بالحريات السياسية وحرية التنظيم والتظاهر والتعبير عن الرأي.

وإذا كان من نافل القول إن الدفاع عن الكرامة الوطنية بكل ما تعنيه من معان هو العنوان الأبرز لأي شعب من شعوب المنطقة، فإن الدفاع عن

«لقمة الشعب وكلمته» هو الشرط الضروري للدفاع عن الوطن.

وكان لافتاً أن أهم ما أنجزته الجماهير في تونس ومصر هو كشف الحجب عن حجم الفساد والمفسدين في جهاز الدولة وخارجه بهاتين الدولتين، بحيث جرى تغول القسم الأعظم من ثروات الشعبين التونسي والمصري على أيدي حفنة من طواغيت المال الذين كانت الأجهزة الأمنية طوع بنانهم في قمع أية حركة شعبية معارضة لقوى الفساد والنهب الكبير، وخصوصاً في مصر التي ترافقت فيها الخيانة الوطنية بالتوازي مع نهج الليبرالية-الاقتصادية المتوحشة.

وكي لا يبقى الحديث عن بلاد عربية بعيدة عنا، لابدّ من عودة التأكيد مجدداً أن أهم ما يحصن الوحدة الوطنية في سورية في ظروف ازدياد العدوانية الأمريكية والصهيونية تجاه كل شعوب المنطقة، بما فيها بلدنا، هو المراجعة الشاملة للسياسات الداخلية والقطع الكامل مع السياسات الاقتصادية الليبرالية وترحيل رموزها المتمثلة بالحامل الاقتصادي المعبر عنها.

وإذا كانت الحكومة قد رحلت، هناك خشية شديدة في الشارع السوري من أن يجري تغيير الوجوه دون تغيير السياسات الاقتصادية-الاجتماعية التي ثبت فشلها وخسرنا معها الوقت الثمين وجرى أكبر قدر من التضليل عبر الأرقام التي كانت تعلنها الحكومة حول «نسب النمو ومعدلات الفقر والبطالة والاستثمار ومستوى المعيشة». وكان الرد الشعبي الصامت والمعلن هو ازدياد حالة الاستياء الشعبي وارتفاع منسوب عدم الرضا الشعبي عن أداء وسياسات الحكومة. ولو قمنا بإجراء استفتاء شعبي حقيقي وشفاف حول شعبية الحكومة وسياساتها لكانت النتائج تقضي برحيل الحكومة قبل هذا الأوان بكثير.

ولعل أخطر ما أثار توجس وقلق الشعب السوري هو أن سياسة الخصخصة المنقعة بدأت تقترب من المرافق السيادية (الكهرباء والمرافئ والمطارات وغيرها)، الشيء الذي يتناقض صراحةً مع الدستور ولاسيما المادة ١٤ منه، ناهيك عن التراجع الخطير في الزراعة والصناعة ومتابعة الإجهاز بشكل مبرمج على قطاع الدولة (القطاع العام).

إن الرد الصائب على كل ما شهدته بلدنا سورية من أحداث دامية من درعا وحتى اللاذقية مع الأخذ بعين الاعتبار محاولات أعداء الداخل والخارج لتحويلها إلى «فتنة» خطيرة، يكون بإعلان الحرب الحقيقية على قوى الفساد الكبرى في جهاز الدولة وخارجه، خصوصاً أن الحرب على تلك القوى هي مهمة دائمة ولن تكون ناجحة إلا بتعبئة قوى المجتمع ضدها، لأن قوى الفساد كانت وما زالت بوابات العبور وما للعدوان الخارجي المرتقب على سورية وخصوصاً بعد التغييرات التي حدثت في مصر وبداية اختلال المعادلة في ميزان القوى في الصراع العربي-الصهيوني.

ومن هنا، لابد من إصدار منظومة من التشريعات والقوانين التي تتضمن أقصى العقوبات ضد الفاسدين الكبار وأشراك المتضررين وضحايا النهب في محاسبتهم، لأن الحياة أثبتت أن أي إصلاح في بلدنا يستحيل تحقيقه دون الحرب على الفساد ومحاسبة رؤوسه الكبار أمام الشعب، وليس «كف يدهم عن العمل» بل المطلوب استعادة الأموال المنهوبة للشعب الذي أصبح على دراية كاملة بحجم فروات الفاسدين السابقين والحاليين، والذين هم أشد وأخطر أدوات الفتنة الداخلية وغياب الأمن والاستقرار في المجتمع.

h.monther@kassioun.org

معاً في مواجهة الثورات المضادة معاً من أجل ثورة عربية مستمرة



التدخل السريع والإعلاميون المأجورون يغطون هذه الجرائم بأشكال مختلفة من الذرائع المزورة والمضللة التي لم تعد تنطلي على أحد، كما كشفت الأحداث في أكثر من عاصمة عربية عن دور ما يعرف بالنواب البلطجية من عملاء الشرطة السرية في تدبير الاعتداءات على المسيرات السلمية.

٦- ومن الأساليب الدنيئة الأخرى التي تحط من الكرامة جملة الرشى الصغيرة التي تتعامل مع الجمهور كمتسولين على أبواب السلاطين والزعماء الفاسدين.

كيف نواجه الثورة المضادة

ابتداءً، لا بد من التحذير من خلط البعض بين مشروع الفوضى الأمريكية الهدامة لتفجير وتمزيق الشرق العربي، والثورات البرتقالية المشبوهة التي أدارتها المخابرات الأمريكية لتفكيك بلدان شرق أوروبا وإخضاعها للمافيات اليهودية والمصالح الرأسمالية، وبين الثورة الشعبية العربية التي سرعان ما تحولت إلى كرة تلج تكبر كل يوم من المحيط إلى الخليج.

وعلى هذا الصعيد فإن وجود تقاطعات في الإصلاح الديمقراطي بين قوى هذه الثورة وبين بعض العواصم العالمية هو وجود مفهوم وموضوعي حيث تحاول الرأسمالية العالمية ترميم نفسها ومحيطها العالمي بإصلاحات ديمقراطية شكلية تفرغ الثورة من مضمونها وتحولها إلى ثورة مضادة. و لذلك فإن أول الخطوات المطلوبة لمواجهة هذه الثورة المضادة هو الاستمرار في الثورة واليقظة إزاء لعبة شراء الوقت عبر لجان الحوار العقيمة وحديث الوحدة الوطنية المزعومة بين قوى الفساد والقمع وبين القوى الشعبية بالإضافة لرفض الرشى والتنازلات الصغيرة التي تقدمها القوى المنتفذة.

الجمعية التأسيسية الوطنية الأردنية - تغيير

معارضة لاتينية متزايدة للتدخل العسكري في ليبيا



فابيانافرايسينيت

شهدت دول أمريكا اللاتينية في الأيام الأخيرة، موجة متنامية من المعارضة للتدخل العسكري في ليبيا، وذلك على ضوء عدم وضوح الهدف من الهجمات التي تشنها القوات الغربية بزعمامة الولايات المتحدة أولاً، ثم بقيادة حلف شمال الأطلسي اعتباراً من ٣٠ الجاري. وصرحت رئيسة البرازيل أن هذا التدخل بحجة حماية المواطنين المدنيين، يتسبب الآن في مقتلهم.

وكانت البرازيل قد امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن على قرار استخدام «كافة التدابير الضرورية» للحد من العنف في ليبيا. والآن، طالبت رئيسها ديلما روسيف بوقف إطلاق النار على الفور، مؤكدة أن هذا التدخل العسكري قد أسفر عما كان يخشى منه، أي سقوط ضحايا مدنيين بدلاً من حمايتهم.

وصرحت وزارة خارجية البرازيل في بيان أخير أن «الحكومة البرازيلية، إذ تأسف للخسائر في الأرواح نتيجة الصراع في هذا البلد (ليبيا)، تتربط تنفيذ وقف إطلاق النار فعلياً وفي أقرب وقت ممكن، بشكل يمكن من ضمان حماية الأهالي المدنيين وخلق الظروف المواتية لمعالجة الأزمة من خلال الحوار».

وأضاف البيان أن «البرازيل تكرر تضامنها مع الشعب الليبي في البحث عن مزيد من المشاركة في تحديد مستقبل البلاد

أطباء الجزائر يواصلون إضرابهم

قرر الأطباء «المقيمون» (الذين يواصلون الدراسة في الاختصاص) في الجزائر الأربعاء مواصلة الإضراب للمطالبة بزيادة أجورهم وإلغاء «الخدمة المدنية» رغم وعود وزير الصحة بتنفيذ مطالبهم.

وصرح الدكتور أمين بن حبيب أحد المتحدثين باسم الأطباء لوكالات الأنباء: «أبلغنا الأطباء الذين نمثلهم عن فعوى اللقاء الذي جرى مع الوزير والوعود التي قدمها لنا فقررنا مواصلة الإضراب».

وكان ٢٢ مندوباً عن ثمانية آلاف طبيب يواصلون الدراسة في الاختصاص، التقوا في وزارة الصحة مع الوزير جمال ولد عباس وبحضور ممثلين عن وزارة التعليم العالي ومديرية الوظيفة العمومية «لدراسة المطالبين الأساسيين وهما إلغاء الخدمة المدنية الإجبارية ووضع قانون أساسي ينظم عمل الأطباء المقيمين لزيادة أجورهم»، بحسب الدكتور بن حبيب.

وبدأ الأطباء إضراباً مفتوحاً الاثين شهد استجابة واسعة، واستشيت منه مصالح الطوارئ والمناوبات الليلية.

إصابات بإشعاعات نووية قرب مفاعل مكسيكي

سجلت مدينة فيغا دلا توري، الواقعة بالقرب من محطة «لوغونا فيردى» للطاقة النووية على مسافة ٢٩٠ كيلومتراً من عاصمة المكسيك، ٩٨ حالة إصابة بمختلف أنواع السرطان والرباعي والشلل النصفي ومتلازمة «داون» وغيرها من الأمراض الخطيرة الناتجة عن إشعاعات نووية.

ونسبت رئيسة البلدية لبيتيثيا رودريغيث، وكذلك الضحايا والناشطون المكسيكيون هذه الإصابات إلى هذه المحطة النووية التابعة للجنة الوطنية العامة للكهرباء والتي بدأ تشغيلها في عام ١٩٩٠ . وتساءلت رئيسة البلدية المتضررة «ما الذي يضمن لنا أن لا يتكرر هنا ما يحدث في اليابان؟ لا نعرف ما الذي يمكن أن يحدث يوم الغد»، علماً بأن مدينة فيغا دلا توري التي تأوي ما يزيد عن ١٨٠٠٠ نسمة، تعيش أساساً على الزراعة وتربية الماشية، بينما تضم محطة «لا غونا فيردى» مفاعلين نوويين تبلغ قدرتهما الإجمالية على توليد الطاقة نحو ١٤٠٠ ميغاوات، وتعمل باستخدام اليورانيوم المخصب.

عزمي بشارة: الإنتاجية، معدلات النمو، الديمقراطية..

إن الاقتناع بالحقوق الديمقراطية يجب أن يكون موجوداً، وكذلك الاقتناع بضرورة نقل سورية إلى الديمقراطية وبضرورة سير الإصلاحات بهذا الاتجاه، وعندها فقط تكون الإصلاحات جدية.

● ما رسالتك لأبناء درعا؟

لقد قلت إن مطالبهم محقة، فمنطقة درعا فيها أعلى نسبة هجرة للخارج للبحث عن عمل، وقد أغلقت آبارها الارتوازية، وأعلى نسبة تسرب من التعليم الابتدائي، وهناك غير ذلك، ولكن درعا احتجت على اعتقال أطفال تحت سن الخامسة عشرة ولم يفد بالإفراج عنهم الاتصال بالأجهزة الأمنية بأية طريقة، ودرعا للعلم بلد مدني متجاوز للعشائر، ولكن الناس تلجأ للعشيرة في المصائب من هذا النوع، ولم يفرج عن الأطفال حتى انتفضت درعا، وحتى عند ذلك فقد كان طابع الاعتصامات نخبويًا، من حقوقيين ويساريين وشباب على فيس بوك وتويتر.. الخ، وكل هؤلاء باعترادي مطالبهم مشروعة، حتى أولئك الذين اعتصموا أمام وزارة الداخلية وتظاهروا في سوق الحميدية وهتقوا «الشعب السوري ما بينذل» فعلاً الشعب السوري لا يذل وهذا شعار صحيح ويجب أن يهتفوا به، وقد هتفوا بحياة بشار الأسد للتعطية على هتافهم في الحميدية. أما في درعا فهي انتفاضة شعبية وهذا ليس تأمرًا خارجياً، إنه شعب له أطفال تحت سن الخامسة عشرة معتقلون لم ينفع للإفراج عنهم الحديث مع المحافظ أو غيره، فانتفض الشعب، هل تطلق النار عليه؟ هذا غير مقبول، وأنا متأكد أن انفلاتاً وقع فليس كل ما جرى جرى بأوامر لأن الحديث يدور عن ٥٥ شهيداً، وهؤلاء يجب على الدولة أن تعلنهم شهداء وأن تتعامل معهم كشهداء.

●كيف تنظر إسرائيل وأمريكا إلى ما يجري في سورية؟

طبعاً هناك شيء متناقض، فإذا بقي مشغولاً بقضاياه الداخلية لفترة طويلة سيكون هذا مفيداً لهم، وإذا كان مضطراً طوال الوقت لاستحضار الإرهاب الإسلامي وغيره من المصطلحات فهذا مفيد لهم، وعدم الاستقرار مفيد لهم، أما الانتقال إلى إصلاحات ديمقراطية حقيقية عميقة تؤدي في النهاية إلى نمو اقتصادي حقيقي بعد استرجاع الأموال والكفاءات السورية من الخارج، وضرب الفساد، وتحقيق شعور الناس بأنها ليست في خدمة النظام وإنما النظام في خدمتها، إذا تحقق كل هذا ستكون سورية مصيبةً لأمريكا وإسرائيل، فبالنهاية سورية لديها ثروات وإمكانات كبيرة، وكل هذا ممكن أن يتم في ظل الرئيس الحالي، وهذه فرصة كبيرة ويجب عليه ألا يفوتها، ولكن بالنهاية هذا قرار وله انعكاساته على لبنان وفلسطين بقوة هائلة. وبالنهاية إسرائيل وأمريكا يريدون النظام السوري مشغولاً بالداخل طوال الوقت، ولا يريدون سقوطه لأن الفوضى ستعبر الحدود بطبيعة الحال.

●هذا التحالف بين السياسي ورجل الأمن ورجل الأعمال، هل يسمح بمرور بعض الإصلاحات؟

أعتقد أنه قادر فمنصب الرئيس في سورية ما يزال منصباً قوياً جداً قادراً على أخذ زمام المبادرة، وبإمكانه أن ينشئ هيئة مكافحة فساد ويضع على رأسها مدعياً عاماتابعاً له، وبإمكانه أن يصادر نصف أموال الفاسدين ويبني بها مشايف، وممكن أن يفرض ضرائب بأثر رجعي على الفاسدين الذين لا يمكن محاسبتهم.

● لكن الحرية أولاً؟

نعم، ولكن الشعب السوري إذا رأى أن هذا الذي سرق ولم تثبت إدانته تم فرض ضرائب رجعية على ثرواته تحت شعار من أين لك هذا، سيؤكد أن مشاكل نصف الجامعات السورية والمشايخ السورية يمكن حلها، كم برأيك يدفع رجال الأعمال في سورية من الضرائب؟ هل نقول إن زيادة الليرة والخصخصة بدل وضع ضرائب تصاعدية لكي يستطيع القطاع العام يقدم الخدمات للفئات الفقيرة بالمجتمع أو يقوم بإنشاء البنى التحتية التي لا يستطيع أحد في سورية إنشاءها سوى الدولة؟ سورية مختلفة من ٢٠ إلى ٣٠ سنة من حيث البنى التحتية، وهذه أمور يجب أن تتم لتحقيق أي تنمية قادمة. ■■



●هل يبدو من سلوك النظام السوري أنه جاد في قضية النظر بالإصلاحات؟

صحيح أن هذا الموضوع يخص النظام السوري، ولكنه لا يخصه لوحده، فمصير سورية هام جداً لنا كعرب، ومهم جداً للمشرق العربي، فنتيجة التقسيمات الاستعمارية هناك قضية ساهمت الأنظمة الاستبدادية بإذكائها، وهي قضية الطائفية، وهي مقتل في المنطقة التي تحوي الهويات بكل أنواعها وتتقسم وتتشردم، ولا تنتهي هذه القضية المقتل إلا عبر بناء مواطنة حقيقية في ظل عروبة ثقافية جامعة للجميع، وهو الشكل الجديد للقومية العروبية وليس الشكل الأيديولوجي الذي كان سائداً، وهذا ما تؤكد سورية عليه بجدية، ولكن كل هذا له معنى عند المواطن فإذا لم تقرر عملية بناء المواطنة هذه بأمر إيجابيه مثل الحريات والكرامة وعدم الإذلال والفرص للشباب فمن الممكن أن تخرج أجيال من المواطنين- الذين لم يشاركوا في النضالات السابقة ولم يضح أهلهم في حركة التحرر الوطني- تعادي كل الانتماء الوطني والعروبي(....).

(...) بالمحصلة، أنا أعتقد أن الاقتناع بالحقوق الديمقراطية يجب أن يكون موجوداً، والاقتناع بضرورة نقل البلد إلى الديمقراطية وضرورة سير الإصلاحات بهذا الاتجاه، وعندها فقط تكون الإصلاحات جدية، لاسيما وأنك تعلم بأنك لن تحكم إلى الأبد لأن لا شيء اسمه للأبد!.

لدينا زعماء حكموا ٤٠ سنة ويرتكبون مذابح لكي يتابعوا حكمهم، هل هذا طبيعي؟ كيف تقبله البشرية وكيف يقبله الإنسان ذو الكرامة والوعة؟ هل انقطعت الدنيا؟ ولماذا يجب عليّ أن أهتف طوال الوقت؟..

أفهم أن هناك مناسبات وطنية، وأفهم أن هناك رموزاً يجب أن أحترمها، ولكن لماذا تتلخص سياسيي الثقافية بالهتاف لفرد؟! وأقول بكل وضوح لا تقوم دولة دون احترام لرئيسها وأفرادها، فبالنهاية هناك رمزيات ومراتب ولا تقوم الدولة دون نظام، ولكن لا تقتصر الثقافة السياسية على الهتاف لساركوزي، والمصيبة أنهم يهتفون له الآن في طرابلس في حين لم يهتف له أحد في فرنسا!.

من غير المعقول أن يكون هذا موجوداً حتى الآن، والتخلص منه يتطلب أول الأمر بالاقتناع بأن الحاكم لن يحكم للأبد، ويشعر بأن الشعب أعطاه شرعيته بغض النظر عن كيفية ذلك، حتى وإن لم يتم انتخاب الحاكم يجب أن يفترض أن مصدر شرعيته هو الشعب وليس العكس، وليست الأمور مكرمات بأن يتكرم الرئيس بعلاج فلان مثلاً، نحن نريد تأميناً صحياً ولا نريد أن يتكفل أي رئيس بعلاج أي مواطن.

●ماذا يجب على النظام السوري أن يفعل الآن لنزع الفتيل، أم أن الأمر قد فات؟

لم يفته الأمر، ولم تقلت الأمور، ولكن يجب عليه التعامل مع الأمر بالجدية اللازمة في عملية الإصلاح التي قد يكون لها تبعات كثيرة، فأنت لا تستطيع أن تبني استقلال القضاء وترضي في الوقت نفسه كل الناس، فمتجاوزو القانون سيحزنون، ولكن هذا لا يعني ألا تبني قضاءً مستقلاً وليحزن المتجاوزون، ومكافحة الفساد ستحزن أناساً مقربين من السلطة، ولكن يجب أن يكافح الفساد، وإذا أردت فتح حرية التعبير فعليك فتحها الآن وليس لاحقاً.

بالنسبة لسورية فأنا أعرفها، وأنا صديق وما زلت، وقد تقاطعت طرفتنا في النضال على قضايا عربية وعلى قضايا المقاومة والدفاع عن عروبة المنطقة وعدم تبعيتها للغرب، ولكن ولا مرة امتدحت النظام السوري على أدائه الداخلي، وكنت مستعداً لتحبيد هذا إلا أن الشعب السوري أعلن عن نفسه، وأشعر أنه يجب أن يقال ما نقلوه اليوم علناً ويجب أن تتخذ إجراءات جدية وعندما تقول سأفتح المجال لحريات الإعلام فهذه قضية لا تحتاج تأجيلاً، ولن تخبر الدنيا طالما أ منع التحريض الطائفي، وهذا ما أقوله بحق، ولكنني أؤكد أنه لا يمكنني أن أمنع الدين.

نعم يمكنك أن تمنع التحريض الطائفي وتحصين الشعب السوري منه، وأفضل طريقة لذلك هي شعور المواطن السوري بالمساواة.

الحقيقي وراء الحذر بالتعامل مع سورية، فهناك من سيراهن على الشعارات الطائفية للتخلص من الموقف السوري في قضايا أخرى، وأنا أتكلم بكل حرفة لأنني أعتقد أن الموضوع مصيري ووجودي، ولم يعد الوقت لإسداء النصائح فقط بل إنه وقت الترجي لتقبل النصائح، والوضع الوجودي والنصائح لا تتعلق بمصلحة النظام في سورية- على اعتبار أن هذه ليست وظيفتنا- وإنما تتعلق بإرادة المحافظة على سورية.

●كليتوتن تقول إن بلادها لن تتدخل في سورية كما تدخلت في ليبيا، فما هي الفكرة التي يراد إيصالها إلى الناس، هل سورية تتعرض لخطر كبير إن حدث ارتباك أو ثورة عارمة كما حدث في البلدان الأخرى؟

بالنسبة لحديث هيلاري كلينتون حول التدخل، بالأصل إن تدخلها في ليبيا هو من أغرب الأمور التي حصلت، فعلاقة كلينتون بالقذافي وبعائلة القذافي حتى قبل أسبوعين من الثورة الليبية موثقة بالصورة والصوت، وكلينتون لم ترد التدخل في ليبيا أيضاً وهذه قضية غربية من حيث تبلور المعارضة في ليبيا ومن حيث أخذها لهذا الطابع، ولكن كلينتون لا تستطيع أن تتدخل في سورية وليس مطروحاً أن تتدخل في سورية، وليس لديها أية قدرة أخلاقية أو سياسية أو عسكرية للتدخل في سورية، وأظن أن لحظة تدخلها بأي شكل ستوحد الشعب السوري كله، فهنا الرهان على المشاعر الوطنية والعروبية للشعب السوري، وهو شعب مناضل وواع وقد تحمل كثيرا تحت شعارات من هذا القبيل.

وبالنسبة للعرب فأنا أؤيدك بأن العرب يخشون من التغيير

وقد يتجاوزون خلافات سياسية فيما بينهم لتفاديه، وهذا ليس مقتصرأ على الحالة السورية، فقد تضامن القادة العرب مع بعضهم باستثناء حالة القذافي، والقلق الحالي هو خوف من التغيير بشكل عام.

●أقصد القلق على سورية تحديداً بحكم ظروفها الاستراتيجية؟

هذا صحيح، ولكن لا أقرح على سورية أن تعتبر هذا القلق العربي مصدر قوة، فكما حصل بعد أن حضرت المقاومة العراقية بالإنجاز الكبير في هزيمة المحافظين الجدد، والمقاومة اللبنانية في ٢٠٠٦ بإفشال المشاريع الأمريكية بشأن لبنان بعد ٢٠٠٣ بعد التدخل في العراق، سورية انتقلت من وضع صعب إلى شعور يتجاوز الثقة بالنفس قليلاً، وأنا كان رأيي أن موقف سورية لم يزد قوة، فالقوة تكون اقتصادية- اجتماعية وليس بأعداد وزراء الخارجية الذين يزورون العاصمة، ومصدر القوة الرئيسي هو التماسك الاجتماعي، ومصدر الشرعية هو الإنتاجية ومعدلات النمو والديمقراطية ووطنية المواطن السوري ونسب الهجرة والهجرة المضادة والرضا عن مستوى ونمط الحياة وعن التماسك الحقيقي في معركة تحرير الجولان وعن الوقوف الحقيقي للدفاع عن البلاد ومصالحها الوطنية..

القوة ليست في المناورة جيواستراتيجية بسبب الوضع الأمني الجيواستراتيجي للمحافظة على التوازن والاستمرار بالمناورة دولياً، ولا شك أن هناك مهارة سورية في هذا الصدد مكتسبة عبر الزمن ولكنها لا تكفي كمصدر قوة أساسي، ولذلك فالاتصالات الهاتفية التي أعلنت حول الأمير الفلاني والملك الفلاني جيدة، ولكنها ليست مصدر القوة الأساسي الذي إنما يمكن في علاقة النظام بشعبه ومدى التفاف الشعب حول النظام، وهذا مالم يعد يكفي فيه الهتاف للسيد الرئيس، وأقول هذا مع محبتي الصادقة ورغبتي الصادقة أن ينجحوا بعملية الإصلاح إلا أن كلمة إلى الأبد والأبد يجب أن تنتهي من القاموس فليس هناك شيء بلا نهاية، والشيء الذي يجب أن يكون على المدى البعيد هو الشعب السوري والدولة السورية ومؤسساتها وآليات عمل هذه المؤسسات بعد أي رئيس للدولة، وليس أن يكون البرنامج الوحيد للناس هو الالتفاف حول الشخص مهما كان هذا الشخص مهما .

يجب بناء مؤسسات، ونظرياً فإن كل المسؤولين يتفقون معك حين تقول هذا الكلام، ولكن في التطبيق يقولون هذا غير ممكن وذلك غير ممكن فالظروف لا تسمح، وإذا بقيت في هذا المنهج فسنتجلس لتواجه ما تواجهه الآن.

التقت الجزيرة يوم ٢٩-٣-٢٠١١ المفكر العربي د. عزمي بشارة الذي أفرد أثناء اللقاء جزءاً مطولاً من حديثه لقاربة الوضع في سورية ومآلاته وتداعياته، وقد ارتأت «قاسيون» نشر مقطع مطولة من هذا اللقاء نظراً لأهميته.

● سورية في قلب الحدث اليوم، ماذا يجري في سورية دكتور عزمي؟

إننا في حقبة تاريخية واحدة، تتشابه فيها بنى الأنظمة الحاكمة وتتشابه حاجات الشعوب وطلبتها، وقلنا سابقاً إن ما يجري سيصل إلى الجميع، ومن الواضح أنه لن يلتف حول بلد مركزي وكبير مثل سورية فقط للاعتبارات السياسية المتعلقة بمواقفها السياسية الخارجية التي جعلتنا في كثير من الأحيان متحالفين معها على مستوى دعم المقاومة ورفض الإملاءات الأمريكية والرهان على المقاومة العراقية وأخذ مجازفات حقيقية في الرهان على المقاومة العراقية، وغير ذلك مما يمنح سورية مكانة خاصة حتى لدى أناس يؤيدون الديمقراطية ويريدون الديمقراطية، ولكن هناك تقاطعات كبيرة وهناك صراعات كبرى وجودية تتعلق بهوية المنطقة جعلتنا نلتقي مع سورية، ولكن في النهاية في كل الدول توجد شعوب لديها مطالب محقة، ولا يمكن استخدام الاعتبارات السياسية على أهميتها للتعطية على ممارسات سياسية واقتصادية وإدارية لا ترضي المواطنين ولا ترضي الفئات المخلصة في الأنظمة نفسها .

● ما تقييمكم لهذه الممارسات في إدارة المجتمع، في الإدارة السورية للمجتمع السوري؟

هذا موضوع يطول، وهناك الكثير من الدراسة والبحث تتناول هذا الموضوع، وقد طرحت في مقالات سابقة لي طرحت قضية (الكارتيل) الحاكم الذي يقوم في حالات كثيرة بتهميش الحزب ويحوله إلى رابطة مصلحة، من حزب أيديولوجي يناضل بمواقفه لأنه مضطر للتنافس مع الآخرين فيصبح مضمون له موقف القيادة بالمجتمع والدولة دستورياً وهذا أمر غريب، فيتفرغ أيديولوجياً وسياسياً من مضمونه ويصبح غير مناضل، ويملي مواقفه ويتحول إلى مكان لأصحاب المصالح الذين يستخدمون الدولة لتحقيق مصالحهم، وتغول الأجهزة الأمنية بالشكل الذي حصل قد يكون لدى بعض أي نظام تفسير حول كيفية بدء هذا التغول، ولكن في النهاية يصبح هذا التغول أمراً يصادف المواطن في حياته اليومية في أمور لا علاقة لها بالأمن أحياناً، وهذا التغول حول الأجهزة الأمنية إلى مصالح اقتصادية، فالفساد الذي لم يعد يترك أي قطاع من قطاعات الحياة الاقتصادية والسياسية دون أن يمسّه بلوثة الفساد التي تضع الإثراء الشخصي فوق المهنية والواجب.

المواطن هنا يتحول إلى أحد شخوص روايات كافكا، ويدخل في دوامة من الصباح إلى المساء لكي يرتب أموره بحيث لا يتعرض للآذى وليس لكي يستفيد، لقد دخل الفساد إلى الأجهزة الأمنية، وهذا أمر خطير حتى بالنسبة للأمن القومي، فإذا لم تكن الحدود آمنة لجهة دخول السلاح سيكون الفساد أكثر من قضية اقتصادية، والفساد بهذا المعنى أصبح قضية أمن قومي، ورغم ذلك هناك إنكار لوجود الفساد في المستويات العليا، وهذا غير صحيح إطلاقاً .

وأضف إلى ذلك رجال الأعمال الجدد ومطالبهم، إذا تبنيت اللبرلة الاقتصادية على النموذج التونسي، فإن النموذج الاقتصادي التونسي فشل وما زالت سورية تحاول الوصول إليه، أي القيام بلبرلة اقتصادية مع سلطوية سياسية ونتيجة هذا ستكون كارثة حقيقية، لأن اللبرلة مع السلطوية السياسية دون رقابة ديمقراطية من المجتمع تؤدي إلى نهب المجتمع، سواء عبر نهب قطاعه العام بالخصخصة، أو عبر تملك أراضي الدولة وشواطئها، أو عبر عملية السطو على قطاع التربية والتعليم وغيرهما من القطاعات التي كانت الدولة تكفلها للفقير في فترات سابقة وكان هذا يؤدي إلى أن المجتمع يتناسى الحرية مقابل الأمور التي تؤمنها له الدولة من تعليم وصحة، أما اللبرلة الاقتصادية دون ديمقراطية تعني عملياً أسوأ أنواع الرأسمالية الطفيلية التي تعتاش على نهب الدولة، فهي لا تدفع ضرائب بسبب تقشي الفساد، والفساد يتفشى لغياب الديمقراطية، وإذا الدولة لم تأخذ ضرائب من هؤلاء فكيف ستعيش؟ على المعونات؟! إنها ستعيش على الضرائب من الناس البسطاء، أو أنها ستوقف عن تقديم الخدمات، ولن تعود قادرة على تقديم البنى التحتية التي ستتدهور وسيجري تآكل في مصادر البلد الطبيعية، وهذا الوضع الذي في حال تكاثفت عناصره مع بعضها من لبرلة اقتصادية بالنمط السلطوي، أي لبرلة دون لبرلة سياسية، بل لبرلة اقتصادية تنشئ فئات طفيلية تعيش تحت أسماء مختلفة مثل الشركات القابضة التي هي قابضة على الناس عملياً(....).

●لماذا درعا إذا؟

أمور عديدة متعلقة بوضعها الاجتماعي الثقافي، وكيفية إدارتها، وأنا قلت إن المناطق التي اشتعل فيها الاحتقان بشكل خاص كانت المناطق التي تشهد نقاشاً بين السكان والمحافظين ويتعلق النقاش بأسلوب إدارة المحافظ.

●أي ليست النقاشات طائفية؟

قطعاً لا، ولكن بالتأكيد هناك من سيعمل على رفع هذه الشعارات إقليمياً، فبالأكيد هناك أعداء جيواستراتيجيين لسورية سيراهنون على هذا الصراع، وهذا هو السبب

ميغيل دي أونامونو.. جرأة المثقف الحقيقي في مواجهة الفاشية

◀ تقديم وترجمة: صالح علماني

عندما اندلعت الحرب الأهلية الإسبانية، في شهر تموز ١٩٣٦، على إثر تمرد قوات فرانكو الفاشية ضد الحكومة الشرعية المنتخبة، وقف الكاتب والمفكر الإسباني الكبير ميغيل دي أونامونو إلى جانب التمرد المضاد للجمهورية، واعتبره نضال الحضارة ضد الطغيان والتسلط، وقد كان منسجماً بذلك مع أفكاره اليمينية المحافظة. ولكنه حين رأى همجية الانقلابيين الفرانكويين وتماديهم في اقتتاف المجازر، أعلن بكل وضوح أنه سيكون جاهزاً.

الحرب في إسبانيا ليست حرباً أهلية، وإنما هي حرب همجية، وليست حرب إسبانيا ضد إسبانيا الأخرى، وإنما هي حرب إسبانيا ضد نفسها. وقال في الفاشيين: ليسوا حزباً، وإنما هم قطع، وراء تحييتهم العدم، ووراء العدم الجحيم.

في الثاني عشر من شهر تشرين الأول ١٩٣٦، أي بعد ثلاثة أشهر من بدء الحرب، أقام الفرانكويون في جامعة سلمنكا، وكان أونامونو رئيساً لها، احتفالاً حضره عدد من الشخصيات المؤيدة للانقلابيين، منهم كارمن بولو دي فرانكو، زوجة قائد حركة التمرد، والمطران الكتلاني بلا إي دانييل، والجنرال ميبان أستراي (وهو مشوه حرب، فقد ذراعه وأحدى عينيه في حرب إسبانيا الاستعمارية في المغرب، وكان أحد أشد العناصر دموية في حركة فرانكو الانقلابية)، أما الجمهور الفاشي. وقد ألقى أحد أساتذة الجامعة، المدعو مالدونادو، خطاباً ينضج بالحقд والضغينة على الكتلانيين والباسكيين (بحضور المطران الكتلاني، وأونامونو الباسكي)، فتأجج حماس الفاشيين، وراحوا يهتفون بالموت للكتلانيين والباسكيين، وكان شعارهم المدوي «يحي الموت».

عندئذ نهض رئيس الجامعة، الكاتب والمفكر ميغيل دي أونامونو، ولم يكن مقررراً له أن يلقي كلمة في ذلك الاحتفال، وارتجل خطاباً يعتبر اليوم أحد النصوص العظمى في تاريخ إسبانيا الحديث، أدان فيه همجية الجنرالات المتمردين ودمويتهم في عقر دارهم وبحضورهم، بجرأة لا تعرف التردد أو الخوف، وهو يعلم أن من قتلوا غارسيا لوركا في تلك الأيام، لن يمنعمهم شيء من قتل كاتب عجوز يكشف لهم حقيقتهم دون رياء أو مواربة. وفي ما يلي خطاب أونامونو التاريخي.



الموت للموت

بدأ أونامونو كلامه قائلاً:«إنكم تنتظرون كلمتي. فأنتم تعرفونني جيداً وتعرفون أنني غير قادر على الصمت. لأن الصمت أحياناً يعني الكذب. ولأنه يمكن تفسير الصمت على أنه موافقة. «كنت قد قلت إنني لا أريد التكلم، لأنني أعرف نفسي: ولكنني سحبت من لساني وصار من واجبي أن أتكلم. لقد جرى الحديث هنا عن حرب دولية للدفاع عن الحضارة المسيحية؛ وأنا نفسي فعلت ذلك في مناسبات أخرى. ولكن لا، فحربنا الآن هي مجرد حرب همجية. لقد ولدت على «هددة» حرب أهلية أخرى(الحرب الكارلستية الثانية) وأعرف ما أقول. فالانتصار لا يعني الإقناع ولا بد من الإقناع قبل كل شيء، ولا يمكن للحقد الذي لا يترك مجالاً للرحمة أن يُقنع أحداً: الحقد الناقم على الفكر، وهو فكر ناقد، ومفاضل، وتفتيشي، ولكنه ليس محكمة تفتيش.

أريد أن أعلق على خطاب البرفسور مالدونادو (وأقول خطاب لمجرد إطلاق تسمية على ما قاله). ولنترك جانباً الإهانة الشخصية التي يتضمنها انفجار الشتائم المفاجئ ضد الباسكيين والكتلانيين. والمطران هو كتلاني، سواء شاء ذلك أم لم يشأ، فقد ولد في برشلونة، ليعلمنا الديانة المسيحية التي لا تريدون معرفتها. وأنا كما تعلمون ولدت في بلباو، فأنا باسكي أمضيت

حياتي في تعليمكم اللغة الإسبانية التي لا تعرفونها. وهذه اللغة هي إمبراطورية حقيقية، إنها إمبراطورية اللغة الإسبانية..»

كانت العصبية قد سيطرت في أثناء ذلك على الجنرال ميبان أستراي، فخطب بيده الوحيدة على الطاولة وقاطع المتكلم بصفاقة: «أيمكنني التكلم؟ أيمكنني التكلم؟». وبدأ الكلام فوراً. فألقى خطبة قصيرة، غير متماسكة، أملتھا عليه حالته الهستيرية، مدافعاً عن التمرد العسكري. ويقول شاهد عيان أنه أطلق العنان للزمجرة والصراخ والهتافات، غير أن أونامونو تمكن بدوره من العودة إلى مواصلة كلمته:

«لقد سمعت للتو صرخة تهين حرمة الموتى ولا معنى لها، تقول: (يحي الموت!)، وأشعر بأن هذه الصرخة هي معادل للقول: (فلنمت الحياة!). وأنا الذي أمضيت حياتي في الجمع بين متناقضات ظاهرية أثارت حفيظة من لم يفهموها، يتوجب علي أن أقول لكم، بصفتي مرجعاً في هذا الشأن، إن هذا التناقض الظاهري السخيف في هذه العبارة يبدو لي مثيراً للاشمئزاز. ذلك أنها أطلقت تكريماً للمتحدث الأخير، وأنا أفهم من ذلك أنها موجهة إليه، مع أن ذلك قد حدث بطريقة ملتوية ومفرطة في الشطط، إنها موجهة إليه كشاهد على أنه هو نفسه رمز للموت. وهناك شيء آخر! فالجنرال ميبان أستراي شخص مشوه، ولا حاجة إلى قول

ذلك بصوت خافت، إنه مشوه حرب. وقد كان ثريانتس أيضاً مشوه حرب. ولكن الأطراف لا تنفع مقياساً. فهناك اليوم مشوهون كثيرون في إسبانيا. وسيكون هناك المزيد منهم عما قريب، ما لم يدركنا الله بعونه. يؤلني أن أفكر بأنه يمكن للجنرال ميبان أستراي أن يملئ القواعد السيكولوجية للجماهير. لأنه مشوه يفتقر إلى العظمة الروحية لثريانتس الذي كان رجلاً فحلاً وكامل الرجولة بالرغم من عاهته. إن مشوهاً، مثلما قلت، يفتقر إلى هذا التفوق الروحي، يشعر عادة بالعزاء وهو يرى تزايد أعداد المشوهين من حوله.

ليس الجنرال ميبان أستراي واحداً من العقول المتميزة، حتى وإن كان غير ذي شعبية، أو ربما كان لهذا السبب نفسه غير ذي شعبية. الجنرال ميبان أستراي يريد أن يخلق إسبانيا جديدة (وهي عملية خلق سلبية بكل تأكيد) على صورته نفسها. ولهذا السبب يرغب في رؤية إسبانيا مشوهة ومبتورة، مثلما بين لنا دون قصد»

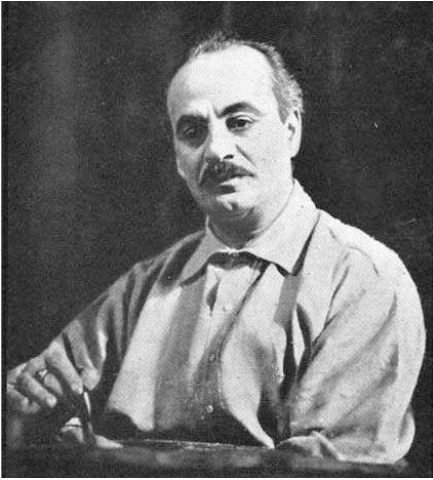
في هذه اللحظة قاطعه الجنرال ميبان أستراي صارخاً «الموت للفكر!». فصحح له المدعو خوسيه ماريا بيماں محاولاً أن يبيض ما لا يمكن تبييضه بقوله: «لا! فليعيش الفكر! والموت للمتقنين الخبثاء!». وكان بيماں يعرف عم يتكلم. ففي عام ١٩٣٥، ألقى محاضرة في قاعة «أكتيون إسبنيولا» بعنوان: خيانة المثقفين؛ وكانت تبشر بالسياسة الفرانكوية التي ستظهر في العام التالي.

ويمكن تصور ضجة الاستنكار التي أثارها الكتائبيون، من الأساتذة والجمهور، في مواجهة رجل عجوز تجرأ على قول ما لم يكن هناك أحد في إسبانيا، في تلك الظروف، قادراً على التوجه به إلى كائن مثير للاشمئزاز أخلاقياً. وعندما تمكن أونامونو أخيراً من فرض الصمت مجدداً، واصل كلامه قائلاً:

«هذا معبد للفكر، وأنا كاهنه الأكبر. وأنتم تدنسون حرمةه المقدسة. لقد كنتُ على الدوام – ولا يهمني ما تقوله الأمثال – نبياً في وطني. ستنتصرون، ولكنكم لن تقنعوا أحداً. ستنتصرون لأنكم تملكون فائضاً من القوة البهيمية. لكنكم لن تُقنعوا أحداً، لأن الإقناع يعني تقبل الحجة، ولكي تُقبل حجتكم تحتاجون إلى شيء تفتقدونه: العقل والحق في القتال. ويبدو لي من العبث الطلب منكم أن تفكروا بمصير إسبانيا». بعد أن أنهى أونامونو كلمته الجريئة، غادر القاعة وسط صرخات الفاشيين وشتائمهم وهم يتوعدون بالموت، واعتكف في بيته إلى أن توفي بعد أقل من ثلاثة أشهر من ذلك، فبيل انتصاف ليل ١٩٣٦/١٢/٣١.

■ ■

يا أخي السوري



نحن متساويان في كل ما آل إلى شقائنا وما يؤول إلى سعادتنا .

نحن متساويان وما الفرق بيننا سوى أنك كنت هادئاً ساكناً متجلداً أمام مصابك بينما أنا كنت أصرخ متسرعا وأصبح قانطاً في مصابي .

الآن قد عرفتك وعرفت ذاتي، صرت إن رأيت عيبا فيك أنظر إلى نفسي فأرى العيب فيها .

يا أخي السوري.. أنت مصلوب ولكن على صدري

والمسامير التي تثقب كفيك وقدميك تخترق حجاب قلبي .

وغدا إذا مر عابر طريق بهذه الجلجلة لا يميز بين قطرات دمك وقطرات دمي بل يسير في طريقه قائلاً :

ها هنا صلب رجل واحد .

■ ■

ربما..!

واقعيأً ومنطقيأً وحياتيأً.. إلخ..

الوطن بسيط للغاية، إلى درجة أننا لا نفكر بتعريفه، لأنه البيت والأهل والأصدقاء، فهل من الممكن أن نهدمه؟؟ ألا نهدم بهذا أنفسنا وحياتنا الشخصية؟؟ من تروق له سكنى الأنقاض سوى من لديه ملكات الخلد أو الجردان أو العقارب؟؟ الوطن بداهة.. لذا نعيشه بلا تفكير ..

❖❖❖

الوطنية، أيضاً، لا تحتاج إلى تفسير، هي بديهية مثل الحليب الذي رضعناه من أمهات بالكاد يعرفن القراءة، وبالكاد يفهمن العربية الفصحى، ومع ذلك ظللن على قيد الحياة رغم انتفاء كل أشكال الحياة، لبلدنا نحن الذين سنذهب إلى المدارس كي نفلسف أسماء الأشياء الأولى، فنجعل الوطن: حرية.. الحياة: كرامة.. التضحية: شرف.. ومن أجل إكمال مسيرة أرحام أمهاتنا في الإنجاب وملء الأرض نحاول تحويل المفاهيم إلى الواقع، حين نرى أن الواقع غير واقعي!!!

❖❖❖

الشعب هم هؤلاء الناس الذين هنا، والذين مثلي.. يكتبون من الحب لأن لهم قلوباً، ويتذمرون من غلاء الأسعار لأن لا طاقة لهم بذلك، وبطالبون بتحسين المعيشة، وبالتالي الدفاع عنها، لأنهم يعرفون الفرق بين حياة الأحياء وحياة الموتى..

❖❖❖

واقعيأً ومنطقيأً وحياتيأً.. نحن شعب وطني بدرجة ممتاز، لأننا نفعل كل ما يجب أن يفعل لنكون جديرين بأنفسنا.. لكن رسمياً، حين نرى أن ثمة أشياء كثيرة ليست على ما يرام، ونأخذ على عاتقنا جعلها لائقة بالإنسان.. يقولون إنه يجب أن نخرس، ونلقم أفواهنا الحجارة إن نسينا فن الخرس، ربما لكوننا لا نحسن قيادة الأمور ولا سياس الأحوال!!

واقعيأً ومنطقيأً وحياتيأً.. حين نستكين إلى الصمت، ألا نصبح لا وطنيين؟؟

■ **رائد وحش**
raedwahash@gmail.com

إنه مجلس شعراء

الشعب

لطالما كنّا نحلم بمجتمع يحكمه الشعر نكاية بأفلاطون الذي طرد الشعر من مدينته، لأسباب تتعلق بلاعاطفيّته، وتآمره الخسيس مع العقلانيين، فلا هدف شريفاً، على الأغلب، من وراء إسقاط دولة الشعراء التي أسسها هوميروس على أنقاض طروادة إلا إضعاف «الروح الوطنية».. ولطالما كان ذلك كافياً لكراهية أفلاطون، المتآمر والمدسوس..!

ولا تخفى على أحد علاقة العرب بهذا الفن، فهم جعلوه دستور حياتهم وإعلامهم، لكنهم رغم كل ذلك عافوا الشعر كما عافوا كل ما يمت للثقافة بصلة، وارتضوا التلفزيون والفيس بوك بديلاً. هكذا بات الشعر مهماً قليل القراءة والتعاطي، حتى أنه بات غريباً أن ترى شاعراً خارج أوساط الشعراء أنفسهم، حيث هم أنفسهم جمهور بعضهم البعض.

اليوم تتقدم ظاهرة «مجلس شعراء الشعب» وتستولي على المشهد، ظاهرة غريبة فوضوية ومجنونة تتجاوز فكرة سوق عكاظ، وبمجرد ظهورها يصبح الشعر أوتوماتيكياً فتاً مردولاً... فلنحتف بالرواية إذاً، وبالمسرحية إذا شئنا، وبالقصّة وبغيرها.. على الأقل هؤلاء الجهلة والأميون لن يستطيعوا استعمال هذه الفنون لأغراض التدليس!!

■ ■

بين قوسين



الشعب السوري..

الشعب!

◀ جهاد أسعد محمد

سيتجاوز السوريون بسرعة أي شعور بالإحباط يخيم على بعضهم الآن، ولن يستسلم سريعو الانفعال منهم المدفوعون عمداً لليأس والكفر بأنفسهم وطاقتهم، طويلاً لفكرة أن تطلعاتهم قد تكسرت وأن تحقيقها بات أشبه بالمستحيل، وسيدركون بالسرعة ذاتها أنهم هم وحدهم في نهاية المطاف، من كان وما يزال يقع على عاتقهم تحقيق تطلعاتهم في الحرية والعدالة الاجتماعية، وإن اضطروا في الماضي القريب أو البعيد للمراهنة على سواهم أملاً أو وهماً أو قسراً أو تحجيداً، فقد آتت الظروف الراهنة ببعض ملامحها الأولية لتثبت لهم العكس..

لا شك أن هذا الشعب سيتألم كثيراً في هذه الأوقات العصيبة للصفات التي رماه البعض بها، وسيتملكه شعور بالإهانة من التعامل معه على أنه فئات وطوائف وعشائر، وأنه متسول أو طالب أعطيات ومكرّمات وليس طالب عدالة وحرية وحقوق أساسية، وقد تتنازعه هواجس الخوف من المجهول الخارجي والداخلي كما تنازعت مخاوف أن يجره آخرون مختلفو الغايات والمواقع والحيل إلى الاقتتال فيما بينه، ولكنه لن يلبث أن يعي حقيقة ناصعة، وهي أن مرحلة انقضت بقضيتها وقضيتها، وأن مرحلة جديدة قد بدأت فعلياً، وأخذت بنقله موضوعياً وبالتدرج من التحجيد والتهميش والانفعال والتغافل عن حقوقه، إلى الفعل الواقعي، الفعل على الأرض، الفعل في الشارع!.

ولأن هناك من يدرك جيداً أن كل ذلك واقع لا محالة، وأن كلمة الشعب قد آن أوانها، سيعمل بكل صلفه وغطرسته وتجرّبه وأدواته على تعطيل ذلك، أو تأجيله، أو حرف الناس عن غاياتهم وأعدائهم الطبقين، وإلغائهم عن طرح الأسئلة المكبوتة عن دورهم في مواجهة العدو الخارجي ومحتل أرضهم ومشرد إخوانهم، تارة بالترهيب، وتارة بالترغيب، وتارة بالرشاوى والوعود والتسويق والتضليل، وقد تصل به المحاولات اليائسة إذا ما فشل كل ما سبق، إلى مغامرة مفتوحة، حتى لو أدت إلى أخطر النتائج وطنية واجتماعية وإنسانية..

إن الحقيقة الكبرى التي يجب على الجميع إدراكها اليوم، أن ذلك الزمن الذي استقر به الفاسدون والمتغذون والمُدعون بالخاضعين لأمرهم قد ولى، وأنه لم يعد لدى الناس ما يخسرونه سوى القيود التي كانت تكبلهم وتعيق تحررهم، لأنهم فعلياً خسروا الكثير مما كان يمنحهم القليل مما يترك لهم.. خسروا جزءاً هاماً من مجانية التعليم، ومن مجانية الصحة، ومن الدعم الحكومي على شحّه، وجزءاً هاماً من القطاع العام، وجزءاً متزايداً من ملكياتهم بالاستملكات غير العادلة تعويضاً وتشهيراً، وجزءاً واسعاً من النقل الرخيص ومعظم الخدمات الأخرى، وخسروا الرقابة على الأسواق والأسعار واكتنوا بجسيم الأسعار المتزايدة باطراد، وخسروا الدعم الزراعي بأشكاله المتنوعة، وخسروا فرص العمل، وخسروا جزءاً خطيراً من الأمن الغذائي، وجزءاً كبيراً جداً من مناهجهم وحرفهم وورشهم ومشاريعهم الصغيرة.. ولم يقابل كل ذلك أي التفات حقيقي وجوهري لحالهم ولدخلهم، ولم تُعط لهم أية فسحة أو منبر أو إطار للتعبير عن ذواتهم وهمومهم وتطلعاتهم، بينما هم يبصرون ناهيهم يعيشون فساداً، ويسرقون الثروة الوطنية والمال العام، ويعرضون البلاد ومرافقها الحيوية للبيع في المزاد العلني لمستثمري الداخل والخارج، ويضعون الخطط الدورية والمناهج والسياسات للاستمرار في الاعتداء على حقوقهم ومكاسبهم..

ولعل الأسوأ والأخطر من كل ذلك، هو الاستمرار بالعزف على أوتار الشعارات والاختباء خلفها، والإصرار على محاولة الضحك على اللحي واستغفاء الناس، والتعامل معهم على أنهم لا يبصرون ولا يعقلون، وإن أدركوا ووعوا فهم عاجزون عن فعل أي شيء..

إن الفرص الأخيرة التي كانت متاحة لخروج سورية وشعبها من النفق بدأت تمضي بنفادها إلى نهايات كلية.. نهايات ستحمل معها احتمالات خطيرة على المستويات كافة.. ومخطئ من سيعتقد أن ما كان قبل انعطاف آذار يمكن أن يشبه ما بعده..

mjihad@kassioun.org



شموع السويداء.. تحية لشهداء درعا

◀ عمر بريك

قد تحمل الشمعة معاني لا يستطيع اللسان التلفظ بها.. وفي العموم، لشمعة مضاء دلالة معنوية ونفسية عالية ترتقي لتساوي فعل احتراقها وذوبانها.. تضحية لتشتيت الظلام.. تضحية حقيقية! في السويداء، في ساحة قائد الثورة السورية الكبرى سلطان باشا الأطرش، رفعت أيدي عدد من أبناء المحافظة

السويداء عالياً شموعاً متقدّة.. يومي الاثنين والثلاثاء ٢٨ و٢٩ آذار ٢٠١١، ليشكل هذا التضامن رسالة رفض لإراقة الدماء السورية تحت أي مسمى، ولتتوب الشموع عمّا تم كتمه وكبته من كلام في الصدور.. وليكون الصمت خير معبر عن الألم، لعجز اللغة أمام هول الحدث.. نعم.. هي رسالة وجهها الإخوة للإخوة.. تحية لأرواح شهداء الوطن وإسقاطاً لأي تعبئة طائفية قد تحاك

بالخفاء، وإحباطاً لأي مشروع فتنة يخطط له.. هي رسالة واضحة لكل من زال يراهن على تقسيم الشارع السوري، وتلك التحية لكل الذين استشهدوا في الأحداث الأخيرة، ولكن بدءاً من محافظة درعا أولاً، تلك الجارة التي تقاسم السويداء المنطقة وتخالفها بالتضاريس فقط!!! ليعرف العالم أجمع بأن تحت الانتماء السوري لا وجود لأي انتماء. ■■



الفيسبوك السوري..

صراع الصفحات يعكس صراع المصالح والمواقف والطبقات

◀ كمال عرفات

حضر اسم «الفيسبوك» بقوة شعبياً وإعلامياً منذ أن هبت رياح الانتفاضات في العالم العربي بدءاً من تونس، وصولاً إلى مصر وليبيا والبحرين واليمن وغيرها... وراح يلعب دوراً مؤثراً على الصعيد الإعلامي اللحظي رغم كل المنع والحجب.. وقد نحت توجهات مشتركي الفيسبوك في العالم العربي منذ البداية، باتجاه الدعم المطلق للاحتجاجات المشتعلة، بغض النظر عن أي اختلاف فيما بينها شكلاً أو مضموناً.

أما على النطاق السوري، فقد اختلفت الآراء والتوجهات «الفيسبوكية» فيما يخص الحركة الاحتجاجية السورية التي بدأت في ١٥ آذار وراحت تتصاعد أحداثها يوماً بعد آخر، وجرى ما يشبه الصراع حول تفسيرها ومآلها.. وهذا الصراع الفيسبوكي تجلّى بتوزع المتصارعين إلى ثلاث جبهات..

الجبهة الأولى مثلت عموماً ما يعرف بالمعارضة السورية»، وتجلت بمجموعة صفحات تدار جميعها من خارج سورية مثل: (الثورة السورية، يوم الغضب السوري، شبكة شام)، وقد نصب القائمون على هذه الصفحات أنفسهم ناطقين رسميين باسم الشعب السوري، وحاولوا باستمرار دفع الحركات الاحتجاجية التي حددت

مطالبها بسقوف إصلاحية إلى ثورة، بغض النظر عن مدى موضوعية ذلك وواقعيته في الظروف السورية، متذرعين بالثمن الباهظ الذي يتكبده الشعب السوري يومياً، وغير مبالين بما قد يسفر عن خطاب بعضهم الفتوي عن فوضى وصراعات ثانوية نحن بغنى عنها. ومن الواضح أن هزم الصفحات راجت تفقد مصداقيتها يوماً بعد آخر نظراً لاختلاف توجهات أصحابها المقيمين خارجاً مع توجهات و«إمكانات» الشعب السوري المتشبث بتراب الوطن.

أما الجبهة الفيسبوكية الثانية، فتمثلت بمجموعة كبيرة من المدافعين عن النظام بشراسة واندفاع غير عفويين أو مبررين، وبأشكال مقبنة ومتغترسة إلى حد غير محتمل، سواء عبر اليروفايلات الشخصية أو على مجموعة هائلة من الصفحات مثل (لا للخنونة لا للعمالء، ضد يوم الغضب)، والتي بدت مهمتها وكأنها تسعى إلى بث الرعب في النفوس، وتخوين كل مواطن سوري يطالب بحقه الشرعي، أو حتى بالحد الأدنى من حقه وهو (الحرية)، بالإضافة إلى التهديد والتوعد وشم كل من يقف إلى جانب المحتجين على الفيسبوك ومحاسبته (على طريقتهم!!)، غير مدركين أنهم بذلك يدفعون بحالة الاحتقان الكبيرة لدى الشعب السوري إلى مزيد من التراكم، خصوصاً أن سلوكهم الفيسبوكي العنيف

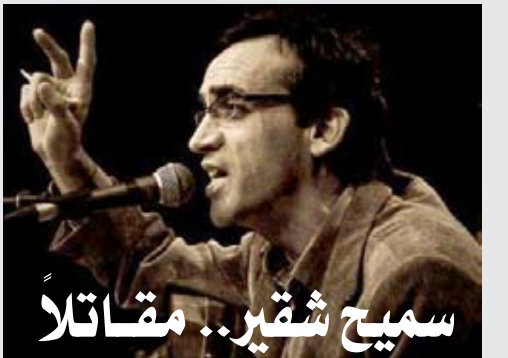
تزامن مع الممارسات القمعية للتظاهرات السلمية في بعض المحافظات السورية. ويعبداً عن الصراعات والتهديدات والتخوين والفوضى وتوجهات الجبهتين السابقتين، فقد أظهرت مجموعات كبيرة من الشباب السوري على الفيسبوك وعيها تجاه ما يحصل في الساحة السورية، والتي تجلت بمجموعة هائلة من الصفحات التي تدعو للوحدة الوطنية مع التأكيد على مطالب الحركة الاحتجاجية السلمية في سورية (الديمقراطية - ضرب الفساد - إلغاء قانون الطوارئ - العدالة الاجتماعية) واستنكارها للسياسات القمعية المرتكبة بحق الشعب السوري في درعا واللاذقية وبعض المدن الأخرى مع عودة التأكيد على الوحدة الوطنية والتحذير ممن يحاولون توجيه الشارع السوري إلى مكان فتوي تصعب العودة منه بعشرات السنوات، ولعل من أهم الصفحات الفيسبوكية السورية (ميثاق شرف ضد الطائفية، مبادرة: سوريون لرص الصف الوطني، لا للطائفية «سورية لنا جميعاً».. فتحية كبيرة لهؤلاء الشبان الذين سيكون لهم الدور الأكبر في العبور بسورية إلى مستوى أفضل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، عنوانه الدائم الوحدة الوطنية، وشعاره الأسمى كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

kamal@kassioun.org

◀ عتاب لبّاد

«يا حيف... آخ ويا حيف/ زخ رصاص على الناس العزّل يا حيف/ وأطفال بعمر الورد تعتقلن كيف...» بهذه الكلمات صدح صوت سميح شقير ليبيض وجه المثقف السوري وينقذه من التمرّع بالولح لأبد الأبدن.. سميح شقير ابن سورية البار قدم أغنية يا حيف لشهداء درعا لتكون صفة على وجه كل من ادّعى أنه لم ير.. غير مبال بالكفة الراجحة.. ودون أن يلتفت لمواقف بعض مثقفي سورية الذين راحوا يترقبون الحدث وينظرون كفة الميزان لمن

ترجع حتى يهتفوا للرابح، وينددوا بالطرف الآخر.. بعض المثقفين، وعبر مقالات رنانة وقصائد عصماء، راحوا يصفقون ويمجدون، ينعتون ويشتمون مستعملين لغة خشبية ومصطلحات مكررة.. بينما دم شهداء سورية لم يجف.. وهكذا، يعيد شقير الألق للأغنية السياسية التي تواكب الحدث بالزخم ذاته، ويعيد إلى الأذهان ألق زمن ثوري، كان فيه الفنان مقاتلاً بكل معنى الكلمة.. مدافعاً شرساً عن الحق المسلوب والدم المراق على أي أرض... ■■



سميح شقير.. مقاتلاً